

أَعْلَمُ النَّجْوِ فِي الْأَنْدَلُسِ

أَبُو الحَسَنِ بْنُ الْطَّارِفَةِ
وَأَشْرَهُ فِي النَّجْوِ

٤٣٨ - ٥٢٨ هـ

دراسة

دُكْتُور مُحَمَّد رَفِيع الْبَنَانِ

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية - قيادة الأزهر

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

دار يُوسُلَامَة للطباعة والنشر والتوزيع
تونس



الطبع الأولي
١٤٠٠-١٩٨٠ م

أَعْلَمُ النَّحْوِ فِي الْأَنْدَلسِ

أَعْلَمُ الْجَسَابِرِ بِنُ الْطَّارِقِ
وَأَشْرُهُ فِي النَّحْوِ

٤٣٨ - ٥٢٨ هـ

دراسة

دُكْتُور مُحَمَّد إِبرَاهِيم لِلْبَانِي

الأَسْتَاذُ المُسَاعِدُ فِي كُلِّيَّةِ الْلُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ - مَاضِيَّةِ الْأَنْدَلسِ

مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ
www.lisanarb.com

دَارُ بُوْسَلَامَةُ لِلطبَاعَةِ وَالنُّسْرِ وَالتَّوزِيعِ
تُونس -



الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد ..

فقد كانت لي من قبل دراسة عن أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، صاحب الروض الأنف ، والأمالي ، ونتائج الفكر في النحو . وقد وصلتني هذه الدراسة بنحو الأندلس وتقاقيها على وجه العموم . ومن خلال السهيلي قدر لي أن أعرف علمًا من أعلام العربية والنحو هو الأستاذ أبو الحسين بن الطراوة ؛ ذلك أن السهيلي أدركه ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، وحاوره وسجل محاوراته له في بعض كتبه . وقد كان لما سجله السهيلي عن أستاده ما وقفني على أستاذ متميز ، له منهج في البحث ، واستقلال في التناول لم أجده له نظيرًا بين نحاة المشرق والأندلس جيًعاً .

أدركت وأنا أدرس السهيلي أن صلته بأستاده شبيهة بما كان بين سيبويه والخليل ، أو ابن جنى والفارابي ؛ فقد أفاد من شيخه أمما فائدة ، وكان هذه التلمذة أثر بالغ في كل ما تميز به السهيلي من اتجاه في البحث ومعالجة مسائل النحو . ومن هنا وجدتني مدفوعًا إلى دراسة ابن الطراوة ، فبحثت عن كتبه وآرائه ، وجمعت من هذه وتلك أشياء كانت قوام هذه الدراسة المستقلة عن أبي الحسين بن الطراوة .

لقد ذهب أهم تراث ابن الطراوة ، أو لعله قد حجبته خزانة الكتب الخاصة وال العامة في غير بلدي ، في العالم الإسلامي وغيره ، وإنه إذا قدر لهذا التراث أن يخرج إلى الوجود ، فسوف نرى نحوياً متفرداً ، ونقطاً من الفكر اللغوي عجز عصره والعصور التالية له عن تناوله ، وأثر السلامة والمتابعة على خطى الأولين .

هذا أحب أن ما أقدمه هو جهد المقل ، ولكنني اعتمدت على كل ما أتيح لي ، وأأمل أن أكون قد وقفت في التنبية على مكانة ابن الطراوة في نحو العربية ، ومشاركته في دعم النحو ودرسه في الأندلس ، وبالله التوفيق .

د . محمد إبراهيم البنا

القاهرة لثلاث خاون من ربيع الثاني ، من سنة ١٤٠٠ هـ

١٩٨٠/٢/١٩ م

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

تمهيد

يعد ابن الطراوة من أبرز النحاة الذين عرفتهم الاندلس في تاريخها الراهن ، فقد أوتي من القدرات ما هيأ لأن يكون مقصد الطلاب يأخذون عنه النحو ، ويحفظون آرائه ، ويُرْمُون باتجاهه . كما استطاع بنشاطه النحوى والأدبى أن يجعل من مالقة إحدى مدن الاندلس الهامة - مَعْقِلَا لدراسة النحو ، وأن تشهد من بعده أجيالا من العلماء النحاة الذين ينسبون إلى مالقة ، وكلهم أخذ منه بسبب - فاما من قبل أبي الحسين فما كانت تعرف الا هذا الصنف من المعلمين الذين يلبون رغبة سفار التلاميذ ، وتوقف جهودهم عند هذا القدر وحده ، وكان عليهم بعد ذلك أن يولوا وجوههم شطر قربة ليأخذوا النحو عن أشياخه هنالك .

ولقد كان ابن الطراوة أيضا من أوائل الاندلسيين الذين كتبوا في النحو كتابة متخصصة ، تقوم على فقهه وأسراره وكشف غوامضه ، وتقوم أيضا على تقديم الجديد المبتكر من الآراء فاما من قبل أبي الحسين فقد كان نحاة الاندلس حَمَلَة كتب ورُواة أسفار ، يتفاوتون بحسب فهمنم لما يروون ويحملون ، وندر أن تجد فيهم من استقل برأى ، أو أتى بجديد . وانك لو تأملت آثار الأعلم شيخ ابن الطراوة - وقد كان وحيداً عصره في النحو - فسوف تخرج بنحو ما أبديناه عن طبيعة الدراسة النحوية قبل ابن الطراوة .

وكان ابن الطراوة الى ذلك أديبا ، يُنشِئ القصائد والرسائل ، وتردد المجالس أشعاره ونقائضه ، كما تردد آرائه في النحو .. ومن هنا ذاع صيته بين الناس ، وأقبل عليه الطلاب ، وعرفته قصور الامراء . وروت كتب الادب أخباره ، كما حفَلت كتب النحو بآرائه .

ولقد ذهبت آثار أبي الحسين فيما ذهب من تراث العربية والاسلام ،

ولم يبق منها الا رسالة صغيرة تُعدُّ أهم مصادرنا فيما نكتب الآن عنه : ولو أن ترائه كله قد اتهى اليها كاملاً فان الصورة التي نقدمها عنه كانت ستكون من غير شئ أوفي . ولكن هذا لا يُعنينا من واجب التعريف به . والتبيه عليه . ولقد كان لما سجله تلاميذه في كتبهم ، وما حَوْته موسوعات النحو من آراء أثر كبير في ابراز معالله ، لكننا نقول هنا ما قلناه غير مرد من اتنا اذا اعتدنا على ما سجله له السابقون من آراء ، فاتنانكرون محكمين بهم هؤلاء السابقين ؛ ففرق كبير بين ان تَرَجَعَ الى الرجل في كتابه ، وأن ترجع اليه في كتاب غيره ، فقد يكون ذلك الذي سجل له رأياً مصرياً أو جانب الصواب . على أن ذلك لا يَسْعُنا ان نقدم ما أمكن الوقوفُ عليه من آراء ابن الطراوة في كتب المتقدمين ، لأن الاستدارك عليهم في فهم الرأى لا يُشَلُ ظاهرة ، بل الظاهرة أنهم كانوا على الحق ، وأنهم كانوا مؤيدين بالحكمة والسداد .

ويقتضينا التعريف بابن الطراوة أذ نِلَمْ بما يأتي :

- ١ - عصره وحياته وبيته .
- ٢ - شيوخه وتلاميذه .
- ٣ - شخصيته وأدبه .
- ٤ - كتبه .
- ٥ - آراؤه في النحو .

عصره وحياته

عصره :

عاش ابن الطراوة بين سنتي (٤٣٨ - ٥٢٨) هـ تقريباً؛ وهي فترة من عصر الاندلس شهدت دولتين : دولة ملوك الطوائف (٤٢٢ - ٤٩٣) هـ ودولة المرابطين (٤٩٣ - ٥٤١) هـ؛ وإنه إذا عرف عصر الطوائف بأنه كان عصر التمزق السياسي لهذه السلالة الإسلامية، فإنه مع ذلك قد شهد نهضة فكرية لم تبلغها الاندلس في عصورها المختلفة، فقد حفل بجمهرة من العلماء والأدباء والشعراء، ازدانت بهم قصور الامراء المتناثرة في قواعدهم المختلفة، وقد قربهم هؤلاء الامراء، وقدرُوهم حق قدرهم. وتتنافس الامراء في ذلك، فازدهرت الحياة العلمية والأدبية وظهر أثر ذلك في حياة الناس؛ ذلك أن هؤلاء الامراء قد استقلوا بما تحت أيديهم من إمارات وفي مُخيّلة كل منهم تلك الصورة المثلثة للحياة الأدبية والعلمية في قرطبة، تلك التي رعاها الحكم المستنصر (٣٦٦ - ٣٥٠)، والنصرور ابن أبي عامر من بعده، (ت ٣٩٢) فأراد كل منهم أن تكون إمارته نِدًا لقرطبة، يهبط إليها الشعراء، ويؤمها العلماء والطلاب، يقول ليغى بروفنسال : «وكان المتوقع أن يكون أثر تلك الحال الطبيعي في الآداب العربية والأندلسية - وفي الشعر خاصة - أثراً مُبِيراً أو سيناً على الأقل. لكن الواقع كان عكس ذلك، فقد كان القرن الحادى عشر - عصر ملوك الطوائف - عصراً عرفت فيه إسبانيا أكبر إشراقاً ٠٠ وكثير الشعراء حتى ظهروا بين الناس» (١) .

ومن أبرز العلماء الذين حَفَلَ بهم هذا العصر : أبو محمد بن حزم

المتوفى سنة ٤٥٦ ، وكان امام الطاھریة في عصره ، وأبوالولید الْبَاجِی
المتوفى سنة ٤٧٤ صاحب المُسْقی فی شرح الموطأ ، وقد ذهب فيه مذهب
الاجتہاد .

فاما عن النشاط اللغوي في هذا العصر فإنه يعد بحق امتداداً لتلك
الحركة العلمية التي رعاهما الحكم المستنصر ، فأثمرت مدرستها في النحو
على يدي أبي على القالى (ت - ٣٥٦) وأبي عبد الله الرّبّاجي (ت - ٣٥٨)،
فقد عرفت الاندلس منذ منتصف القرن الرابع المجري أجيالاً من علماء
النحو ، ازدهرت بهم قرطبة ، وأصبحوا قبلة الطلاب يأخذون عنهم الكتاب
ولقد كان من المأثور من قبل أن يولي الاندلسيون وجوههم شطر الشرق
يأخذون عن اعلامه ، وهي رحلة الطلب والتلمذة ، فلم يُطلِّ عصر ملوك
الطوائف الا ومدرسة الاندلس النحوية قد استقرت ، وغدا شيوخها
يقفون على قدم المساواة مع شيوخ الشرق ، وأصبح من النادر أن نثر
على من يطلب العلم عن المشارقة ، فقد اضحت معالم الدراسة اللغوية في
الأندلس واكتملت ، وشعر الاندلسيون بأن لديهم حظاً موفوراً منها ، ولا
أدلة على ذلك من أن أعلام اللغة والنحو في هذا العصر ، وهم ابن سیده
(ت - ٤٨٥) ، وابن الإفلي (ت - ٤٤١ هـ) وابن سراج (ت - ٤٨٩)
وأبو الولید الوقّشی (ت - ٤٨٩) والاعلم الشّتّشّری (ت - ٤٧٦) ،
كل هؤلاء لم يخرجوا من الاندلس ، بل تلقوا العلم على شيوخها .

ومن الظواهر اللغوية في عصر الطوائف أيضاً نشاط حركة التأليف ،
فقد صنّفوا في اللغة والنحو والقراءات ، وكان أبو الحسن بن سیده
صاحب الحكم والمخصص وتقريب الغريب المصنف ، معلماً من معالم
الحركة اللغوية في هذا العصر وعصور الاندلس جيئاً ، ومن ألف في
النحو خطاب بن يوسف بن هلال الماردي (ت - ٤٥٠) صاحب التوضیح
الذی يکثر أبو حیان من النقل عنه فی كتابه الارشاف . ويقول عنہ

صاحب إشارة التعين : « وهو كتاب كبير (١) ». وله كتب أخرى ذكرها ابن خير في فهرسته (٢) . وأبرز من صنفوا في القراءات أبو عمرو عثمان ابن سعيد الداني (ت - ٤٤٤) ، يقول الفسي : « تصدر بالقراءات . وألف فيها وفي طبقات رجالها تواليف مشهورة كثيرة ، ورأيت بعض أشيائني قد جمِيَ ذكر تواليفه في جزء نحو مائة تأليف » (٣) .

وبجانب هذا النشاط في التأليف ، قامت المدارس اللغوية في امارات الطوائف بنشاط آخر ملحوظ نافسَت به قرطبة ، وذاعت الرواية والاجازة ، وأقبل الطلبة على تعلم العربية اقبالاً يلفت النظر ، وعكفوا على كتاب سيسويه حتى حفظه بعضُهم . وكان حفظه مظهراً من مظاهر النبوغ في النحو كما ذاع كتاب العمل للزجاجي ، الذي حمله إلى الأندلس تلميذه أبوالحسن على بن محسد بن اساعيل بن بشر الانطاكي (٤) (ت - ٣٧٦ هـ) فاحتفل به الاندلسيون ودارت حوله شروح ومتطلبات . على أن المدارس اللغوية في الأندلس قد عُنيت تمام العناية بتراجم الشرق جميعه ، فكتب المبرد وأبن ولاد وأبن السراج والرمانى والفارسى والنحاس وأبن جنى قد نظرها علماء الأندلس ، وعرضوها على ميزان النقد .

وقد لفت هذا الاهتمام بالنحو واللغة أبا محمد بن حزم (ت - ٤٥٦) وهاله أن يشتغل العلماء بذلك ، وأن تستنفَد طاقاتُ الطلاب في هذا البحر المائع ، وخَشِيَ أن يحال بينهم وبين ما ينبعُ أن يتميأوا له من دراسة علوم الدين وأصولها ، فأبدى رأيه في لون الدراسة اللغوية وما ينبعُ أن تكونَ عليه . وقدمنه بما دعا فيه إلى القصد والاعتدال .

(١) إشارة التعين ، ورقة ١٩

(٢) انظر الفربة ٣١٩ .

(٣) بقية الملتمنس ٣٩٩ .

(٤) انظر فهرست ابن خير ٣٠٨ . وبقية الملتمنس ٤٠١

قال : « وأقل ما يجزىء من النحو : كتاب الواضح للزبيدي . وأما هو نحوه ، كالموجز لابن السراج . وما أشبه هذه الاوضاع الحقيقة . وأما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة بها . بل هي مشغلة عن الأوكد ومقطعة دون الأوجب والأهم .

فمن يزيد في هذا العلم إلى إحكام كتاب سيبويه . فحسن إلا أن الاستعمال بغير هذا أولى وأفضل ؛ لأنَّه لا منفعة للتزييد على المقدار الذي ذكرنا ، إلا ملن اراد ان يجعله معاشًا ، فهذا وجه فاضل . لأنَّه باب من العلم على كل حال .

والذى يجزىء من علم اللغة كتابان ، أحدهما : الغريب المصنف لأبى عبيد ، والثانى : مختصر العين للزبيدي (١) .

واوضح من نص ابن حزم أنه ينقد إقبال الطلبة عموماً على التعمق في دراسة النحو متمثلة هذه الدراسة في كتاب سيبويه وما شاكله من الموسوعات ، فدعا الى ان يتفرغ لذلك المتخصصون فيه . فأما مُسلاط الحديث والفقه والاصول فيكتفيهم القدر الذى قدمه لهم . ولقد حدث ما تباً به ابن حزم ، فقد شهدت الأندلس بعد وفاته جمورة من النحاة العلماء قل أذ يجتمع عددهم في عصر واحد في المشرق كله أو في عصرين . وكان أبو الحسين بن الطراوة واحداً من هؤلاء العلماء . فلم يكدر ينتهي عصر الطوائف حتى كان ابن الطراوة وقرناؤه يقومون بواجب التدريس والتوجيه والتأليف . وتُشَغل المجالس العلمية في الامارات بأرائهم وتُعَفَّ بعضهم لبعض ، بل ويُمْتَدُّ نشاطهم إلى خارج الأندلس فهذا ناح من نحاة الأندلس ومن طبقة ابن الطراوة يدعى : عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد

(١) رسائل ابن حزم ٦٤ - ٦٥

الله اليابرى (ت ٥١٨) ، يقرأ عليه الرمخشنى بسكة كتاب سىسيو
وكتبا أخرى (١) .

الرابطون في الاندلس :

وقد عبر الرابطون إلى الاندلس سنة ٧٩؛ لما تفاقمت الأحوال وتهدى
النصارى لامارات الطوائف بالأندلس؛ وقد استمروا في حروب مديدة،
نـمـ لم يستقم لهم الامر إلا في سنة ٤٩٣؛ ومع ذلك لم تنـمـ الاندلـسـ علىـ
عهـدهـمـ بالاستقرار إلا اعـواـماـ قـلـيلـةـ . فـكـانـ الرابـطـونـ فيـ حـرـبـ دـائـمةـ،ـ ثمـ
إنـعـهـدـهـمـ تمـيـزـ بـأـنـهـ كـانـ عـهـدـ الفـقـهـاءـ . فـقـدـ قـرـبـهـمـ عـلـىـ بنـ يـوسـفـ بنـ تـاشـفـينـ
وـآـثـرـهـمـ بـالـرـأـيـ وـالـشـورـةـ حـتـىـ اـسـبـدـواـ بـالـأـمـرـ دـوـنـهـ،ـ وـصـارـوـاـ حـكـامـ
الـبـلـادـ،ـ يـقـولـ المـرـاكـشـيـ : «ـ وـلـمـ يـزـلـ الفـقـهـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ،ـ وـأـمـرـ الـمـسـلـمـينـ
رـاجـعـةـ يـهـمـ وـأـحـكـامـهـ صـغـيرـهـاـ وـكـبـيرـهـاـ مـوـقـوـفـةـ عـلـىـهـمـ طـوـلـ مـدـتـهـ،ـ فـظـطـ
أـمـرـ الـفـقـهـاءـ كـمـ ذـكـرـنـاـ،ـ وـانـصـرـفـتـ وـجـوـهـ النـاسـ إـلـيـهـمـ،ـ فـكـثـرـتـ لـذـكـرـ
أـمـوـالـهـمـ » (٢) .

ولقد صور أبو الحسين بن الطراوة فقهاء مالقة بقوله :

إذا راوا جـمـلاـ يـسـائـىـ عـلـىـ بـعـدـ
مـدـواـ إـلـيـهـ جـمـيعـاـ كـفـ مـقـتنـصـ
أـوـ جـتـتـهـمـ فـازـغـاـ لـزـوـكـ فـقـرـنـ
وـانـ رـأـواـ رـشـوـةـ أـفـتـوـكـ بـالـرـخـصـ (٣)

وكان هؤلاء الفقهاء من عاشـاءـ الفـرـوعـ عـلـىـ مـذـهـبـ مـالـكـ،ـ لـاتـمـدوـ
غاـيـتـهـمـ ذـلـكـ،ـ وـمـنـ ثـمـ حـارـبـواـ كـتـبـ الـأـصـوـلـ وـالـفـلـسـفـةـ .

(١) انظر بقية الوعاة للسيوطى ٤٦/٢

(٢) العجب ٤٤٥

(٣) بقية الوعاة ٦٠٢/١

وفي هذا العصر افتقـد الشعـراء الرـعايةـ التي عـرفـتـ فـي عـصـرـ الطـوائفـ ،
وذلك راجـعـ إلـى طـبـيعـةـ الـمـرابـطـينـ الـبـدوـيـةـ التـيـ لاـ تـقـدـرـ الشـعـرـ وـلاـ تـذـوقـهـ .

ومـاـ كـانـ لـهـذـهـ الـاحـدـاثـ السـيـاسـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ أـنـ تـؤـثـرـ عـلـىـ النـشـاطـ
الـعـلـمـيـ تـأـثـيرـاـ كـبـيرـاـ فـيـ هـذـهـ الفـتـرـةـ المـحـدـودـةـ (ـ٤٩٣ـ -ـ٥٤١ـ) ، وـهـىـ الفـتـرـةـ
الـتـيـ عـاـشـهـاـ الـمـرـبـطـونـ بـالـأـنـدـلـسـ ؛ وـذـكـرـ بـغـضـلـ الرـعاـيـةـ التـيـ حـظـىـ بـهـاـ الـلـمـاءـ
وـالـأـدـبـاءـ مـنـذـ عـهـدـ الـحـكـمـ الـمـسـتـنـصـرـ ؛ فـاطـرـدـ تـأـثـيرـهـاـ وـاسـتـمـرـ ، وـعـرـفـتـ
الـأـنـدـلـسـ عـلـىـ عـهـدـ الـمـرـابـطـينـ الـأـعـلـامـ فـيـ كـلـ فـنـ ، فـنـ أـئـمـةـ الـمـعـدـثـينـ
وـالـمـفـسـرـينـ وـالـفـقـهـاءـ أـبـوـ بـكـرـ بـنـ الـعـربـيـ (ـ٥٤٣ـ) ، وـأـبـوـ الـولـيدـ مـحـمـدـ
ابـنـ أـحـمـدـ بـنـ رـشـيدـ ، (ـ٥٢٠ـ) قـاضـيـ الـجـمـاعـةـ بـقـرـطـبةـ ٠٠ وـمـنـ الـشـعـرـاءـ
ابـنـ خـفـاجـةـ (ـ٥٣٣ـ) الـأـعـمـىـ التـطـيلـيـ ، وـابـنـ قـزـمانـ شـاعـرـ الـعـامـةـ ٠

وـكـانـ مـنـ غـيـرـ الـطـبـيعـيـ أـنـ يـنـقـطـعـ هـذـاـ الـاـهـتـمـامـ بـالـلـفـةـ وـالـنـحـوـ فـجـأـةـ،
وـلـكـنـ الـظـاهـرـةـ التـيـ أـمـكـنـ تـسـجـيلـهـ هوـ أـنـ هـذـهـ الفـتـرـةـ شـهـدـتـ هـجـرـةـ
جـمـاعـةـ مـنـ شـيـوخـ النـحـوـ وـالـلـفـةـ ، عـلـىـ نـحـوـ لـمـ يـكـنـ مـلـمـوسـاـ وـلـاـ مـعـرـوفـاـ مـنـ
قـبـلـ ، وـلـيـسـ هـنـاكـ مـنـ تـعـلـيلـ لـذـكـرـ إـلـاـ أـنـ هـؤـلـاءـ الـشـيـوخـ فـقـدـواـ مـاـ رـأـوـهـ
بـأـنـقـسـمـ عـلـىـ عـهـدـ أـمـرـاءـ الـطـوـافـ ظـفـيـعـ وـتـكـرـيمـ ، هـذـاـ إـلـىـ اـضـطـرـابـ
أـحـوالـ الدـوـلـةـ ، فـهـاجـرـوـاـ يـلـتـمـسـوـنـ حـيـاةـ اـفـضـلـ ، فـنـمـمـ مـنـ دـخـلـ مـصـرـ ،
وـمـنـمـ مـنـ اـرـتـحلـ إـلـىـ الـيـمـ ، وـمـنـمـ مـنـ أـقـامـ بـدـمـشـقـ أوـ حـلـبـ ،
وـمـنـمـ مـنـ تـنـقـلـ بـيـنـ مـصـرـ وـمـكـةـ وـالـعـرـاقـ وـخـرـاسـانـ (١)
وـمـنـذـ هـذـاـ التـارـيـخـ عـرـفـتـ الـأـنـدـلـسـ هـجـرـاتـ مـتـتـابـعـةـ حـتـىـ خـرـجـتـ مـنـ يـدـ
الـمـسـرـبـ ٠

يـدـ أـنـ الـأـنـدـلـسـ اـتـسـعـتـ مـعـ ذـكـ لـجـمـاعـةـ مـنـ أـعـلـامـ النـحـنـةـ ، لـمـ

(١) انظر آنـاءـ الرـوـاهـ ١٠٩/٢ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٥٣/٣ ، وـاـشـارةـ
الـتـعـبـينـ وـرـقـةـ ٢١ ، ٥٠

يخرجوا منها كما خرج هؤلاء السابقون ، وكان بقاؤهم دليلاً على
جدارتهم وأن الأندلس في حاجة إليهم ، ومن هؤلاء الاستاذ أبو الحسين
ابن الطراوة ، وأبو محمد بن **السيد البطليوسى** (ت ٤٤٤ - ٥٢١) .
وأبن **البسادش** (ت ٥٢٨) ، وابن **خلصة** (ت ٥٢١) وابن **الرماك**
(ت ٥٤١) ، وابن **الأبرش** (ت ٥٣٢) ، وابن **أخت غسانيم** (ت ٥٢٥) ،
وابن **فندلة** (ت ٥٣٣) .

النشاط اللغوي في هذا العصر :

يمكن تصنيف علماء هذا العصر إلى صنفين ، صنف منهما شغلته الرواية
والتدريس بما سواها حتى أنه لم يعرف بغيرها ، وصنف آخر كان إلى
ذلك صاحب مصنفات ومؤلفات .

وإنك لو رجمت إلى فهرسة ابن خير فسوف ترى صورة زاهية
لنشاط علماء هذا العصر ، وما يدور في حلقاتهم من مختلف المرويات ،
وهذه المرويات على كثرتها واستفاضتها تتناول مختلف ألوان الدراسة
اللغوية والأدبية ، ذلك أن النحو ، كما عهدهما الأندلس من متتصف القرن
الرابع ، لم تكن دراسته وقعا على كتب النحو واللغة ، بل كانت تشمل إلى
جانب ذلك كتب الأدب والشعر ، والشرح الأدبية ، ومن ثم كانت دراسة
النحو واللغة في حلقات الشيوخ ممزوجة بالدراسة النقدية ، ومضي العلماء
على ذلك منذ عهد أبي على القالي ، وقد أشار إلى طبيعة هذه الدراسة
ابن خلدون ، وهو يتحدث عن الملكة وصناعة العربية ، وأن الملكة غير
الصناعة ، قال : « وأهل صناعة العربية بالأندلس ومعلموها أقرب إلى
تحصيل هذه الملكة وتعليمها من سواهم ، لقيامهم فيها على شواهد العرب
وأمثالهم ، والتفقه في الكثير من التراكيب في مجالس تعليمهم ، فيسبق إلى
المبتدئ كثيرون من الملكة أثناء التعليم ، فتقطع النفس لها ، وتستعد إلى

تحصيلها وقوتها (١)

ولهذا يندر ان تجد في نحاة الاندلس من لا ينظم الشعر ، على عكس المغاربة الذين نددت طباعهم - في الغالب - عنه ، ولم يكن لهم في جانب الابداع نصيب مذكور . وكان من القاب الاندلس « الاستاذ » ، لا يلقب به الا صاحب الذوق المطبوع من النحاة ، يقول القبطي في ترجمة ابن الطراوة : « ولا يلقب أحد بيد الاندلس بالاستاذ الا النحوي الأديب » (٢) .

وكان من اعلام الرواية والتدريس على عهد المرابطين أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المنجبي (٣) (ت - ٥٣٧) ، وأبو عبد الله محمد بن سليمان ابن أخت غانم ، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرماك . وكانت للرواية مراكزها المنتشرة في أشبيلية وقرطبة والمرية وغرناطة وشلُب ومالقة .

أما النحاة أصحاب التصانيف فأشهرهم في هذا العصر : ابن الشيد ، وابن الطروة ، وابن البادش ، وسلامة بن غياض (ت - ٥٣٤) .

بعض الاتجاهات في مدارس هذا العصر :

ولقد ذاعت في هذا العصر كتب أبي على الفارسي وتلميذه ابن جنى ، وكان قد حملها الى الاندلس أبو الحسن على بن طاibrAheim التبريزى (ت ٤٢١) ، فأخذ عنه محمد بن هشام المصحفى (٤) ، (ت ٤٨١) وعن المصحفى أبو الحسن بن البادش (٥) وابن معمر فاحتفلوا بها ، وأقبل

(١) مقدمة ابن خلدون ٤/١٢٧٨ .

(٢) انباء الرواية ، مخطوط ٢/٣٩٨ .

(٣) انظر فهرست ابن خير ٣٠٦ ، وما بعدها

(٤) انظر المرجع المتقدم ٢/٣٨ .

(٥) انظر بغية الملتزم ٤٠٧ .

الناس عليها ، ييد أن ابن الطراوة قد حمل عليها وصنف « الإفصاح » في
نقد إيضاح الفارسي . وكان يرى أن هذه الكتب لا تتضمن جديدا
وأنها لا تعدو أن تكون أسماء خالية من المضمون ، وأن الأجدر صرف هم
الناشئين إلى كتاب سيبويه ، والجمل للزجاجي ، والكاف لابن النحاس ،
فهذه — كما يقول — تواليف مسندة ، ذات قوانين مقيدة ، وأما هذا
السيل العجاف المنسوب إلى الفارسي وابن جنى فهو — إلى أنه لا يفيده
جديدا — قد خلا من شرط النقل عن الثقة . ومن الواضح أنه يُعَرَّض
بابن البادش وبين روى عنه . يقول ابن الطراوة في مقدمة الإفصاح :
« وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب « يعني إيضاح الفارسي »
تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية ، وظاهر المصَحَّفين
لتقديره على التواليف المسندة ، خروجا من شرط النقل عن أهل الثقة ،
والإسناد إلى الأئمة ، حتى درست آثار المتقدمين ، وضربوا على آذان
السامعين . وخلصوا إلى قلوب الناشئين » (١) .

ويردّد هذا المعنى في موضع آخر فيقول : « وغَيْرَهُ رأَيْهُ من عدل عن
التواليف المسندة والقوانين المقيدة ، كالجمل والكاف ، وكتاب سيبويه
الشاف . وفرغ للإيضاح والشيرازيات والخصائص والحلبيات ، ترجمة
تروق بلا معنى ، واسم يَهُول بلا جسم ، إلا تَشَدُّقاً بالكتب ، وإحاللة على
الصحف ، وإن هذا لهم الخرمان المبين » (٢) .

على أن أبي الحسن بن البادش كان ينافح عن هذه الكتب ، وقد
ذكر ابن فرحون مؤلفاته فقال : « أَلْفَ في النحو كتبا منها على كتاب سيبويه
وعلى كتاب المقتضب وعلى الأصول لابن السراج ، وشرح كتاب الإيضاح ،
وكلامه على كتاب الجمل لابن القاسم ، وكلامه على الكاف لابن النحاس

(١) الإفصاح ورقة ٢

(٢) الإفصاح ، ورقة ٦

مع التنبيه على وهمه في مائة موضوع ٠٠ الى غير ذلك » (١) .

ومن هذه القائمة يتبين أن ابن الباذش كان مَعْنِيًّا بتبسيط ما اعتمدته ابن الطراوة من الكتب ، مُعتَدِلًا ما وَهَمَهُ ، ذلك أنه كانت له على كتب النحو المتقدمة كلام ، ما عدا الإيضاح فإنه يشرحه ، بل إنه لينظم القصيدة في مدحه ، ففي إنباء الرواه أبيات يشيد فيها بالإيضاح ، ويراه الوسيلة إلى كتاب سيبويه ، ومنها :

أَفِيسِيُّ الْكَرَى لِتَحْفَظِ الْإِيْضَاحِ
وَصِيلِ الْفُلُوْنَ لِتَفْهِيمِهِ بِرَوَاحِ
هُوَ بُنْيَةُ التَّعْلِمِيَّنَ وَمَنْ بَنَ
حَمَلَ الْكِتَابَ بِلِجَهِ بِالْمُفْتَاحِ (٢)

وإذا كان ابنُ الطراوة قد أَلْفَ الإِفْصَاحَ فِي نَقْدِ الإِيْضَاحِ ، فابن الباذش يُؤْلِفُ أيضًا كتاباً فِي نَقْدِ الْكَافِ الَّذِي يَرَاهُ ابنُ الطراوة أَجْدَرُ مِنِ الإِيْضَاحِ ، ويَخْطُئُهُ ابنُ النَّحَاسِ فِي مائةٍ مَوْضِعٍ ٠

هذا ويدرك ابن قاضى شمبة في طبقاته أن لا بن الطراوة رسالة فيما جَرَى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش (٣) ، ولعل الزمان يوجد بتراث هذين الرجلين ، حتى يكون الوفاء بحقهما وفاءً بتاريخ هذه الفترة التي بَرَزَا فِيهَا وَكَانَا فِيهَا كَفَرْسَيْ رِهَانٍ ٠

(١) الدبياج المذهب ٢٠٥ - ٢٠٦

(٢) الانباء ٢٢٨/٢

(٣) طبقات ابن قاضى شمبة ، ورقة ٢٩٨

ب - حياته

نسبة وبيته :

هو أبو العَسْيَن سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبَئِي المَالَقِي ، لم أجد في نسبة أكثر من هذا (١) ، وهو ما وجدته أيضاً على غلاف مخطوطة « الإفحاص » بعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإفحاص » ، على أن السيوطي ترجم له مرتين ، لوحداها ذكر فيها نسبة كما قدمناه ، ونقلها عن ابن عبد الملك . والأخرى ذكر فيها نسبة فقال : يحيى بن محمد الاستاذ أبو العَسْيَن المعروف بابن الطراوة (٢) ، ويبدو أنه نقلها عن القاضي عياض . والراجح أن في الترجمة الثانية تعريفاً لسليمان يحيى ، ففيكتا الترجمتين أن القاضي عياض كان تلميذاً لابن الطراوة ، والشعر المنسوب إليه في الترجمة الثانية وهو :

وَقَاتِلَهُ : أَتَضْبُو بِالْفَوَانِي
وَقَدْ أَفْسَحَ بِمَفْرِيقَ النَّهَارِ
فَلَقْتُ لَهَا : حَفَظْتُ عَلَى التَّصَابِي
أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكْبَنِ الْمُصَارِ

قد ذكره القططى في ترجمة ابن الطراوة سليمان بن محمد (٣)
أما السَّبَئِي وهذه النسبة كما يقول السمعانى : « بفتح السين المهملة ، وبالباء المنقوطة من تحتها ب نقطة واحدة وفتحها - إلى سَبَأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان » (٤) - ومن يتبع تراجم الاندلسيين يجد أنهم حرريلون

(١) انظر بقية الوعاء ٦٠٢/١ ، والمغرب في حل المغرب ٢٠٨/٢ ، وأشارة التعمين ورقة ٢١ ، وبقية الملتزم ٢٩٠ .

(٢) بقية الوعاء ٣٤١/٢

(٣) آناء الرواه ، مخطوط ٣٩٩/٢ .

(٤) الأنساب للسمعانى ، مخطوط بدار الكتب رقم ٢٦٦٨

على الاتساب إلى أصل عربي ، وفيهم كثيرون ينتسبون إلى سبا (١) ، وقد ذكر السهيلي من أوائل هؤلاء السبئين : حَنْشَ بن عبد الله السَّبِئِي ، وقال : « جاز إلى الأندلس مع موسى بن نصير ، وهو الذي ابتنى جامع سُرْقَسْطَة ، وأسس جامع قرطبة أيضاً فيما ذكروا » (٢) فلعل ابن الطراوة كان أحد أبناء هؤلاء السبئين الأوائل الذين دخلوا الأندلس ، وقد ذكر المقرئ أن القحطانيين الذين تزلاوا بالأندلس كانوا أكثر عدداً على أذن الفقطي قد ساق رواية عن أبي القاسم النجوي المالقى المدعو بالعلم ، يقول فيها إنه « كان بربيرا من بر العدوة ، أظنه من سلا » (٣) .

هذا وأغلب الروايات التي اتتهت إلينا تنسب أبا الحسين إلى مالقة – نسبة موطن – ولم يشد عنها إلا رواية العلم المتقدمة التي تنكر هذه النسبة وتجعله مغرياً من سلا وهذه الرواية تحول بيننا وبين العزم بمولده وأيا كان موطنه الأول فان من المؤكد أن ابن الطراوة استقر بـ مالقة فعرف بها ، وقد كانت مالقة إحدى قواعد الأندلس الهمامة ، ومن أعظم ثغورها على البحرapis ، وقد اتسع عمرانها بعد الفتح الإسلامي ونشئت فيها الحركة التجارية (٤) ، وما تزال مالقة Melaga إحدى مدن إسبانيا الهمامة ، ولا تكاد تحتفظ بشيء من آثارها الاندلسية ، « وتبعد اليوم مدينة أوربية حديثة بكل معانى الكلمة » (٥) .

هذا وقد وصف الرواية شعره بأنه يلوح عليه رواء النعيم ، ويبدو

(١) انظر بقية الوعاء ٣١٠/١ ، ٣٢٠/٢ .

(٢) الروض الانف ٢٤١/٢ .

(٣) انظر بقية الوعاء ٣٩٩/٢ مخطوط .

(٤) معجم البلدان لياقوت : مالقة ، ورحلة ابن بطوطة ٤٣٨

(٥) الآثار الاندلسية الباقية ٢٤٢

أنه عاش أغلب حياته في رعد من العيش ، فقد وجدته في كتاب «الافقاھ» .
وهو من أواخر كتبه ، يشکو الزمان ، فيقول : «فما يمکنا مع اختلال
الحال ، وتقسيم البال ؛ وسوء العشرة هذا » (١) مما يدل على آن الدنيا
قد تقلب به على غير ما تعود .

- ٢ -

شيوخه وتلاميذه

شيوخه :

سَيِّدُ الْطَّرَاوَةِ كَتَابَ سِيُّوِيَّهُ عَلَى الْأَعْلَمِ يُوسُفُ بْنُ سَلِيمَانَ (ت - ٤٧٦) ، كَمَا أَخَذَ عَنْ أَبِيهِ مُرْوَانِ عَبْدِ الْمُلْكِ بْنِ سَرَاجِ (ت ٤٨٩) ، وَرَوَى عَنْ أَبِيهِ الْوَلِيدِ سَلِيمَانَ بْنِ خَلْفِ الْبَاجِيِّ (١) ، (ت ٤٧٤) وَهُؤُلَاءِ هُمُ الشِّيُوخُ الَّذِينَ تَخْرَجُ عَلَيْهِمْ فَإِمَّا أُولَئِكَ الْمَعْلُومُونَ الَّذِينَ شَدَّا عَلَيْهِمُ النَّحْوَ وَاللُّغَةَ وَغَيْرُ هَذِينَ مِنْ عِلْمِ لُغَةِ الْأَسْلَامِ فَلَمْ يَقُمْ لِي وَاحِدٌ مِّنْهُمْ ٠

وَقَدْ كَانَ الْأَعْلَمُ - كَمَا يَقُولُ ابْنُ بَشْكُواَلَ - : « عَالَمًا بِاللُّغَاتِ وَالْعَرَبِيَّةِ وَمَعَانِي الْأَشْعَارِ ، حَفَظَا لِجَمِيعِهَا ، كَثِيرُ الْعُنَيْةِ بِهَا ، حَسْنُ الضَّبْطِ لِهَا مَشْهُورًا بِمَعْرِفَتِهَا وَإِتقَانِهَا ، أَخَذَ النَّاسُ عَنْهُ كَثِيرًا ، وَكَانَ الرُّحْلَةُ إِلَيْهِ فِي وَقْتِهِ (٢) » ٠

وَكَتَبَ الْأَعْلَمُ - كَمَا رَوَاهَا ابْنُ خَيْرٍ - شَاهِدَةً بِهَذِهِ الْمَكَانَةِ ، فَقَدْ شَرَحَ الْأَشْعَارَ السَّتَّةِ الْجَاهِلِيَّةِ ، وَأَشْعَارَ الْحِمَاسَةِ ، وَلَهُ كِتَابٌ يَدُورُانْ حَوْلَ كَتَابِ سِيُّوِيَّهِ ، أَوْلَاهُمَا : النَّكْتُ فِي كَتَابِ سِيُّوِيَّهِ ، وَالثَّانِي : عَيْسَوْنَ الْذَّهَبُ فِي شَرْحِ أَيَّاتِ الْكِتَابِ ، وَلَهُ مُختَصَرَاتٌ فِي النَّحْوِ وَمُسَائِلٌ فِي اللُّغَةِ ٠

وَقَدْ التَّقَى ابْنُ الطَّرَاوَةِ بِشِيخِ الْأَعْلَمِ فِي إِشْبِيلِيَّةِ ، فَإِمَّا شِيخُهُ عَبْدُ

(١) بُغْيَةُ الْوَعَادَةِ ٦٠٢ / ١

(٢) لِصَلَةٍ ٦٨١

الملك بن سراج فكان إمام أهل قرطبة ، يقول الضبي : « كان رحسه الله إماماً في حفظ اللغات واللسان العربي ، لا يُجَارِي في ذلك (١) » . ويقول عنه ابن عات في الريحانه : « برع في علم اللسان ، وارتقى ذروته ، واعتنى درجته ، عكف على كتاب سيويه ثانية عشر عاماً لا يعرف سواه . ثم درس الجمارة فاستظرها واستدرك الأوهام على المؤلفين ، وطال عمره مع البحث والتنقيب ، وكان يقول : طريحتني في كل يوم سبعون ورقة (٢) » . ويبدو أن ابن الطراوة قد التقى بشيخه هذا بعد أن أخذ عن الأعلم ، وأنه وقف منهما على « الكتاب » فاحكمه ، وبلغ فيهغاية ، كما روی عنهما أشعار العرب وكتب اللغة ، وغير ذلك مما سبق ذكره في التعريف بهما ، كما يبدو أن شيخه ابن سراج قد نمى فيه ملكة النقد والاستدراك على المقدمين ، فانتطبعت بذلك مؤلفاته ودروسه (٣) ، وتأثر بهذا الاتجاه تلميذه السهيلي كما سنذكر بعد .

وقد ذكر ابن عات في ترجمة غانم بن وليد الماليقي (ت ٤٧٠) انه « كان أحد أفراد أهل الأدب والمحققين به ، وكان أهل الأندلس يعدون الأدباء في ذلك الوقت ثلاثة : أبو مروان بن سراج بقرطبة ، والأعلم باشبيليه ، وغانم هذا بمالقة ، لكن زاد غانم عليهما بالفقه والحديث والطب والكلام (٤) » . ولم يذكر أحد في شيوخ ابن الطراوة غالباً هذا ، ولعله التقى به وأخذ عنه إذا صحت نسبة ابن الطراوة إلى مالقة ، وأنها كانت وطنه الأول . والذى يعنينا أن ابن الطراوة أخذ النحو عن اثنين من أعلام عصره المعروفين به ، وقد يكون مفيداً أن نذكر قائمة بسلسلة السنن

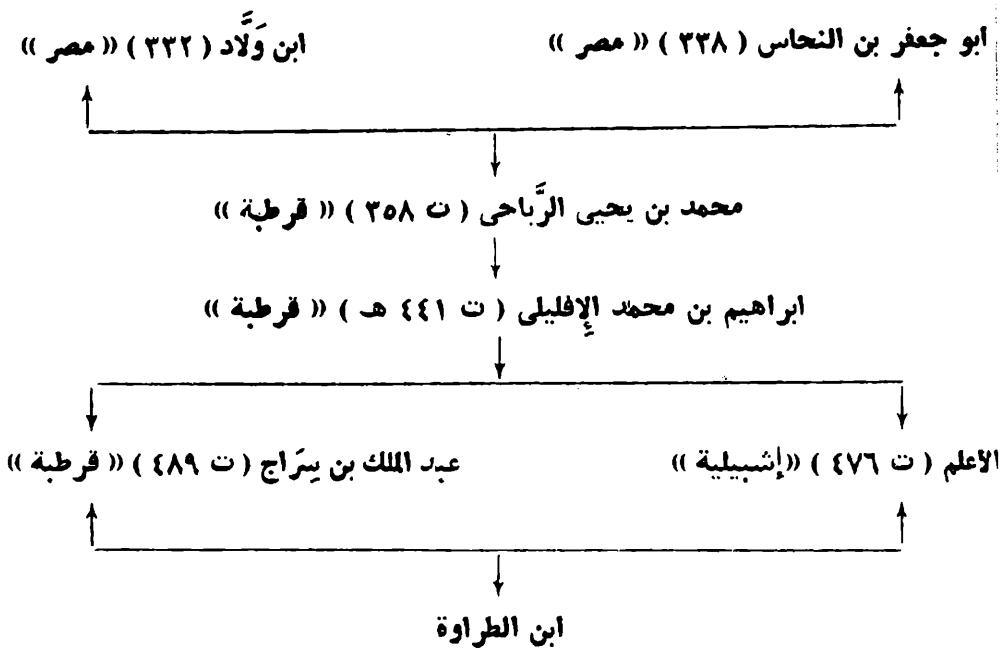
(١) بفيه المتنس ٣٦٧ - ٣٦٨

(٢) بفيه الوعاء ١١٠/٢ .

(٣) انظر النحو في الاندلس للدكتور احمد كحيل ٢٤٣ .

(٤) بفيه الوعاء ٢٤١/٢ .

التي ينتمي إليها ابن الطراوة ، حتى يتبيّن المنبع الذي استقى منه شيوخه
الأندلسية عن المشارقة :



وقد ذكر صاحب اشارة التعبين أن ابن الطراوة «أخذ النحو عن أبي الحجاج الاعلم ، وأبي بكر المرشانى ، وأبى مروان بن سراج ، وأخذ سيبويه عن الثلاثة (١) » . ولا أدرى من أبو بكر المرشانى هذا ؟

فاما ثالث الشيوخ الذين عَدَّنَاهُمْ أولاً ، وهو أبو الوليد الباجى فكان إماماً من أئمة المسلمين ، ذلك أنه كان من أعلام الفقهاء على مذهب مالك . وهو أيضاً من كبار المحدثين ، وقد كتب في الفقه وأصوله وأصول الدين ، وفي الحديث : والزهد والرفاق (٢) ، وله مناظرات مشهورة مع أبي محمد بن حزم الظاهري (٣) ، ولقد أحسن أبو الوليد بخطر الروم على المسلمين بالأندلس . فطاف على أمراء الطوائف ينبعهم إلى لم الشعث ومدافعة العدو (٤) . فكان أبو الوليد مِلْءَ السمع في الاندلس ، ويبدو أن ابن الطراوة قد التقى به في المِيَّةِ ، فقد توفي بها سنة ٤٧٤ ، وكان ابن الطراوة قد نيف على الثلاثين .

ذلكم بعض شيوخ ابن الطراوة وأعظمهم شأناً ، فأما الأعلم وابن سراج فقد أخذ عنها أصول اللغة : وأما شيخه أبو الوليد الباجى فقد أخذ عنه الفقه وأصوله ، ولعله وجد في مجالسه نَطَا من الفكر المستنير ، بعث فيه حرية الرأى ، وجعله شديد الاستمساك بما يعتقده ، جريئاً في إعلانه ، قوياً في الدفاع عنه ، ولكنه اختار النحو والادب ميداناً لمعرفته

(١) إشارة التعبين ، ورقـة ٢١

(٢) من مدن الاندلس : مَرْشانة ، يقول ياقوت : « بالفتح ثم السكون ، وشين معجمة ، وبعد الالف نون : مدينة من اعمال تَرْمُونة بالأندلس » ويقول الضبى في بقية الملتزم في ترجمة عبد الرحمن بن هشام بن جهور المرشانى ٣٥٩ : « من مَرْشانة بكرة اشبيلية » .

(٣) ارجع الى فهرست ابن خير : ٨٦ ، ٢١٢ ، ٢٥٥ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧ ، ٢٥٦ ،

(٤) الحلة السيراء ١٢٨/٢ ، والوفيات ٢/١٤٣ - ١٤٢ / ٢

(٥) الحلة السيراء ٩٨/٢

بهم ، وغلبا على ما عسى أن يكون قد حصله من علوم أخرى وشيخ آخرين .

تلاميذه :

وقد خلف ابن الطراوة الأعلم ليكون رأسا في طبقة جديدة من علماء العربية والادب ، وقد اضططلع بهذه الغاية أيمما اضطلاع ، وأقبل عليه الطلبة ينشدون فقه هذه اللغة ودراسة أسرارها ، فشهدت حلقة التابعين الذين قدر لهم ان يرودوا الطريق من بعده ، وكان إقبال مثل هذا الصنف من الطلاب عليه شهادة له بالامامة وبلغ الغاية ، وقد عاش ابن الطراوة ليرى الجيل الاول من هؤلاء التلاميذ وقد تصدر للتدریس : وليشهد اولى الشهارات نابهه المكانة في الاندلس ، وكان من هؤلاء التلاميذ وتلاميذه من أعلن انه على مذهب ابن الطراوة في النحو ، وما علمنا من نحاة الاندلس او غيرهم من تفرد بذهب متكملا غير ابن الطراوة ، فكتنا نسخ ان فلانا على مذهب البصريين ، وأن آخر على مذهب الكوفيين . ولم ننسخ ان نحويا كان على مذهب المبرد أو ثعلب أو غيرهما ، فإذا سمعنا نحويا يقول إنه على مذهب ابن الطراوة في النحو، فهذا دليل على أنه استطاع أن يقدم أسلوبا جديدا للدرس النحوي ، ومنهجا متميزا في معرفة أسرار اللغة العربية وطريقة البحث فيها ، جعل تلاميذه يتلقون به ، ويعلنون انهم سائرون على نهجه ، وإنه اذا كان ابن الطراوة قد جال في الاندلس طالبا ، فإننا نعتقد أنه حلّ بغير بلدٍ أستادا ، فقد ذكره صاحب المغرب بأنه نحوى المريّة⁽¹⁾ ، ولعله نزل إشبيلية وغيرها أيضا قبل أن يستقر في مالقة وسوف أورد ثبتاً بهؤلاء التلاميذ بحسب أقدميتهم في الاخذ عن شيخهم ابن الطراوة :

١ - أبو مروان عبد الملك بن مجير بن محمد البكري المدائى (ت - ٥٥٠) ، قال ابن الزبير : « كان مقرئنا نحويا فاضلا ، روى عن ابن الطراوة ٠٠ وروى عنه أبو زيد السهيلي ، ومات بعد الخمسين وخمسائة » ٠

وقال ابن عبد الملك : كان من أهل المعرفة بالقراءات والنحو والادب ، ودرس ذلك طويلا » (١) ٠

٢ - أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد الرماك الاشبيلي (ت ٥٤١) ، ذكر السيوطي في البغية : « كان أستاذًا في العربية ، مدققا فيما يكتب سيبويه ، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر ، ومات كهلا سنة احدى وأربعين وخمسائة » (٢) ، وقال عنه الضبي : « اقرأ النحو والادب باشبيليه (٣) » وقد روى عنه ابن خير كثيرا من كتب النحو واللغة والادب (٤) ٠

وكما تلمذ السهيلي لابن مجير تلمذ لابن الرماك أيضا ، قال عنه ابن ديجة :

« ولزم الأستاذ الماهر النحوي أبا القاسم بن الرماك ، فلقى عنه فوائد في النحو (٥) » ولم يجر له ذكر في كتب السهيلي الا مقتونا بالتقدير ، ومن أقواله عنه « وكان إماما في صنعة العربية (٦) » ٠ ومن ترجمته يتبين أنه كان كثيরه ابن الطراوة أستاذًا يقوم على صناعة العربية والادب ٠

(١) بفيه الوعاء ١١٤/٢

(٢) بفيه "الوعاء" ٨٦/٢

(٣) بفيه الملتمس ٣٤٦

(٤) انظر الفهرست ٣٠٥ : ٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠ ، ٣٣٠ الغ

(٥) المطربي ٢٣٢

(٦) الروض الانف ١١٦/١

٣ - أبو محمد القاسم بن دُخْمان المَالِقِي (٤٨٥ - ٥٧٥) :

قال عنه ابن دحية : « قرأ كتاب سيبويه قراءة تفقه واتقان ، وببحث وبيان ، على نحو أهل زمانه أبى الحُسْنَى بن الطراوة ، واختص به (١) » وقد أفاد ابن دحية في الحديث عنه ، وما قاله : « وكأن — رحمة الله — إمام أهل زمانه في العرف والفعل والاسم ، والحد والرسم ، والتنكير والتعريف ، والصرف والتصريف ، ويذهب كل مذهب في التعليل ، وينفضل رأى عمرو أبى بشر والخليل ، وإذا وقع في وادى الشعر فذو لسان طويل وباع عريض (٢) » . وقد انصرف في أخيريات حياته الى الاشغال بالحديث والفقه .

وابن دُخْمان يعد من الجيل الاول الذين أخذوا عن ابن الطراوة ، فقد ذكر ابن دحية أيضاً أن تلاميذ شيخه جلسوا إليه بعد وفاته ، وكان من أخذ عنه الاستاذ أبو القاسم السهيلي .

٤ - أبو محمد عبد الله بن فائد بن عبد الرحمن العكى (ت ٥٦٠)

ذكر السيوطي : « كان لغويًا نحوياً ماهراً ، جليلًا فاضلاً ورعاً ، أخذ عن ابن الطراوة وغيره ، ودرس اللغة العربية والقرآن بعالقة ، وخطب بجامعها ، وكان متفتناً في العلوم (٣) »

٥ - أبو العباس أحمد بن حسن بن سيد الجُرَّاؤيُّ المالقي (ت ٥٦٠)

قال السيوطي أيضاً : « من كبار النحاة والادباء بالandalus ، درس النحو والادب كثيراً ، وكان شاعراً كاتباً بليغاً ، روى عن ابن الطراوة ،

(١) المطروب ٢١٧ .

(٢) المرجع السابق ٢١٦ - ٢١٧ .

(٣) بغية الوعلة ٥٢/٢ .

ومحمد بن سليمان ، ابن أخت غانم (١) » وقد سَمِّت مكانة أبي العباس هذا ، حتى بلغ صيته بنى عبد المؤمن في مراكش ، فادب ولده هناك .

٦ - على بن إسماعيل بن سعيد بن أحمد بن أبي بن حزم الخزرجي الشارقى .

قال القفعي : « قرأ النحو على ابن طراوة المالقي (٢) » .

٧ - أبو بكر سليمان بن سمحون الانصارى القرطبي (ت ٥٦٤)

قال ابن الزبير : « أستاذ نحوى أديب شاعر بلين ، أخذ عن ابن الطراوة وغيره (٣) » وابن سمحون هذا هو الذى قال عن ابن الطراوة : « ما يجوز على الصراط أنحى منه (٤) » .

٨ - أبو عبد الله محمد بن عبيد الله الخشنى المالقى (ت ٥٧٦) :

قال ابن الزبير : « كان أستاذًا مقرئًا ، نحوياً فاضلاً ، روى عن أبي عبد الله **الكتري** وابن الطراوة » (٥) .

٩ - أبو شيبة زُبُور بن يَعْسُوب الحضرمي :

قال ابن مكتوم في تذكرةه : « نَحْوَى من أصحاب ابن الطراوة ، له كلام مع « أبي » الحسن بن الباذن في مسألة نحوية نقضها عليه » .

(١) المدرج المتقدم ٢٠٢/١

(٢) انباء الروايات ٢٢١/٢ .

(٣) بغية الوعاة ٤٦٨/١

(٤) اشارات التعبين ، ورقية ٢١ .

(٥) بغية الوعاة ١٦٩/١

ويقول السيوطي : « أفادني ذلك شيخنا أبو حيأن ، ولم يعرف من حاله الا ما ذكرته (١) » .

ويبدو أن أبا شبّوّة هذا من أصحاب ابن الطراوة الأوائل ، ودليلنا على ذلك ما جرى بينه وبين أبي الحسن بن الباذش ، الذي توفي سنة ٥٢٨ على ابن الطراوة (٢) .

١٠ - أبو محمد عبد الله بن حسن بن عشير العبدري اليابسي :

قال السلفي في معجم السفر : « كان مصدراً في جامع الاسكندرية لاقراء الناس القرآن والنحو ، وله شعر كثير ، وكأنه أخذ النحو عن ابن الطراوة (٣) » . وقد ذكر القبطي أنه قال عن ابن الطراوة : لم أر مثله . وانه كان يعظمه جداً (٤) » .

(٤)

١١ - أبو جعفر احمد بن على بن مجاهد التّجيبي :

قال ابن عبد الملك : « كان نحوياً ماهراً ، درس النحو وقد ، روى عن ابن الطراوة (٥) » .

١٢ - أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي المالقي ، المشهور بالسّهيلي (٥٠٨ - ٥٨١) :

يُعَدُّ السّهيلي أصغر هؤلاء التلاميذ وأسيرةهم ذكراً ، وأكثرهم فائدة

(١) المرجع المتقدم ٥٧٠/١

(٢) المرجع المتقدم ٣٨٢/٢

(٣) إبانه الرواية للقطبي ١١٥/٣ ، وقد ذكره ياقوت في معجم البلدان عند الحديث عن يابسة ، وقال انه توفي سنة ٦٢٥ ، وهذا في حاجة تحقيق . اذ ان ابن الطراوة توفي سنة ٥٢٨ .

(٤) المرجع المتقدم ٣٤٤/١

في التعريف بشيخه ، فقد توفي ابن الطراوة وهو في العشرين من عمره أو لعله قد جاوزها بقليل ، وقد قدر لأصغر هؤلاء التلاميذ أن يكون أحفظهم لآراء شيخه بما خلفه من مصنفات ، سجل فيها مجالسه معه ، وكانه كان يتأنى في ذلك بصنع سبويه مع الخليل ، أو ابن جنى مع الفارسي ٢٠٠ وكان ترداده لآراء شيخه – وإن خالقه في بعضها – دليلاً على إعجابه به ، وأنه من الملاضيين على منهجه ، وقد نجد دليلاً على هذا الاعجاب في حرص السهيلي على أن يأخذ عن تلميذ شيخه الأوائل ، فيعد وفاة ابن الطراوة أخذ – كما نبهنا من قبل – عن ابن دُحمان ، وابن الرماك ، وأبي مروان بن مُجير ، وكأنه كان يريد أن يستكمل ما حالت دونه منية شيخه ، ولو كان السهيلي كبقية تلاميذ الشيخ الذين شغلوا بالتدريس والرواية عن التأليف والتصنيف ، فانتا كما نجد كثيراً من المشقة والعنق في التعريف بابن الطراوة ، نظراً لفقدان أهم مصنفاته ، ولكان علينا أن نرجع إلى النهاة من غير تلاميذ الشيخ وكانتوا متحاملين عليه فيما نسبوا إليه ، فاما ما اتهمنا اليها من مصنفات السهيلي فقد أفاد كثيراً في التعريف بالشيخ والتنبيه على بعض آرائه ؛ يقول ابن دحية في التعريف بشيخه السهيلي : « وقرأ النحو على الاستاذ النحوئ أبي الحسين بن الطراوة » ٠

وإنه اذا كان السهيلي قد عُرف بال نحو وشهر به فإن له مشاركة في كثير من الفنون ، دالة على انه كان ذا قدم ثابتة فيها ، وإن مؤلفاته الباقية بيننا ، مثل : تأثير الفكر في النحو ، والروض الانف ، والأمالى ، وكتاب الفرائض وشرح آيات الوصية في القرآن الكريم ، تدرجه في عدّاد المفسرين والمحدثين والفقهاء ، وعلماء الكلام . ولقد جَمِع السهيلي إلى ذلك علماً بالأدب وبصرابه ، وإن حديثه عن إعجاز القرآن الكريم وبلاحة النبوة ، هذا الحديث الذي لم يخلُ منه كتابٌ من كتبه على اختلاف موضوعاتها .

لدى على ما أورثه من ذوق الأديب . ودقة الحسن . وأن صاحبه قد اشار
التأمل لكتاب الله . ولقد كانت له في هذا المجال من التسائج ما ينسب
إليه وحده (١) .

هل ناظر السهيلي شيخه ؟

من تمام التعريف بابن الطراوة وتلميذه أن نشير إلى ما وقع في بعض
الترجمات من تحرير، ففي التكملة ورد هذا النص في ترجمة السهيلي :
« وناظر على أبو الحسين بن الطراوة في كتاب سيبويه ، وسمع منه كثيراً
من كتب اللغة والادب (٢) » ، وكذلك ورد في تذكرة الحفاظ « وناظر في
كتاب سيبويه على أبي الحسين بن الطراوة (٣) »

والواقع أنه لم تحدث مناظرة بين الشيخ وتلميذه ، والعبارة بادية
التحريف : إذ كيف تتعذر « ناظر » بعلى ، أو كيف يستقيم أول الكلام
في التكملة مع آخره . والصواب : « ونظر في كتاب سيبويه على أبي
الحسين بن الطراوة » وكذلك وردت العبارة في اشارة التعين (٤) .

موقف السهيلي من شيخه :

قف السهيلي من أستاذه موقفاً وسطاً ، فإذا كان قد تأثر ببعض
أقواله وآرائه فقد خالفه في كثير منها . وارتضى آراء وأصولاً أخرى .
والمثلة على ذلك كثيرة تذكر في موضعها ، ولكن يمكن القول هنا أن ابن
الطراوة قد أرسى في تلميذه حرية البحث والنظر ، ووجوب العودة إلى
اللغة وتأملها . فكان أن التقى الشيخُ وتلميذه في بعض المسائل ، واختلفا

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ١٢٠ - ١٣٩ .

(٢) التكملة ٥٧٠/٢ - ٥٧١ .

(٣) التذكرة ١٤٢/٤ .

(٤) اشارة التعين ، ورقية ٤٧ .

في بعضها الآخر . ونمثل الان لذلك برأي ابن الطراوة في الحال من النكارة فقد ذهب الى أنها مقيدة، وأنه قد يهاج الى الحال من النكارة واستشهد على ذلك بالساع ، ولكن السهيلي يقول : « والذى قاله الشيخ صحيح ، ولكن أكثر الكلام على مقالة النحويون (١) »

وقد كان في مجلسه يطيل الحوار معه ، حتى ليكاد يوقعه في العرج، . وما حكماء السهيلي من ذلك أن شيخه كان يرى أن « السين » و « سوف » من حروف المعانى التى لها الصدارة ، وبنى على ذلك انه يقبح أن يقال : زيدا سيضرب ، وزيد سيضرب ، وأنه ليس في كلام العرب ذلك ، إلا أنه اذا أدخلت « إن » على الاسم المبتدأ جاز دخول السين في الخبر ، لاعتماد الاسم على « إن » ومضارعتها لل فعل ، فيذكر السهيلي : « وقد قلت له كالمتحج عليه : أليس قد قال الله سبحانه وتعالى : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الانهار) ، فجاء بالسين في خبر المبتدأ ! فقال لي : اقرأ ما قبل الآية . فقرأت : (إذ الذين كفروا) . فضحك وقال : قد كنت أفزعني ، أليست هذه « إن » في الجملة المتقدمة ، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها ، والواو تنبئ العامل ؟ فسلمت له وسكت (٢) » .

وقد كان ابن الطراوة مُعجبا بتلميذه ، فقد سأله السهيلي عن العامل في المصدر اذا كان توكيدا لل فعل ، والتوكيد لا يعمل فيه المؤكدة ، يقول السهيلي : « فسكت قليلا ثم قال : ما سألني عنه أحد قبلك ! » .

وفي هذه المسألة وجدنا السهيلي ينبه على ان شيخه قد غفل عن كلام سيبويه فيها ، فيقول بعد ذكر جواب شيخه : « ثم عرضت كلامه على

(١) نتائج الفكر ، ورقة ٥١

(٢) نتائج الفكر ، ورقة ٢٣ . وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم للأستاذ محمد عبد الخالق عظيمه ٢١/١٩٠ - ١٩٢ .

نفسي ، وتأملت الكتاب ، فإذا هو قد دَهَلَ عما لَوَحَ اليه سيبويه في باب
المصدر ، بل صرخ ٠٠ (١) ٠

هذا مثل من مأخذة على شيخه ٠ وقد أخذ عليه أيضاً حدته في النقد ٠
وتلك سمة ظاهرة في كتابه الأفصاح ، وقد وقع فيها السهيلي نفسه ، وربما
كان متأثراً بشيخه في ذلك ، يقول السهيلي عند الحديث عن أصل الفارسي
في فتح همزة إنّ وكرها : « وكان شيخنا أبو الحسين بن الطراوة يُعجبُ
من وَهْنِه ، وينفِرطُ في تعريف قائله (٢) ٠ »

وما بعد هذا إلا اعجاب باستاذه الذي قد يختفي وراءه : « وسألته »،
أو « فذاكرت شيخنا »، ونحو هذا ٠ وقد يصرح به ، وذلك مثل ما ذكره
في اعراب « ربّ » في حديث : « ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيمة »؛
فقد قال : « وأجاز الكسائي أن تكون ربّ اسمًا مبتدأ ، والمرفوع خبرها ٠
وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبئي ، ومنذ
سمعتُ هذا القول لم أقدر أن أُعزّج معتقدى عنه (٣) ٠ »

ولما قدمناه لم يكن مقبولاً على إطلاقه ماقاله أبو حيان ، فقد نقل
السيوطى عنه : « وهذا الرجل « يعني السهيلي » كان شاذ المنافع في النحو ،
وان كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إلى ذلك من
شيخه أبي الحسين بن الطراوة ، فإنه لم يأخذ النحو إلا منه (٤) ، وإن
الطراوة — كما عليه كثير من النعامة — كثير الخلاف لما عليه النحويون ٠
وقد صنف كتاباً في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي ٠٠

(١) النتائج ، ورقة ٨٧

(٢) الإتمالي ٤٥ ٠

(٣) الإتمالي ورقة ٢٥ - ٢٦ ٠

(٤) أخذ السهيلي النحو عن ابن الطراوة وتلاميذه ، ثم تلقاه عن شيوخ
آخرين . ارجع إلى دراستنا عنه ٤٧ - ٧٣ ٠

ورد الناس عليه ، ورموه عن قوس واحدة (١) »

فقد نوافق أبا حيان على أن السهيلي كان شاذ المذاع ، وأن شيخه كان كذلك ، ولا يعد الشذوذ عيبا إذا كان صاحبه يقيم رأيه على أساس وحجة ، ولكن أن يقول : أن السهيلي قد سرى إليه ذلك من شيخه ، ويطلق القول فيه ، فهذا مالا نوافقه عليه .

هؤلاء ما أمكن الوقوف عليهم من تلاميذ ابن الطراوة ، ومن عرضنا المتقدم يتبين أنهم كانوا على شاكلة شيخهم علما باللغة والنحو ، وبصرا بالآداب ، وأن منهم من كان يلازم ملازمة الصحبة فقيل عنه : من أصحاب ابن الطراوة ، وهذا أمر سوف نحتاج إليه ونحن نعرّف بكتابه «الافتتاح» ولقد حرص أصحابه على منهج شيخهم ، فكان من تلاميذه من أخذ به : فقد ذكروا في ترجمة محمد بن طلحة (٥٤٥ - ٦١٨) أنه «كان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة وينتسب إليه» (٢) وكان محمد بن طلحة هذا كما قال ابن الزبير : إماما في صنعة العربية ، موصوفا بالعقل والذكاء والعدلة ، ودرس العربية والأداب بإشبيلية أكثر من خمسين سنة .

(١) الاشباه والنظائر ٢٠٥

(٢) بغيه الوعاء ١٢١/١ . وانظر اشارة التعيين ، ورقة ٤٨ .

- ٣ -

شخصيته وأدبه

شخصيته :

يُقصد بالشخصية جميع ما يمتاز به ابن الطراوة من الصفات الجسمية والعقلية والخلقية ، والتي تعطينا تصوّراً معييناً له في هذه النواحي فأما الجانب الأول وهو صفاته الجسمية فلم يقع لنا منها شيء ، ولم يكن ذلك الامر مما يعني به قدامي المترجمين كثيراً ، ولو أن كتبه جمیعاً بين أيدينا فربما استطعنا أن نستنبط منها ما ينبع على بعض أوصافه هذه . وأما الحديث عن عقليته وأخلاقه فلعلنا نستطيع التنبية عليهما اعتماداً على نصوص الاقدمين وما سجله بعض تلاميذه . ولقد كان مما أجمعوا عليه أن أبا الحسين كان أديباً، وأنه جمع إلى العلم بال نحو والفقه فيه ملکة الشاعر وذوق الأديب المنشيء ، وهذا الوصف وحده كافٍ في التنبية على أنه كان متعدد الملکات ؛ ذلك أن العالم الذي يستطيع أن يقرئ تلاميذه «الكتاب» ويفوض بهم إلى إعماقه ، ويكتب لهم عليه «مقدمات» تهدىهم إلى مسالكه ثم بعد ذلك يكون أديباً ينظم الشعر وينشئ الرسائل ، ويقربه إلى مجلسه – كما سنعرف – أمير أديب ، يكون مثل هذا الرجل قد جمع أخص ما يتميز به العالم من النظرة الموضوعية ، وأخص ما يتميز به الأديب من الإحساس الوجداني والقدرة على التعبير في صورة خيالية مؤثرة ، وقلما تجتمع النظائران في انسان واحد إلا وطفت إحداهما على الأخرى ، ولذلك تراهم يقولون : إن فلاناً شعره شعر عالم ، تنبئها على أن شعره لا يمكن أن يزهر في روضة الشعراء ، وأن صاحبه لم يطرق دربهم . قليل ما أولئك الذي جمعوا إلى الفقه في العلم ملکة الشاعر وذوقه ، والعباكرة وحدتهم هم الذين يخرجون عن القاعدة العامة ، فترأهون يُسلكون في نظام الشعراء ، كما يحسبون في عدد العلماء ، ومن هؤلاء أبو العلاء المعري (٣٦٣) الذي ادركه ابن الطراوة وسمع به . على أنه ليست هناك حدود فاصلة بين العلم والأدب ، وبين العالم المبدع والأديب ، العالم المبدع –

كما هو مقرر — يقوم بإبداعه على نوع من الخيال والتصور يمنع صاحبه
 القدرة على التحليل والتركيب وبناء النتائج على المقدمات ، والاديب هو
 الذى يَثُثُ أفكاره من خلال الصور ، أو يقدم أفكاره في ثوب من
 الخيال .. ولقد كان ابن الطراوة عالماً مبدعاً ، كما كان شاعراً ناثراً
 والإبداع في الحو لم يكن معروفاً في الاندلس ، فكان سبباً في أن تعرض
 لحملات متابعة .. ومن شأن العالم المبدع ، أو من أخص خصائصه ،
 الحرية في التفكير وإباء التقليد ، وكذلك كان ابن الطراوة في كتبه وفي
 مجالسه مع طلبه ، ينبه على هذه الحرية ويبيّنها لهم ، وقد وقع لي من
 نصوصه الغريبة قوله : « ولا ترب علينا فيما ثِنْتَ به من الخلاف على
 سبويه — رحمة الله — في اليسر من نظره ، لا في شيءٍ من نقله ، لأن تقليد
 الصادق في نقله واجب ، والاعتراض عليه في نظره جائز ، فمن ثَمَّتْ له
 التفرقة بين الحالتين عُوقِي من إزالة الظنة بنا ، وأراح الحفيظين مما نخوض
 فيه من أمرنا (١) » يقول هذا في الاندلس حيث كان الحالة يُنَزَّهُونَ سبويه
 عن الخطأ في شيءٍ من قوله أو نظره ، ويقول في موطن آخر : « ومانصه
 سبويه — رحمة الله — من النَّصْبِ ، فيه من الوهم الذي لا انفكاك
 للإنسان منه ، ولا مَحِيدَ لأحد عنه » (٢) ؛ فإذا وازنا بين موقفه هذا من
 سبويه ، وموقف الزبيدي — أحد شيوخ الاندلس المقدمين — من
 الخليل ، وكان أهل الاندلس قد تحاملوا على الزبيدي حين أخذوا عليه أنه
 كان يتعرض على الخليل ، فقد وصف الزبيدي هؤلاء المتحاملين عليه بأنهم
 تَرَّعوا بالقول فيه والتشنيع عليه ، وقال : « أوليس من العجب العجيب ،
 والنادر الغريب ، أن يتوهم علينا من به مُشككة من نظر أورمَقَ من فهم ،
 تخطئهُ الخليل في شيءٍ من نظره ، والاعتراض عليه فيما دقَّ أو جَلَّ من

(١) الأفصاح ، ورقة ٢ ، ٣

(٢) الأفصاح ، ورقة ١٧

مذهبه » (١) — اذا وازنا بين هذين الموقعين ، ادركنا الفرق بين الرجلين ، فاما ابن الطراوة فلعله كان من اوائل الاندلسيين ، او لعله كان أولهم ، حين دعا نحاة عصره الى التفرقة بين ما ينقله سيبويه ، وبين نظره — في هذا المنقول ؛ فاما الأول فهو من الثقة بمكان لأنّ ناقله — وهو سيبويه — مُصَدَّق ، وأما الثاني وهو رأي سيبويه في هذا المنقول وتفسيره له ، فهو محل الأخذ والرّد ، ولكن ابن الطراوة يقول : ان مأخذة على سيبويه قليلة لاكثيرة ، ويعذر له بأنه بشر ، وأن ما وقع فيه مما لامَحِيد للانسان عنه . ولو أن النحاة من بعده وقفوا هذا الموقف لكان تاجهم اللغوی غير مانرى من توجيه لكل قول واتصار له ولعرفنا لهم آراء جديدة في اللغة .

ولا يمكن أن يصدر مثل هذا الموقف الا عن شخص يعتقد أنه أهل لأن يقول ، وأنه ليس دون غيره في المجال الذي يطرقه . ولقد كان ابن الطراوة واثقاً أتم الثقة في نفسه وفي أهليتها للبحث والمناقشة ، ولذلك تعقب السابقين من أمثال سيبويه والزجاجي والفارسي ، ودارت بيته وبين ابن الباذش — معاصره — رسالة مشهورة ، ومن يتحدى الناس فيما ألقوه ينبغي أن يكون مستعداً لتلقى سهامهم دون أن يتنى ذلك من عزمه ، أو يفلّ من إرادته . وقد كان ابن الطراوة كذلك دائماً بل كان ذلك كله لا يحول بينه وبين أن يأخذ من الحياة بشيء من المتعة ، وأن يكون له مجلس شُرب وندامي ، وأن يحمله الطلب على أن يقول الشعر فيمن يهوى ويُحب ، وكان قد جاوز الشباب والكهولة ، كما سنين ذلك عند الحديث عن شعره ؛ ولعله كان يَسْتَرْوِحُ بهذه الحياة اللاهية ليستأنف بعدها القول كما يريد ، فلم تكن هدفاً في ذاتها ، وإنما كانت وقفة الى حين .

ولقد قدّمنا من النصوص ما يُفيد بأن أبا الحُسين كان صاحب مزاج حادٍ عنيف ، وتلك سمة تكاد تكون لازمة لأمثاله من أصحاب الشخصيات

القوية ، والملكات الفنية . فيكون صاحبها مُرهف الحس لا يسأله ولا يداري ، بل يقول ما يعتقد أنه صواب ، ويعنف على مخالفيه في الرأي لاتأخذه فيهم لومة لائمه .

تلك بعض ملامح أبي الحَسَين كما أفصحت عنها النصوص الواردة : ومنها تراه رجلاً يتسم بالحرية في تفكيره وفي مسلكه ، متعلقاً باللوان الحياة الزاهية ، وإذا استطاع مع هذا أن يكتسبَ موَدَّةً تلاميذه وتقديرهم ودفاعهم حياً وميتاً ، فهذا أدل شئ على أنه بلغ من عقولهم وأنفسهم مبلغاً كريماً .

الاديب :

كانت صورة النحوى في الأندلس ، منذ أن استقام أمر الدراسة النحوية فيها تعنى أن صاحبها من القائسين على دراسة العربية والأدب . ولقد قدمنا — ونحن نعرف بالنشاط اللغوى في عصر ابن الطراوة — نموذجاً لما كان يدور في حلقات الشيوخ من مختلف المرويات في اللغة والأدب ، وقلنا هنا لك : إن لقب « الاستاذ » كان لا يُمنح إلا من جمع بين صناعة العربية والأدب ، وأن ابن الطراوة كان أحد الاستاذة المقدمين المشهود لهم في هذا المجال ، وذكرنا هنا لك أيضاً ما رَجَّونا از يكون استنتاجاً صحيحاً ، وهو أن أباً على القالى النحوى والأدب ، كان الصورة المثلى لمن جاء بعده من النحاة ، حتى يحظوا بالقرب من مجالس الامراء ؛ فأقبلوا على أشعار العرب يحفظونها ويدرسونها ؛ ومن هنا نسأ ذوقهم الأدبي ، وقد نبه على هذه الظاهرة ابن خلدون ، وقدمنا كلامه في ذلك . وقد أفادت الدراسةُ النحوية في الأندلس من هذا المنهج التعليمي . وكانت استدراكاتهم على المقدمين ترجمُ في أعلبها إلى مدارسة هذه النصوص وتأملها .

يد أني أريد أن أبه هنا على أدب أبي الحَسَين الإنسائى ذلك الأدب

الذى يُعبر عن الحياة ويصور العواطف الانسانية ؛ وقد أجمع المترجمون أنه كان شاعرا ناثرا ، يقول القاضى عياض : « جالسته كثيرا ، وحضرت مجالسه فى الأدب ، وأخبرنى بسلح وفوائد ، وأنشدنى كثيرا من شعره ومناقصاته الحصرى وغيره » (١) . أما الحُضرى الذى ناقصه فهو : أبو الحسن على بن عبد الغنى الحُضرى القروى (ت ٤٨٨) ، وليس أبا إسحق ابراهيم بن على بن تميم الحصرى (ت ٤٥٣) صاحب زهر الآداب . وقد سجل القسطى شيئا من هذه المناقضات ، وما قاله ابن الطراوة فيه :

إذا الحُضرى اللئِمُ انتَخَى (٢)
وَظَلَّ بِهَا الْوَرَى سَاحِرًا
وَأَنْسَى مَا كَانَ فَإِذْكُرْ لَهُ عَلَيَّ بْنَ بَكَارِ الشَّاعِرَا

وقد كان الحُضرى هذا عالما بالقراءات وال نحو ، حريصا على أن تكون له مكانة عند أمراء الاندلس (٣) . ويبدو أن هذا هو الذى أشعل المنافسة بينهما الى حد غير كريم .

، وقد ذكرنا من قبل أن ابن الطراوة كان حريصا على أن يأخذ من الحياةحظا من المتعة ، وأنه كان له مجلس شرب وندامي ، وقد نقل المقيرى صورة هذا الجانب من حياته ، فيقول : « وحكى أن آبا الحسين سليمان ابن الطراوة ، تحوى المِرْيَقَةَ ، حَضَرَ مَعَ نَدَمَاءَ ، وَالْجَابِهَ مِنْ أَخْذِ بِعْجَامِ قَلْبِهِ ، فَلَمَّا بَلَغَتِ النُّوبَةَ إِلَيْهِ اسْتَعْفَى مِنِ الشَّرْبِ وَأَبْدَى الْقَطُوبَ . فَأَخْذَ ابن الطراوة العاجم من ياده وشربها عنه ، ويا برزتها على كل كبدة ! ثم قال بـدِيهَا :

(١) بغية الوعاد ٢/٤٤١ .

(٢) بقال : انتخى فلان علينا ، اي : افتخر وتعظم .

(٣) بغية الوعاد ٢/١٧٦ .

يُشَرِّبُهَا الشَّيْخُ وَأَمْثَالُهُ
وَكُلَّ مَنْ تَحْمَدُ أَفْعَالُهُ

وَالْبَكْرُ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةً
تُلْقَى عَلَى الْبَازِلِ أَنْقَالَهُ (١)

وَدَخَلَ عَلَيْهِ - وَهُوَ مَعْ نَدْمَائِهِ - غَلامٌ ، وَالْكَأْسُ فِي يَدِهِ ، فَقَالَ :

أَلَا يَأْبَى وَغَيْرِيْ ابْنِ غَزَّالٍ
أَنَّى وَبِرَاحِيْهِ لِلشَّرِبِ رَاحُ

فَقَالَ مُنَادِيُّهُ : فِي الْعَيْنِ صِفَهُ (٢)

فَقَلَّتُ : الشَّمْسُ جَاءَ بِهَا الصَّبَاحُ

وَقَالَ فِينِ جَاءَ بِالرَّاحِ :

وَلَا رَأَيْتُ الصَّبَحَ لَاهَ بَخْتَهُ
نَعَوْتُهُمْ : رِفْقًا تَلْعُّ لَكُمُ الشَّمْسُ

وَأَطْلَعُهَا مِثْلَ النَّفَّالَةِ وَهُوَ كَالْغَزَّالِ فَتَمَّ الطَّيْبُ وَاكْتَمَ الْأَنْسُ

وَقَالَ وَقَدْ شَرَبَ لِيلَةَ فِي الظَّرِيرَ :

شَرِبَنَا بِمَصْبَاحِ السَّمَاءِ مُدَامَةً
يُشَاطِئُ غَسَدِيْرِ وَالْأَزَاهِرِ تَنْفَعُ

(١) قَبْلَ : يُشَرِّبُ إِلَى قَوْلِ جَرِيرِ :
وَابْنِ الْبَوْنِ إِذَا مَسَالَ زَلْفَرَنَ لَمْ يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ الْبُزْلِ الْقَنَاعِيِّسِ
وَالْقَنَاعِسِ : الْجَمْلُ الضَّخْمُ الْعَظِيمُ . وَالْبَكْرُ : الْفَتَنِيُّ مِنَ الْأَبْلِ .

وَالْبَازِلُ مِنَ الْأَبْلِ : مَا بَلَغَ التَّاسِعَةَ .

(٢) فِي نَفْعِ الطَّيْبِ : « فِي الْحَسَنِ ». وَالْمُشَبِّتُ عَنِ الْمَغْرِبِ فِي حَلِّ الْمَغْرِبِ
٢٠٩ - ٢٠٨ / ٢

وَظَلَّ جَهُولٌ يِرْقُبُ الصَّبَعَ فَسَأَةً

وَمِنْ أَكْوَسِ لَمْ يَرْجِ اللَّيلَ يَعْبِسُ^(١)

وذكر المَقْرَى أيضًا في موطن آخر : « وقال أبو الحَسَن سليمان ابن الطراوة المالقي :

وَقَاتَلَهُ : أَتَضَبَّوْ لِلْفَوَانِي^(٢)
وَقَدْ أَضَحَى بِمَفْرِقَكَ النَّهَارُ
فَقَلَّتْ لَهَا حَثَثَتْ عَلَى التَّصَابِي^(٣)
(أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمَعَارُ)^(٤)

وهي أبيات دالة على أنَّ ابن الطراوة التحوي ، كان يسلُك في حياته مسلك أدباء عصره ، دون أن يرى في هذا السلوك ما يمكن أن يُعاب به أو يؤخذ عليه ، ولقد كان حريصاً على أن يحيا هذه الحياة ، ومن ثم فتحن لا نجد له مشاركة ما في العلوم الإسلامية الأخرى ، مثل الحديث والتفسير والفقه ، هذه العلوم التي كان علماء الأندلس يأخذون منها بنصيب وافر ، وكانه قيَّم بوصف الأستاذ الأديب .

ولقد ذكر صاحب المغرب^(٥) أنَّ له أمداها في المقتصم بن صُبادح ، المقتصم فكان صاحب المرية وبِيجاية ، وكان شاعراً أدبياً ، يقرُب الشعراء ولهم فيه مدائع ، وهو ساحب الأبيات التي أولها :

(١) نفح الطيب ٣٥٥/٤

(٢) في الانباء : « تخلف »

(٣) في الإزاه إضا : « حضفت ». وفي بقية الوعادة ٣٤١/٢ : « خضبت »

(٤) نفح الطيب ٦٥/٦ : والشطر الآخر مقتبس ، وينسب للطرماح او لشر بن أبي خازم . انظر اللسان ، مادة : عار .

(٥) المغرب في حل المقرب ٢٠٨/٢ - ٢٠٩ .

وَزَهَدْنِي فِي النَّاسِ مَقْرَفْتِي بِهِمْ
وَطُولُ اخْتِبَارِي صَاحِبًا بَعْدَ صَاحِبِ

وقد عاش في المريدة الى أن أخرجه عنها يوسف بن تاشفين ؟ فأين مدائع ابن الطراوة في المعتصم هذا ، وفي على بن يوسف ؟ لقد ذهب بها ماذهب بأغلب آثاره ، وربما جاد الزمان بها يوما ، على أن ما اتهى علينا من أبيات يدل على أن أبا الحسين قد أوثق طبع الشاعر وخاليه ، وكان يتونس بهذا أن يكون له شأن في قصور أمراء الاندلس والمغرب ٠

وأما رسائله التي أشار إليها السيوطي (١) فلم يقع لى منها شيء ، وربما تلمسنا بعض خصائص ثراه من تعقيباته في كتابه « الإفصاح » ، الذى تعرّض فيه لنقد إياض الفارسي ، ومنها : « وإنما قصدنا إلى الإفصاح بعض ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير ، مما تفرد أو خرج عن نَصَّ سِيُّوْيِّه ، فاما ما سوى ذلك مما قال فيه مع غيره ، فاكثُر من أن أحصيه ، وأبعد مشقةً من أن أستوفيه ، وقد يَكُنَّا القدر فيما تقدم ، وأطلنا لمن أنكر أو سَلَّمَ » (٢) ٠

وانظر إلى قوله وهو يحلّ بعض التراكيب ، وذلك عند قوله تعالى : (ولعَدَ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكٍ) و (أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِّنْ سَقْرَاءِ) ، فقد أضاف إلى ذلك أن العرب تقول « العسل أحلى من العلقم » ، ويقول : « فإن هذا كله من التبصير لا من باب التفضيل عليه ، كما تقول العرب : السعادة أحب إليك أم الشقاء ؟ وقد علم أنه « لا » يقول الشقاء ، ولكنه يصرّه بأن جعل له الشيء إلى جانب ضده ، فيتخيّل ذلك في ذهنه حسنا ، فيثور للنفس من الطبع كاسرا يزجرها عن المكرور منها ؛ لأن أخلاق النفس

(١) بغيه الوعاء ٦٠٢/١
(٢) الإفصاح ، ورقة .

تابعة لِزاج الْبَدَنْ . وللعرِبِ وغِيرِهِم مِنَ الْأُمَّةِ فِي « هَذَا » النَّحْوِ يَخْكُمُ
وأَقَاصِصُ أَغْنَتْ شَهْرُهَا عَنْ إِعَادَتِهَا ، وَبِاللَّهِ التَّوفِيقُ » (١) .

واستمع إِلَيْهِ يَخْتَمْ نَقْدًا لِلْفَارَسِيِّ فِي تَحْلِيلِ بَعْضِ التَّرَاكِيبِ : « وَهَذِهِ
إِشَارَةٌ يَسِيرَةٌ فِيمَا تَنْطَوِيُّ عَلَيْهَا هَذِهِ الْأَبْوَابُ مِنْ وَجْهِ النَّظَرِ وَتَزَاحُمِ
الْمَعْانِي عَلَيْهَا ؛ وَإِنَّا لَوَّحْتُ لَكَ بِهَذَا لِيَكُونَ مِنْكَ بِتَفْقِيدهِ وَكِيدِ ، وَاعْتَنَاءِ
شَدِيدٍ ؛ فَإِنْ هَذَا الرَّجُلُ لَفَّ الْقَوْلَ فِيهَا عَلَى غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ حَلْوَهُ
وَمَرْهَهُ ، وَمَا اخْتَرَهُ سِيَّوْيِهِ فِي صَفَحَاتِ كَثِيرَةٍ بَسْطَهُ فِي كَلْمَاتِ يَسِيرَةٍ ،
فَصَارَ النَّاظِرُ فِيهِ بَيْنَ فَوْتِ الرَّاحَةِ وَعَدَمِ الْمَعْرِفَةِ . وَكَلَامُ سِيَّوْيِهِ أَسْهَلُ
لِلْفَكَ ، وَأَجْلَى لِلشَّكَ ، وَأَقْرَبُ لِلْمَتَأْوِلِ ، وَأَشْرَفُ لِلْمُحَاوِلِ ، مِنْ هَذِهِ
الْغَزَّبَلَاتِ ، وَالْأَسْمَاءِ الْمَوْلَاتِ ، وَبِاللَّهِ التَّوفِيقُ » (٢) .

هَذَا ، وَإِنْ مَا قَدَّمْنَا مِنْ نَصوصٍ لَهُ فِي مَوَاضِعٍ مُخْتَلِفَةٍ ، وَمَا نَسُوقُهُ
لَهُ عِنْدَ الْحَدِيثِ عَنْ كِتَابِ الْإِفْصَاحِ ، وَبِيَانِ آرَائِهِ فِي النَّحْوِ ، لَدَالِّ عَلَى أَنَّ
الرَّجُلَ كَانَ صَاحِبَ بَيَانِ وَأَدَاءٍ ، وَأَنَّهُ كَانَ وَاضِعَ الْعِبَارَةِ ، قَوِيًّا الْعَارِضَةَ ،
مَالِكًا لِزَمَامِ الْفَكْرَةِ ، قَادِرًا أَنْ يَعْبُرَ عَنْهَا وَإِنْ دَفَتْ ، وَتَلْكَ نَاحِيَةٌ تَفَسِّرُ لَنَا
إِقْبَالَ الْطَّلَبَةِ عَلَيْهِ ، وَالتَّفَاقِمَ حَوْلَهُ ؛ وَإِنَّكَ لَوْرَجَعْتَ إِلَى السَّمِيلِيِّ فِي كِتَبِهِ
فَسُوفَ تَجِدُهُ مَتَأْسِيَا بِشِيخِهِ آخِدًا بِنَمَطِ عِبَارَتِهِ فِي كَلَامِهِ ، فِي مَثْلِ هَذِهِ
الْتَّعْقِيَاتِ الَّتِي يَحِرِّصُ فِيهَا عَلَى جَمَالِ الْجَرْسِ ، الْمُتَمَثِّلُ فِي تَلْكَ السَّجَعَاتِ
الْمُتَسَالِيَّةِ فِي خَتَامِ كُلِّ مَوْعِدٍ ، وَكَانَهُ يُعْلِنُ بِمُوسِيقَاهَا أَنَّ الْأُمْرَ قَدْ اتَّهَى ،
وَأَنَّهُ قَدْ أَصَابَ الْفَرْضَ ، وَاتَّهَى إِلَى الْحَقِيقَةِ ، اسْتَمِعْ إِلَيْهِ يَقُولُ فِي خَتَامِ
بعْضِ بَحْوَهُ : « فَإِذَا فَوَهَتْ فَرَقَ مَا بَيْنَهُما . بَعْدَ تَأْمِلِ هَذِهِ الْفَصُولِ
وَتَدْبِرِهَا ، ثُمَّ لَمْ تَعْدِلْ عَنْدَكَ هَذِهِ الْفَائِدَةُ جَمِيعَ الدُّنْيَا بِأَسْرِهَا ، فَمَا قَدَرَهَا

(١) المَرْجُعُ الْمُتَقْدِمُ ، وَرْقَةٌ ٣ .

(٢) المَرْجُعُ الْمُتَقْدِمُ ، وَرْقَةٌ ١٢ .

حقَّ قَدْرِهَا ، والله المستعان على واجب شكرها » (١) ؛ وقد أضحتي هذا النمط في التعبير من معاليم أسلوب السهليني؛ ولعله أعجبه هذا من شيخه ، وكان في مطلع الشباب ، فلتك أداءُ الشيئُ به نفسه ، وظل مستمسكاً به طيلةَ حياته . ولو أنه قدُر أن يحيا تُراثُ هذا الرجل ، لسوف نسمعُ عجياً ، ذلك الذي ملأَ الألسنَ في الأندلس ، وكان به عَلَيْهِ من أعلام وفته .

كتبه

من الشيوخ من كان يشغله التدريس وتحريجه التلاميذ عن التأليف والتصنيف ، ولا يكاد يخلو عصر من عصور الثقافة الإسلامية من هذا الطراز من العلماء الأجلاء الذين شهد لهم تلاميذههم بالكفاية وأثروا عليهم ثناء عاطرا . على أن هناك شيوخاً آخرين جمعوا بين التدريس والتأليف ؛ ومثل هذا الصنف من العلماء تراه أبقى أثراً من الأولين ؛ ذلك أن هذه المؤلفات تتكون له شاهدة صدق على ما بلغه من مكانة ، فمنها يقف الدارس على مكوناته العلمية ، وطرق تفكيره ، وآرائه . ولو لاها لكان الحديث عنه مجالاً يتسم بالعموم ، ولا يملك الدارس أن يقول إلا ما اتهى إليه من كلمات تلاميذه ومعاصريه .

ولقد كان لأبي الحسين مصنفات كثيرة ، أشار إليها المتقدمون ، وأحال هو عليها جملة في قوله : « قد بينا في غير موضوع من كتابنا » (٢) ، وبه على بعضها بالاسم . وسوف أحاول أن أعرف بكتبه ما وجد منها وما قُيد ، مرتبًا لها ترتيباً زمنياً ، ومعرّفاً بمنهجها ، وذاكرًا ما وقع لنا من نصوص كتبه المفقودة ، فمنها نلقي بعض الضوء عليها ، وذلك على النحو التالي :

١ - المقدمات إلى علم الكتاب ، وشرح المشكلات على توالى الأبواب :

هكذا ذكر ابن الطراوة اسم كتابه مرتين في كتابه الإفصاح (١) ، على

(١) الإفصاح ، ورقة ١٣

(٢) الإفصاح ، ورقة ٤ ، ١٦

أنه ذكره مرة فقال : « المقدمات الى علم الكتاب » (٢) ، ثم اكتفى بعد ذلك بأن كان يقول : « المقدمات » وذلك في نحو سبع عشرة مرة . فاما المترجمون له فكانوا يكتفون عند ذكر هذا الكتاب بقولهم : « المقدمات على كتاب سيبويه » (٣) .

ومن هذا العنوان يمكن أن تصوّر موضوع « الكتاب » ، فليس هو شرحا لكتاب سيبويه ، ولكنه يست移到 على مسائل تعرّف بنمجه وتحل مشكلاته ، وكانه جعله مدخلا للذين يريدون أن يدرّسوا « الكتاب » دراسة فقه وإنما على أنه يبدو أن ابن الطراوة لم يقتصر كتابه على هذه الغاية ، بل كان معنياً إلى ذلك ببيان آرائه ما خالف فيها سيبويه أو غيره ، على نحو ما يتبيّن في النص التالي :

« قال ابن مكتوم » في تذكرةه :

قال ابن الطراوة في « المقدمات » في قول سيبويه : (باب ما يحمل الاسم فيه على مرفوع ومنصوب) بـ : كلامه في هذا الباب صحيح ، وعارضوه بأوهام كثيرة ، فوقفت عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين . وإنما أوقع لهم الشك توهّمهم أن الواو عاطفة ، ولم يعرضوا للجامعة بحرف . وقد أشرتُ إليها في قوله : « ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك ، ويقولان ذاك » ، على معتقدى في الواو .

وأظرف ما رأيت من هذا الجهل قالوا : والجامعة شيء نصه

(١) المرجع المتقدمة ، ورقة ٥ .

(٢) انظر بقية الوعاء ٦٠٢/١ .

الفسوئ (١) في الإيضاح ، فإنه بسط القول في التأنيث والتذكير ، فكان فيما ذكر أن الناء تمحذف مع المؤنث من غير الحيوان - وعدد منه ضربات - قال : (وجُمِعَ الشَّمْسُ وَالقَمْرُ) ، فأدخله في باب ما يمحذف منه الناء ، والالأصل استعمالها ، ولم يفطن لما نحن بسبيله من الواو الجامدة ، وأول الناء لا تجوز هنا البتة وإنما اختبرتكم بهذا لعلكم أن هذه الأصول التي أغفلت من أوكيد الواجبات إحكامها ، والأخذ بما يتوهمن فيه نقضها وأبرامها » ٠

ويقول ابن الطراوة متابعا :

« وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواص أهل الاندلس في طرح الواو من قوله : (وصَلَى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ) (٢) : إذ توهموها عاطفة فاختلت آراؤهم فيما وَضَعُوا مكانها واتفقوا على إسقاطها . تقسيرياً بالسلف وتمرساً بالخلف ، مع العجب بأنفسهم : والفلة عما تورّطوا فيه من جهلهم ! ومن الحق على من لا يعلم أن يقتدي بن تقدّمه ، ولا يُرسِلَ في الباطل قدمه ، لاسيما فيما نقلته الكافية ، وأطبقت عليه الأمة » (١) ٠

ومن النص المتقدم ترى أن ابن الطراوة لم يكن أبداً متحاملاً على

(١) يريد أبا علي الفارسي :

(٢) أشار السهيلي إلى هذا الوهم في صدر كتابه النتائج ، وهو يعرب : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَصَلَى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ » فقال : إن حجة من حذف الواو هو أن الفعل بعد الواو دعاء بالصلة والتسمية قبله خبر ، والدعاء لا يعطّف على الخبر . وأن حجة من أثبتها هو الاقتداء بالسلف . فاما السهيلي فقال : إن الواو لم تعطّف دعاء على خبر ، وإنما عطفت الجملة على كلام محكى ، كانك قلت : أقول هذا وهذا ، او أكتب هذا وهذا . بتصرف .

(٣) الاشباء والنظائر ٣ - ١٤٤ / ١٤٥

صاحب الكتاب ، كما صَوَّرَه لنا معاصرُوه ومن خلفهم ، بل على العكس من ذلك تراه هنا يتصف له في الصحيح نصه ، ويأخذ على معارضيه أنهم لا يصدرون في أقوالهم عن الأصول ومن هنا كثُرت زلاتهم . ومن هذا النص تعلم أيضاً أن ابن الطراوة تعرّض لنقد الفارسي في « المقدمات » ، وأن كتابه « الإفصاح » – الذي نذكره بعد – لم يكن أول كتاب يحمل بنقد الفارسي .

على أن كتابه « المقدمات » حفل أيضاً وبصورة واضحة بنقد سيبويه ، فأثارت هذه الصورة معاصريه عليه ، وقد أشرنا من قبل إلى زُدوده عليهم ، ودعويته إليهم أن يُفرِّقوا بين ما ينقله سيبويه ، وبين نظر سيبويه في هذا المقول ، فالاول : ليس مجالاً للشك ولا للنقد ، وأما الثاني وهو نظر سيبويه في هذا المقول فهو الذي يمكن أن يكون مجالاً للأخذ والمتابعة . وسوف نعرِّضُ مخالفاته لسيبويه ونعن تحدث عن آرائه .

ويبدو أن كتاب « المقدمات » كان أهمَّ كتب ابن الطراوة ، وأحفلها بآرائه في النحو ، فهو في « الإفصاح » يحيل عليه وجده ، ولا يذكر غيره مال رسالة صغيرة لم يسمُّها ؛ وما يدل على عنايته به قوله عند الحديث عن دلالة المضارع واهرابه : « وعندهنا ألا نزد من قوله « يعني الفارسي » مالا ما تفرد به ، أو خالف سيبويه فيه ، ونذكر غير ذلك إلى « المقدمات » فسن تاقت نفسه إلى التشفي من هذا الفصل والوقوف على حقيقة إعراب الفعل ، التسسه من ذلك الكتاب ، أو باختنا عنه إن شاء الله » (١) .

وقوله في موطن آخر وهو ينقد بعض أمثلة الفارسي : « والبرهان الجلي في منع هذا ونحوه في المقدمات » (٢) . إلى غير ذلك من نصوص متناثرة في « الإفصاح » تنقل إلى قارئها اعزازاً صاحبها به ، وتجعلنا على أمل في

(١) الإفصاح ، ورقة ٦ .

(٢) الإفصاح ، ورقة ٨ .

أن يوجد الزمان بهذا الكتاب ، الذي أعدّه دليلاً على الكتاب ، وكان أحفل
كتبه بأرائه ٠

٢ - تَرْشِيحُ الْمُقْتَدِي :

كذا ذكره صاحب إشارة التعيين (١) ، وهو مفقود كالأول ، ولم يُحل
عليه ابن الطراوة في الإفصاح ٠ وقد ذكره صاحب كشف الظنون فقال :
« وهو مختصر المقدمات على كتاب سيبويه » (٢) ٠

هذا ، وإن من يقرأ الارتساف لابن حيان يرى اسم « الترشيح »
يتعدد كثيراً ، وقد يظن أن هذا هو الكتاب الذي نحن بسبيله : وقد وقنا
في هذا الظن فترة ، ثم تبين لنا أنه « التوشيح » (٣) — بالواو لا بالراء —
وأن صاحبه هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماردي (تـ ٤٥٠) ٠
وقد قدمنا ذكره ونحن تتحدث عن الطواهر اللغوية في عصر الضوائف ٠

٣ - رسالة فيما جرى بين أبي الحسن بن البادش في مسألة
نحوية ، ذكر ذلك ابن قاضي شيبة (٤) ، هذا وقد ذكر ابن الطراوة في
الإفصاح أن له رسالة مشهورة ، قال : « وسُوِّغَ بعضاً مِنْهُمْ استثناء الكثير
من القليل ، واحتج بقوله تعالى : (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان) ، الا
من اتبعك من الغاوين) وقد بينت فساد هذا القول في رسالة مشهورة

(١) الاشارة ، ورقة ٢١ ٠

(٢) كشف الظنون ٣٩٩/١ ٠

(٣) انظر الفهرسة لابن خير ٣١٩ ، وكشف الظنون ٥٧٠ . وقد ذكر
الكتاب في ترجمته في بقية الوعاء ١/٥٥٣ بالراء أيضاً لا بالواو ،
وهو تحريف ٠

(٤) طبقات ابن قاضي شيبة ، الجزء الثاني ، ورقة ٢٩٨ ٠

بأيدي الناس» (١) فربما كان هذا الاستثناء هو موضوع هذه الرسالة الى جرت بينه وبين أبي الحسن بن الباذش ٠

٤ - مقالة في الاسم والمعنى (٢) ٠

٥ - الإفصاح بعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٠

كذا ورد الاسم على غلاف المخطوطة ، وهو الاثر الباقى من مؤلفات الاستاذ أبي الحسين ، وقد اعتمدنا عليه اعتماداً أولياً في بيان آرائه والتعريف باتجاهه ، كما أفادنا منه من قبل في بيان أسلوبه وبعض معالم شخصيته . ولم يذكره من المتقدمين غيرُ صاحب إشارة التعيين (٣) ، وقد حفظته مكتبة الاسكندرية ضمن ما حفظت من تراث الاندلسيين (٤) ، وأتيحت لي مصورة له (٥) ، أحيط فيها صلب النص من جميع هواشه بردود على ابن الطراوة يُعنِّي أنها تلك النسبة الى ابن الصائم ، ففى كشف الظنون : « وعلى الإيضاح اعتراضات لابن الطراوة النحوى ، والرد عليه لابن الصائم على بن محمد الكثائمى» (٦) . ويقول ابن الزبير فى ترجمة ابن الصائم : « أملى على ايضاح الفارسى ، ورد اعتراضات ابن الطراوة

(١) الافصاح ، ورقة ٢٢

(٢) بقية الوعاء ٦٠٢/١

(٣) إشارة التعيين ، ورقة ٢١

(٤) مكتبة الاسكندرية ، مخطوط رقم ١٨٣٠ .

(٥) أعد الآن هذا الكتاب للنشر ، وأأمل أن يخرج قريباً ، وإن كانت تبدو في المصورة مشكلات كثيرة ، ترجع إلى ما في أصل المصورة من خروم ، وإلى ما فيه من سقط ، وارجو أن تتاح لي نسخة أخرى ، أو أن استطيع تكميله هذه النصوص من الكتب التي اعتمدت عليها ، وبالله التوفيق .

(٦) كشف الظنون ٢١٣ .

على أن من يقرأ أوائل الإفصاح قد يظن أنه ليس عمل الشيخ أبي الحسين ، وأن جماعة من تلاميذه هُم الذين تهضوا بجمع آرائه ورددوه على الفارسي وصاغوها في هذا الكتاب ، ففي مقدمة المخطوطة بعد البسمة والعنوان الذي قدمناه : « تأليف أصحاب من حملة الكتاب ، خصم الأستاذ الأوحد ابن الطراوة بمكتوب بحثه ، وأثرهم على الجملة من أعيان وقته » ٠٠ ثم بعد شكوى الزمان نجد النص التالي « وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب « يعني إياضاح الفارسي » تهافت في تفضيله على غيره من المختارات الروية ، وتناظر المصحفين لتقديره (٢) على التوالي المسندة ، خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة ، والإسناد إلى الأئمة ، حتى درست آثار المقدمين وأمتحت سبيل المؤلفين ، فطمسوا أعين الناظرين ، وضربوا على آذان السامعين ، وخلصوا إلى قلوب الناشئين ونحن الآن بادئون بما عزمنا من ذلك عليه ، واتدّينا حسبة إليه » ٠٠

من يقرأ هذه المقدمة قد يظن أن هؤلاء التلاميذ قد جَمِعوا آراء الشيخ ، وأن الشيخ لم يقصد جمعها في رسالة ، وإنما هي نَقَدَات قالها في مجالسه ، وأنهم اجتمعوا فصاغوها ، ورتبوها على أبواب الإيضاح . وعلى هذا فإنه كان من التلاميذ الجمُّ والصياغة والترتيب ، ولا يستطيع الناظر في هذه المقدمة أن يدعُ شيئاً فوق هذا ، لأن يُسْنِدَ هذا النقد إليهم ؛ حيث إنه ذكر في صدر هذا التقديم : « تأليف أصحاب من حملة الكتاب ، خصم الأستاذ الأوحد ابن الطراوة بمكتوب بحثه ، وأثرهم على الجملة من أعيان وقته » ؛ مما في هذا الكتاب مما آثرهم به الشيخ وأكتمل إياه .

(١) بقية الوعاء ٢٠٤/٢

(٢) في المchorة : « لتقديمه » .

ولكن الذى تبَيَّنَ لِهِ أَنَّ كُلَّ مَا فِي الْكِتَابِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ ، ذَلِكَ أَنَّهُ مَا يَكَادُ الْمَرءُ يَفَادُرُ هَذِهِ الْمُقْدِمَةَ ، حِيثُ يَجِدُ نَفْسَهُ أَمَامَ شَخْصِيَّةَ وَاحِدَةٍ تَحْدُثُ إِلَيْهِ ، وَيَجِدُ أَمَامَهُ مِنَ الْأَدَلَّةِ عَلَى أَنَّ الْإِفْصَاحَ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخِ ، وَنَسُوقُ بَعْضَهَا فَمَا لَمْ :

ورَدَ هذا النص أولاً : « ولعل من ينظر في هذه الرسالة يظنَّ علينا أنَّ بعضَ ما قدمناه من الجمل مُعاد ، بل ما بينها جملة إِلا مخالفة غيرها في معناها ، كما خالقها في رصتها ، وهذا مبين في (المقدمة إلى علم الكتاب ، وشرح المشكلات على تواли الأبواب) ان شاء الله ، وكذا يتقدم بالعذر إلى بعض من سحر الألفاظ ٠٠٠ » (١) .

ويهمنا الجملة الأخيرة من هذه الفقرة ، فقد تحدث عن نفسه بضمير التكلم ٠ ومن النصوص أيضا : « ولعل بعض من يسمع كلامي يقول - وما قدر هذا النظر - ٠٠٠ لقد عظمت حقيرا وحجزت واسعا ٠٠٠ » (٢) ٠ وهو مثل الأول ، القائل يذكر نفسه بضمير المفرد ، ويعيد الخطاب عليها بضمير المفرد كذلك ٠

وانظر أيضاً إلى النص التالي: « وقد أوضحتنا الصواب في ذلك ،
فـ «المقدمات» بما لا يحيط لأحد عنه » (٣)، والذي أوضح في المقدمات
هو مؤلفها أبو الحسين لاغيره ٠

ومثل النصوص المتقدمة هذا النص أيضاً : « وقد أشرتُ فيما مضى من هذه الرسالة »(٤) وهكذا لا تزال تمضي في متابعة هذه الرسالة حتى

(١) الاصح ، ورقة ٣ .

٢) المرحوم المتقدم ، ورقة ٩ .

١١ - ورقة المقدم ، المرحوم المتقدم ، (٣)

١٦ - ورقة المقدم ، المرحوم .

تقابلك أمثال هذه النصوص ، التي لا تملك معها إلا أن تُحيلها عليها الشيخ أسلوباً كما أحملتها عليه فكراً ، وقد تتساءل عن أمر هذه المقدمة ، وما ورد فيها من القول بأنه « تأليف أصحاب من حملة الكتاب » ، والخطب في ذلك سهل ، وهو أن هذه الرسالة أملاها الشيخ في آخر حياته على خاصة تلاميذه ، أولئك الذين كانوا يحملون آراءه ، ويدافعون عن مذهب شيخهم ، أمام ابن الباذش وتلاميذه ، ثم أَعْجَلَ الموتُ عن النظرِ في هذه الرسالة ليكتب لها تقديمًا ، فلما مَضَى الشَّيخُ أَبْرَزَ وَهَا لِلنَّاسِ ، وَقَالُوا فِي مُقْدِمَتِهِمْ مَقَالَتِهِمْ ؛ وَكَمْ مِنَ الْكِتَبِ أَعْجَلَ الْمَوْتَ أَصْحَابَهَا عَنِ التَّقْدِيمِ نَهَا ، وبحسبك كتاب سيبويه مثلاً ٠

وقد تتساءل ثانية عن هؤلاء التلاميذ الذين اختصهم الشيخ بهذه الرسالة ، ولو رجعت إلى ما قدمناه عن تلاميذه فربما استطعت أن تتبيّن من بينهم : أبيا محمد القاسم بن دُحْمان ، وأبا بكر بن سَحْون ، وأبا شَبَوة بن يَعْسُوب ، الذي ذكروا له كلاماً مع أبي الحسن بن الباذش في مسألة نحوية نقضها عليه ٠

موقفه من الإيضاح :

حدّثنا عن موقفه من الإيضاح ، يتناولُ رأيه فيه من حيث مستوى وصلاحيته للتلاميذ الذين أعد لهم كما يتناولُ موقفه من الآراء المعروضة فيه ، والتواحي التي عُنى ابن الطراوة بنقدها فيه ، والحجج التي اعتمد عليها في النقد ٠

١ - فاما عن مستوى الكتاب ، فإلإيضاح كما هو معلوم أَعْدَ للشادين في النحو ، وقد صرّح ابن الطراوة بأنه خلا من الترتيب والإحكام الذي يناسب المبتدئين ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه في بعض الموضع ، ففضل الكتاب عليه ، وقال : إنه - أى الإيضاح - مبني على تعزيز

الناظر فيه ، لاتعلم المستند إليه ، بما وقع فيه من تقديم ما ينبو ذهن المبتدى عنه ، وتأخير ما لا بد منه ، وتشعب كل باب فيه بما شذ منه ، بما نظمه سيبويه على أبواب ، ونزله على نظام ، بعد فراغه من إثبات قواعده وتقريب مسائله وشواهده (١) . وقال في موطن آخر : « وهذه إشارة يسيرة فيما تنظرى عليه هذه الأبواب من وجوه النظر وتزاحم المعانى عليها ، وإنما لوحَتْ لك بهذا ليكونَ منك بفقد وكيد ، واعتئاه شديد ؛ فإن هذا الرجل لفَ القول فيها على غيره ، ولم يفرق بين حلوه ومروء ، وما اختصره سيبويه في صفحات كثيرة بسطه في كلمات يسيرة ، فصار الناظرُ فيه بين فوت الراجحة وعدم المعرفة . وكلام سيبويه أسهل للفك ، وأجلى للشك ، وأقرب للتأويل .. (٢) . وهكذا في غير موضع يقابلك رأيه في تبوب الإيضاح ، وطريقة معالجة للمادة في كل باب .

ومن هنا كان يفضل جمل الزجاجي عليه ، ويراه كثير النفع للمبتدئين ، خاليا من الفضول ، قد أحسن ترتيب أبوابه وفصوله ، يقول ابن الطراوة في بابكم : « شغل في هذا الباب بخلط الألفاظ بالغريب ، وتقديم ماعهدنا تأخيره ، وترك ما يتبعه تفسيره ، مع كثرة الخطأ وقلة الصواب ، فمن اقتصر عليه خرج منه كما دخل فيه ، فكتاب الجمل في هذا وغيره أتفع .. وبالله التوفيق » (٣) . ويقول في باب القسم : « من الحق على من سليم حتىه ، ونصح نفسه ، أن يطالع هذا الباب في كتاب الجمل ، ليفصل بين ما تقيّد منه وبين ما عَبَرَ هذا الرجل عنه ، فإن فعل ذلك وأنصف ، وقفَ من ترتيبه له ، ووضَعَ فصوله ، وإجراء فروعه على أصوله ، وإتقان عوامله وأجيبيته ، وغير ذلك من أحواله ، على ما يتبيّن فضلُه ، ولا يسع

(١) الفصاح ، ورقة ١٠ .

(٢) الفصاح ، ورقة ١٢ .

(٣) المرجع المقدم ، ورقة ٢٣ .

هذا حكمه العام على الكتاب ، ولكنه شدّ عنه مرة أو مرتين ، فأنهى على المؤلف في فصل من فصول المصور والممدوح ، فقال : « ثم فَرَأَ القول في التأنيث والتذكير ، فنظر وأمعن ، وأكثر وأحسن ، وذهب فيه كل مذهب ، وبلغ منه إلى أبعد مطلب ، بين تصنيف محكم ، وتأليف متراصف مُتقن ، مستظها بالشاهد من كلام العرب ، مُرسلاً ماشداً من عنان الأدب ، إلا بُنَادِيَة من باب السهو والنسيان ، مفترقةً في جنب الإصابة والاحسان ، تَمَدَّ في الكتاب على توالي الأبواب ، غير مخلة بساله في ذلك من الصواب ، والعَقْ أحق أن يُتبَع » (٢) .

وهو قول – كما ترى – قد يشهد لقاوله بالنَّصَفَة ، وأنه كان في كل ما تعرض به للإيضاح يتزَمَّنْ جاءَةُ الحق ، بعيداً عن التعامل والعصبية .

٢ – وأما عن موقفه من الآراء المعروضة في الإيضاح ، فقد نبه ابن الطراوة في غير موضع من الإفصاح على أنه لا يعرض لنقد ما ذكره الفارسي إلا ما كان فيه مستقلًا برأي ، فلما ما شارك فيه غيره من المتقدمين ، فهو يُمْنَجِّأ من النقد حيث كان فيه متبعاً . فالذى يُهْمِّه من الإيضاح هو ما امتاز به الفارسي ، سواء أكان رأياً أم توجيهًا أم مثالاً ، فهذا هو محل النقد والمتابعة ، يقول ابن الطراوة : « وَلِنَبْرَأَنَا قَصَدْنَا إِلَيْهِ الْإِفْصَاحَ بِعِصْمَتِهِ وَمَنْعِصْمَتِهِ ، فَإِنَّمَا مَا يُوَسِّيَ ذَلِكَ مَا قَالَ فِيهِ مَعَ غَيْرِهِ ، فَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ أُحْصِيَهُ ، وَأَبْعَدُ مِنْهُ مَشْقَةَ مَنْ أَنْ أَسْتَوِفِيهِ » (٣) .

(١) المرجع نفسه ، ورقة ٢٥ .

(٢) الإفصاح ، ورقة ٣٣ .

(٣) الإفصاح ، ورقة ٤ .

ويقول في موطن آخر : « وعندنا ألا تردد من قوله إلا ما تفرد به ، أو خالف سبويه ، ونكلِّل غير ذلك الى المقدمات ٠٠ ١) ٠

وقال وهو ينقد ما ذكره الفارسي في ظروف الزمان : « ونحن تجاهَّفْ عنه في قوله : (ربما كان العمل فيها كلها ، وربما كان في بعضها) ، لأنَّ غيره قد يشاركه في هذا الظن ، فليس قصْدُنا بسُطَّ القول في كل ما يتعلق به نظر ، ويعرض عليه قياس أوسع ، فقد وَكَلْنَا ذلك الى « المقدمات » ، إن شاء الله ٢) ٠

٣ - فَمَا النواحي التي شغلت ابن الطراوة من اياضاح الفارسي وأخذها عليه ، فهى بين العبارة والمثال والحكم والإعراب ، وقد يتناول أحياناً استخدامه لبعض المصطلحات ، أو ما تعرض له لبيان دلالة لفوية أو نحوية ، كما قد يأخذ عليه بعض التعريفات . وسوف نقدم نماذج لأهم هذه النواحي ، بادئين بقول المؤلف كما في الإفصاح ، ثم نعقب بقول ابن الطراوة :

٤) نقد عبارات الفارسي :

قال المؤلف : « الاسم في باب الإسناد إليه ، والحديث عنه أعم من الفعل » ٠

يقول ابن الطراوة : « ففاصل بين الاسم والفعل في الاخبار عن كل واحد منها ، والفعل لا يُخبر عنه ولا يُسندٌ إليه البِتَّة ، وإنما ينفصل بين الشيئين إذا اجتمعا في وصف ، وكان أحدهما أفضلاً من الآخر في ذلك

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٦ .

(٢) المرجع نفسه ، ورقة ٧ .

الوصف ، وهذا جميـعاً يحـلـانـه ، نحو قولـك : زـيد أطـول مـن عـمـرو ، فـكـلاـهـما طـوـيلـ، وـلـزـيدـ عـلـى عـمـروـ فـضـلـ فـي الطـوـلـ ٠

وقـولـهـ : أعمـ منـ الفـعلـ ، لـيـسـ لـلـعـومـ وـالـخـصـوـصـ هـنـاـ مـتـعـلـقـ يـلـيقـ بـالـمـخـبـرـ عـنـهـ وـلـاـ المـخـبـرـ بـهـ ٠ وـلـوـ كـانـ هـذـاـ الـكـلـامـ صـحـيـحاـ ، فـوـضـيـعـ مـكـانـ أـعـمـ : أـمـكـنـ ، أـوـ أـعـرـفـ ، كـانـ صـوـابـاـ » (١) ٠

وـفـيـ بـابـ التـميـزـ نـسـبـ الـمـؤـلـفـ إـلـيـ الـفـارـسـيـ أـنـهـ قـالـ فـيـ الإـيـضـاحـ :
« جـمـلةـ التـميـزـ أـذـ يـحـتـمـلـ الشـيـءـ وـجـوهـاـ ، قـبـيـئـهـ يـأـحـدـهـاـ » ٠

يـقـولـ ابنـ الـطـراـوةـ : « هـكـذاـ اـشـتـرـطـ فـيـ الـحـالـ سـوـاءـ ، فـلـمـ يـقـعـ فـرقـ ٠٠
وـأـخـبـرـ عـنـ الجـمـلةـ بـأـنـ يـحـتـمـلـ ، وـهـذـاـ خـلـفـ ، كـأـنـهـ قـالـ : جـمـاعـةـ الـقـوـمـ أـنـ
يـقـومـوـ وـجـمـلـةـ الـبـرـ أـنـ يـكـالـ ٠

وـقـالـ : الشـيـءـ ، وـذـلـكـ الشـيـءـ يـكـونـ فـعـلـ ، فـيـكـونـ الـبـيـانـ لـبـابـ الـحـالـ ،
وـيـكـونـ اـسـمـاـ فـيـكـونـ لـبـابـ التـميـزـ ٠٠ » (٢) ٠

(ب) نـقـدـ اـمـثـلـتـهـ :

يـقـولـ ابنـ الـطـراـوةـ : « قـالـ الـمـؤـلـفـ فـيـ بـابـ ماـ إـذـاـ اـتـلـفـ مـنـ هـذـهـ الـكـلـمـ
الـثـلـاثـ كـانـ كـلـامـاـ مـسـتـقـلاـ ٠ وـذـكـرـ : زـيدـ أـخـوـكـ ، وـقـرـنـ بـهـ : زـيدـ فـيـ الدـارـ ٠
وـلـابـدـ فـيـ هـذـاـ مـنـ اـعـتـقـادـ فـعـلـ فـيـضـافـ إـلـىـ الدـارـ ، فـهـذـاـ أـكـثـرـ مـنـ « زـيدـ
أـخـوـكـ » ٠ وـلـوـ كـانـ مـكـانـ « أـخـوـكـ » : أـبـوـ فـلـانـ كـنـيـةـ لـاـ بـنـوـةـ ، كـانـ
أـضـبـطـ لـاـ قـصـدـ إـلـيـهـ مـنـ اـتـلـفـ الـجـمـلـةـ مـنـ اـسـمـينـ » (٣) ٠

(١) الـافـصـاحـ ، وـرـقـةـ ٣ـ ٠

(٢) الـافـصـاحـ ، وـرـقـةـ ٢١ـ ٠

(٣) الـمـرـجـعـ الـمـتـقـدـمـ ، وـرـقـةـ ٤ـ ٠

والمثال المتقدم – كما ترى – صحيح عربية ، ولكن ابن الطراوة يأخذ عليه انه اختلف من اكثـر من اسـمين ، وقد مثل به الفارسي لما يـأـتـلـفـ من اثـنـيـنـ فـحـبـ .ـ عـلـىـ اـذـ هـنـالـكـ أـمـثـلـةـ أـخـرـىـ تـشـلـ بـهـماـ الفـارـسـيـ وـيـرـاـهاـ ابنـ الطـراـوـةـ مـخـالـفـةـ لـسـمـتـ الـعـرـبـيـةـ ،ـ وـقـدـ حـمـلـ عـلـيـهاـ حـمـلـةـ عـنـيـفـةـ ،ـ وـمـنـ هذهـ الـأـمـثـلـةـ :ـ زـيـدـ الـخـبـرـ آـكـلـهـ ،ـ يـقـولـ اـبـنـ الطـراـوـةـ :ـ «ـ فـلـوـ اـجـتـمـعـتـ الـجـنـ وـالـإـنـسـ ،ـ وـكـانـ بـعـضـهـمـ لـبـعـضـ ظـهـيرـاـ ،ـ مـاـ فـهـمـواـ هـذـاـ الـكـلـامـ ،ـ وـلـعـلـ مـظـاهـرـاـ عـلـيـنـاـ جـامـعـاـ فـيـ الـبـاطـلـ عـلـىـ اـمـضـائـهـ ،ـ يـزـعـمـ أـنـ مـاـ أـلـفـيـنـاهـ مـنـصـوبـاـ فـيـ السـيـنـخـ مـرـفـوعـ ،ـ يـوـىـ أـنـ ذـلـكـ يـشـيلـهـ مـنـ الـوـرـطةـ ،ـ وـيـنـفـسـ عـنـهـ مـاـحـاقـ بـهـ مـنـ الضـغـطـةـ ،ـ قـلـعـرـ اللـهـ لـهـوـ فـيـ تـلـكـ الـحـالـ مـنـ الـخـطـاـءـ أـسـوـاـ مـصـرـعاـ ،ـ وـمـنـ الصـوابـ أـبـعـدـ مـنـزـعـاـ لـمـاـ سـوـغـهـ مـنـ حـذـفـ الـعـائـدـ ،ـ وـتـكـلـفـهـ مـنـ التـرـتـيبـ

الفـاسـدـ (١) »

وـمـاـ هوـ عـلـىـ نـظـيرـ المـثالـ المتـقدمـ ماـ ذـكـرـهـ الفـارـسـيـ فـيـ بـابـ الـابـتـداءـ بـالـأـسـماءـ الـمـوـصـولةـ ،ـ فـقـدـ مـثـلـ بـنـحـوـ :ـ كـلـ رـجـلـ يـاتـيـنـيـ فـلـهـ دـرـهـ ،ـ وـكـلـ رـجـلـ فـيـ الدـارـ فـمـكـرـمـ وـمـحـمـودـ .ـ يـقـولـ اـبـنـ الطـراـوـةـ :ـ «ـ وـالـفـاءـ لـاـ تـجـوزـ فـيـ مـكـرـمـ »ـ الـبـتـةـ ،ـ لـأـنـ «ـ فـيـ الدـارـ »ـ اـمـرـ ثـابـتـ وـاسـتـقـارـ حـاضـرـ ،ـ وـإـنـماـ تـدـخـلـ الـفـاءـ مـعـ تـوـجـهـ الـامـكـانـ وـوـقـوعـ ماـ بـعـدـهـ لـكـونـ ماـ قـبـلـهـ لـأـنـهـ مـشـتـرـطـ فـيـهـ فـيـإـنـ وـجـدـ الـأـوـلـ وـجـدـ الـثـانـيـ لـوـجـودـهـ ،ـ وـإـنـ عـدـمـ عـدـمـ ،ـ وـهـذـاـ لـاـ يـكـوـنـ إـلـاـ مـعـ التـصـرـيـحـ بـلـفـظـ الـفـعلـ ،ـ مـثـلـ قـوـلـهـ :ـ الـذـيـ يـاتـيـنـيـ فـلـهـ دـرـهـ »ـ (٢) .ـ

وـمـنـ الـأـمـثـلـةـ الـمـشـهـورـةـ فـيـ النـحـوـ ،ـ وـالـتـىـ يـمـثـلـ بـهـ مـاـ تـخـتـصـ بـهـ الـفـاءـ دـوـنـ حـرـوفـ الـعـطـفـ نـحـوـ :ـ الـذـيـ يـطـيـرـ الذـبـابـ فـيـغـضـبـ زـيـدـ ،ـ يـقـولـ النـحـاةـ :ـ إـنـ الـفـاءـ تـعـطـفـ مـاـ لـاـ يـصـحـ أـنـ يـكـوـنـ خـبـراـ عـلـىـ مـاـ يـصـيـحـ وـالـعـكـسـ ،ـ

(١) الـافـصـاحـ ،ـ وـرـقـةـ ٨ـ .ـ

(٢) الـمـرـجـعـ الـمـتـقـدـمـ وـالـوـرـقةـ نـفـسـهـ .ـ

ويقولون : إن مثل الخبر : الحالُ والنعتُ والصلةُ ، ويتمثلون للصلة بالمثال المتقدم ، ويبدو أن الفارسي أول من مَثَّلَ به ، وقد تعقب ابنُ الطراوة هذا المثال فقال : « وَقَالَ فِي بَابِ الْإِخْبَارِ : الَّذِي يُطِيرُ الذَّبَابَ فَيَنْفِضُ زِيدٌ ، فَحَمَلَ الْمَسَائِلَ عَلَيْهِ ، وَجَلَّتِ الْفَوَائِدُ إِلَيْهِ ، وَوَضَعَ هَذِهِ الْمَسَأَةَ وَاهِ وَبِنَائِهَا مَتَّدِاعٌ ، وَالْأُخْرَى بِهَا وَالْأُوْجَبُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ رَابِطَةً تَرْبِطُ الْمَعْلُولَ بِالْمَعْلُولِ ، أَوِ الْمُسَبِّبُ بِالسَّبِّ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْمَدِينَةَ ، وَمَرِضْتُ حَتَّى لَا يَرْجُونِهِ – وَهَذَا الْمَعْنَى سَخِيفٌ ، لَأَنَّهُ جَعَلَ طَيْرَانَ الذَّبَابِ بِطْبِعَهُ عَلَةً أَوْ سِبَباً لِنَفْضِ زِيدٍ فِي نَفْسِهِ ، وَلَوْ قَالَ : يَنْزِلُ الذَّبَابُ عَلَى زِيدٍ أَوْ نَحْوِهِ مَا يَكُونُ سِبَباً لِنَفْضِهِ ، جَازَ . فَإِنْ جَعَلَ الْفَاءُ الْعَاطِفَةَ حَمِيلَ جَمْلَةً عَلَى جَمْلَةٍ ، وَلِيُسْتَ مَعَهَا الْمَقَامُ وَاحِدٌ ، نَحْوُ : يَقُومُ زِيدٌ مِنْ نَوْمِهِ فَيَسْتَوِي الزَّرْعُ عَلَى سَوْقِهِ ، وَمَا أَشْبَهُ هَذَا مِنْ بَرِدِ الْكَلَامِ وَسُخْفِ الخطاب (١) » .

وقد ختم ابنُ الطراوةِ نقَدهُ لهذا الباب - بابُ الاخبار - بِقَوْلِهِ : « وَمَعَ أَنْ سَيِّدِيَّهُ لَمْ يَذْهَبْ مِنْ هَذَا الْبَابِ الَّذِي صَمَوْهُ الْأَخْبَارُ ، إِلَّا فِيمَا تَكَلَّمَتْ بِهِ الْعَرَبُ ، وَأَتَتِ فِي الْإِشْعَارِ وَالْخُطْبَ ، وَلَمْ يَمْتُدْ فِيهِ إِلَى تَقْدِيمِ اسْمَيْنِ ، نَحْوُ : زِيدٌ عَمْرُو الضَّارِبُ ، وَنَحْوُهُ ، مَا تَمَجَّهُ الْأَذَانُ ، وَلَا قَبْلَهُ الْأَذْهَانُ (٢) » .

هذا قليلٌ مِنْ كَثِيرٍ تَبَعَ فِيهِ ابنُ الطراوةِ أَمْثَالَهُ الْفَارِسِيِّ ، مُنْبِهاً عَلَى أَنَّهَا لَا تَنْتَهِي إِلَى الْعَرَبِيَّةِ بِسَبَبِ - وَهَذَا أَثْرُ مِنْ آثارِ مَنْهُجِ الْأَنْدَلُسِيِّنَ فِي دراستِهِمُ الْلُّغَوِيَّةِ وَالْأَدِيَّةِ ، تَلَكَ الَّتِي كَانَتْ تَنْتَبُعُ مِنَ النَّصِّ وَتَدُورُ حَوْلَهِ وَلَا تُطِيقُ الْعَنَانَ لِلْأَقِيسَةِ ، عَلَى نَحْوِ مَا شُيَّفَ بِهِ الْمَشَارِقَةُ ، فَرَأَى ابنُ الطراوةِ

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ورقة ٩ .

أن الإيضاح قد حفل بأمثلة ينبع عنها ذوقُ العربي : ولا تجدها مستعملة في
كلام العرب .

(ج) استخدامه للمصطلحات :

وقد أخذ عليه ابن الطراوة أنه يَضْعِف المصطلحات في غير موضعها ومن ذلك مقاله الفارسي في أول الإيضاح من أن « الكلم يتألف من ثلاثة أشياء اسم و فعل و حرف (١) » . وقد وازن بين عبارته وبين عبارة سيبويه وهي أن : « الكلم اسم و فعل و حرف » ، وقال : « فما زعمه سيبويه من قسماً إلى ثلاثة ، زعمه المؤلف ملائمةً من ثلاثة ، وهذا نقضُ الأول ضرورةً » . ثم ذكر أن الذي يتألف من هذه الثلاثة إنما هو الكلم لا الكلم .

ومن ذلك أيضاً مقاله الفارسي في باب التعجب من أن الاسم بعد أفعال منصوب لأنّه مفعول به (٢) ، ويقول ابن الطراوة : « وإنما هو منصوب لا مفعول به ، وهذا المنصوب يأتى على أربعة أوجه : مفعول به ، ومضاف إليه ، ومنظول عنه ، ومسئول منه » .

ولم يمثل ابن الطراوة لواحد من هذه الأربعة ، ويبدو أنه يجعل الاسم المنصوب بعد أفعال من الوجه الثالث ، وهو المنقول عنه ، ذلك أنه منقول عن مرفوع ، فأصل ما احسن زيداً : حُسْنٌ زَيْدٌ ، فَيُنْقَلَ عن الرفع إلى النصب . ويؤيد ما ذكره ابن الطراوة في باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين حين قال الفارسي : « صار إِفْعَالْ مَفْعُولًا أُولَئِكَ » فقال ابن الطراوة : « فَمَا أَقْبَحَ قَوْلَهُ صَارُ الْفَاعِلْ مَفْعُولًا ، وَالصَّوَابُ : صَارَ الْمَرْفُوعُ مَنْصُوبًا ، وَصَارَ الْمَسْنُودُ إِلَيْهِ مَنْقُولًا عَنْهُ » (٣) .

(١) الأفصاح ورقة ٢ .

(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ١٠ .

(٣) المرجع المتقدم ، ورقة ١٦ .

د — نقدُ أقواله في الدلالة :

وأعني بالدلالة هنا دلالة الأدوات التي يُؤتَى بها لمعان نحوية ، وقد أخذ على الفارسي قوله في باب العطف إن الفاء الواقعة في جواب الشرط هي التي تكون للعطف ، ويقول ابن الطراوة : « وليس كذلك لأن الجواب لا يُعَطَّف ، وإنما يُحَمَّل على ما قبله ، ولو ترك المعطوف استغنى الأول عنه ، والفاء هنا غير تلك ، لأن الجواب لابد منه » (١) ٠

وقال الفارسي في باب الحروف الجازمة إن « لما » التي تجيء مع الماضي هي الجازمة ٠ ومعنى هذا انه يجعلها في الدلالة سواء ، ولذلك قال ابن الطراوة : « وهذا خطأ فاحش ، وإنما هي التي تجيء في مقابلة لو (٢) » ي يريد أن يقول : إن لو للامتناع في الماضي ، ولما للوجود فيه ، واستشهد على دلالتها بقول سيبويه : « وأما لما فهي للأمير الذي وقع لوقعه غيره »

هذا مثل من مآخذه على الفارسي ، بقى نقدُه لآرائه التي انفرد بها وأعاريه ، وموضعها الفصل الذي نعدد ليبيان آراء ابن الطراوة ، ففيه نقابل بين آراء هذين الشيختين وأعاريهما ٠

ولقد كنا وعدنا من قبل أن تبْه على الحجج التي اعتمد علينا في التعريف بما وقع فيه الفارسي من الخطأ ، ولعله بدا من عرضنا للنصوص المتقدمة أنه كان يُحيل على أساليب العرب ، وعلى مقالة سيبويه ، وهناك مواضع أخرى ، كان يحتكم فيها إلى مقالة المبرد أو ابن كيسان ، أو أبو عبيدة القاسم بن سلام ٠

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٢٦ ٠

(٢) الأفصاح ، ورقة ٢٧ — ٢٨ ٠

اسم الأفصاح :

بَقِيَتْ كُلَّمَةُ أُخِيرَةٍ حَوْلَ اسْمِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ ، شَبِيهًَ بِمَا قَلَنَا مِنْ قَبْلِ عَنْ كِتَابِهِ تَرْشِيحِ الْمُقْتَدِى ؛ ذَلِكَ أَنْ مَنْ يَقْرَأُ « ارْتِشَافَ الضَّرْبِ » لَابِي حِيَانَ يَرِى أَنَّ اسْمَ « إِلَافِصَاحِ » يَتَرَدَّدُ كَثِيرًا ، وَقَدْ يَظِنُ أَنَّ النَّصُوصَ الَّتِي يَسْوِقُهَا أَبُو حِيَانَ مِنَ الرِّسَالَةِ الَّتِي عَرَفْنَا بِهَا لَابِنِ الطَّرَوَةِ ۚ وَالْوَاقِعُ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهَا مِنْ كِتَابِ « إِلَافِصَاحِ بِفَوَائِدِ الْإِيَاضَحِ » لَابِنِ هَشَامَ الْخَضْرَوِيِّ ؛ عَلَى أَنَّ لَكُلِّ مَنْ أَبَى الْبَقَاءِ الْعَكْبَرِيِّ ، وَنَصْرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الشِّيرازِيِّ كِتَابًا بِهَذَا الْعَنْوَانِ يَدُورُ حَوْلَ إِلَاضَحِ (١) ۚ

تَلَكَ كَتَبُ أَبِي الْحَسِينِ ، وَمِنَ التَّعْرِيفِ بِهَا تَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يُؤْلِفْ كِتَابًا دَرَاسِيًّا يُعْنِي بِعِرْضِ أَبْوَابِ النَّحُوِ بَابًا بَابًا ، وَانْتَهَا هِيَ بِحُوَثٍ تَعْبِرُ عَنْ فَكْرِهِ وَ ثِقَافَتِهِ وَ تِجَارِبِهِ مَعَ الْعَرَبِيَّةِ وَأَدَبِهَا ، وَلَعْلَكَ لَمْسْتِ مِنْ عَرْضِ كِتَابِهِ « إِلَافِصَاحِ » أَنَّ وَقْوفَنَا عَلَى كِتَبِهِ الْآخَرِيِّ – وَخَاصَّةً الْمُقَدَّمَاتِ – سُوفَ يَزِيدُ شَخْصِيَّتَهُ الْعُلُمِيَّةَ وَضُوحاً ، كَمَا لَمْسْتِ مِنْ هَذِهِ النَّصُوصِ أَيْضًا أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ جَدِيرًا بِمَا حَظِيَ بِهِ مِنْ مَكَانَةٍ ، وَأَنَّهُ قَدْ تَهْيَأَ لَهُ مِنَ الْأُسْبَابِ مَا جَعَلَهُ إِمامًا عَصْرَهُ ، وَأَحَدَ الْأَعْلَامِ الْبَارِزَيْنِ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِيَّةِ ۚ

(١) انظر كشف الظنون ٢١٢ ، واباه الرواه ١١٧/٣٠ ، ٣٤٥/٢١٢

آراؤه في النحو

مَعَالِمُ عَامَّةٌ لِنَحْوِهِ :

لابن الطراوة تعریفٌ فرید للنحو يُعبّرُ أَتَمْ تعییر عن طبيعة الدراسة النحوية في الاندلس ، وقد ردَّ به على الفارسی عندما عرف النحو بقوله : « النحو علم بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب » ؛ فقال ابن الطراوة : « والصواب : النحو تَسْدِيدُ الذهن للتَّميِيز بين الاستقامة في الكلام والإحالات » ؛ وكأنه يُنبئُ بالدارسين الى أن مهمة الناحی ليست وقفاً على العلم بالقوانين ، وإنما هي في نظره أعمق وأبعد حين تمتَّد الى مدارسة النصوص بحثاً عن منهج اللغة وطرائقها في التعبير ، ومن خلال هذه المدارسة يتكونُ لدى الدارس الحس اللغوی الذي يَقْفَهُ على ما يكون به الكلام مستقيماً وصواباً ، ويكون بدونه مستحيلاً وخطأً . ومن هنا كان في كثير من ردوده على الفارسی يذكر أن ما قاله ليس عليه دليل من شعر أو قرآن ، فتراه في باب اعراب الاسماء يقول : « جُنِيْعٌ مَا يَأْتِي بَعْدَ هَذَا الْبَابِ إِلَى بَابِ الْفَاعِلِ مُفْتَرِّ بَلِ الْإِلْصَافِ ، خَارِجٌ عَنْ سَنَنِ الصَّوَابِ ، فَمَنْ مَا لَيْعَمَدُ فِي الْلِسَانِ ، وَمَنْ مَا يَخَالِفُ نَصَّ الْقُرْآنِ » (١) . وفي باب اسم الفاعل يقول : إن ما يمثلون به من نحو « ضارب زيد أمس » محال « ولا تجده مستعملًا في الكلام ، ولا مألوفًا بين العامة ، وإنما هو لفظٌ تعاوره أهل النظر في النحو بينهم ، فاوتاضت به ألسنتهم ، وانقادت له طباعهم ؛ من غير سماع من العرب ٠٠٠ » (٢) . وكأنه بهذه الأقوال يُحدِّر النحاة من العكوف على كتب النحو ، وصَرَفَ الْمِمَّ الْمُمَّ اليها وحدها ، فمن يكون هذا

(١) الافقاص ، ورقة ٢١

(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ١٣

نهجه فسوف يزداد بعدها عن العربية بقدر بعده عنها نصاً وأسلوباً . ولقد رأيت الرجل يحتكم إلى كلام العامة ، وذلك شيء غير مستغرب من أمثاله من أئمة النحو الذين كانوا يعيشون اللغة واقعاً منطوقاً ، ولغة حيةٌ تفهمها بها الناس ، ومن كان هذا شأنه يعرف أن الناس لا يتفاهمون بلغة منطقية كما قد يتصور دارس النحو ، وأن هذا الذي يجده في كتب النحو إنما هو قواعد اللغة التنزيل الحكيم ، وللغة شعر عكف أصحابه على صنعته وتجويده ، كما يدرك قيمة الإشارة والنبرة والنغمة في التعبير عن المعاني المختلفة ، ولعله أفاد من ذلك في بعض أحكامه وتوجيهاته ، فقد وجَّه قوله الزباء : « عسى الغوير أبوؤسا » توجيهها لم يُسبِّقَ اليه وكانه استوحاه من كلام العامة ، فقال : « قالت : عسى الغوير أبوؤسا في أمر ما تَعْزِرُه ، ثم ثبتت عندها ذلك المتوقع ، فأعلمت في بَقِيَّةِ كلامها : صار ، فكأنها قالت : صار الغوير أبوؤسا . وهذا التحول في المقام الواحد من حال إلى حال ، في كلام العرب واستعمال العامة — أكثر من أن يُحصَّي وأعم وأأشهر من أذ يُشَهَّر أو يُنْسَى » (١) . ويعنى بأمثلة التحول في المقام الواحد نحو ما تفيده « أَم » من الإضراب ، فقد يمْضِي كلامك على اليقين ثم يدركك الشك ، مثل قوله : إنها لابل أَم شاء ؟ فترى القائل يضرب عن اليقين ويرجع إلى الاستفهام حين يدركه الشك (٢) وقد أدركَ آنَّ مَثَلَ الزباء يمكن حمله على هذا الكلام ، ويمكن الوقوف على نظائر له في كلام الناس .

ولقد سَجَّلَ السمهلي حواراً دار بينه وبين شيخه حول مقالة القَبَّيَ في الرد على المعتزلة الذين كانوا يرون أن تكليم الله لم يُوسِي — عليه السلام — مجاز ، وكان القَبَّيَ يستشهد في الرد علىهم بقوله تعالى : (وكلم الله

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ١٠ .

(٢) انظر نتائج الفكر للسمهلي ، ورقة ٢٢٣ ، فقد أفاد من كلام شيخه ابن الطراوة .

موسى تكليما) ، حيث أَكَدَ الفعل بال المصدر ، ولا يصح المجاز مع التوكيد يقول السهيلي : « فذاكرات بقوله هذا شيخنا أبا الحُسْنَين – رحمة الله تعالى – فقال : هذا حَسْنٌ ، لو لا آنَّ سِيُوْبِيْه قد أجاز في مثل هذا أن يكون مَفْعُولاً مُطْلَقاً (١) ، وإن لم يكن منعوتاً في اللَّفْظ ، فيحتمل على هذا أن يريده : تكليماً ما ، فلا يكون في الآية حجة قاطعة » (٢) . ومن هذا النص ترى أن الرجل كان مدرباً كالأهمية الأداء في تحويل اللَّفْظ معانى لاتلمسها منه لو كان الكلام مكتوباً ، وأن المصدر المذكور في الآية يحتمل أن يفيد التوكيد كما يحتمل أن يكون المقصود منه بيان النوع ، ولقد ارتضى كلام سِيُوْبِيْه لأنَّه يدرك قيمة الآخر الذي يُضفيه أداء المتكلم وهيئته على المعنى .

هذا جانب ينبغي التنبيه عليه من الجوانب التي كونت شخصيته ، وكان لها وزنٌ في عصره وبين تلاميذه ، وهو أن الرجل كوتته ممارسته الدؤوب وأصنافه الدائم للأساليب العربية وأحاديث الناس في الحياة .

وهناك جانب آخر على قدر كبير من الأهمية ، وهو أن الرجل كان يميل إلى تحديد المصطلحات وبيان دلالاتها ، وكان صاحب تقسيمات جديدة لم يسبق إليها ، وكان كذلك معنياً ببيان الفروق بين ما قد يعد متشابهاً .

استمع إليه وهو يُحدِّدُ هذه المصطلحات : النطق ، والقول ، والإخبار : « النطق : إفصاح العاقل بما يقوم في ذهنه من المعانى لفظاً أو إشارة ، وبهذا يسمى ناطقاً ; ويليه القول ، وهو : افصاح اللافظ بما يقوم في ذهنه من معنى أو حكاية ، ثم يليه الإخبار ، وهو : افصاح القائل بما

(١) يزيد ابن الطراوة بالمفعول المطلق المصدر المحدود أو المنعوت ، فإذا خلا المصدر من هذا فهو المؤكد .

(٢) انظر النتائج ، ورقة ٣٠٢ .

يقومُ في ذهنه من المعانِي خطاباً أو مناجاة وبالاول يسمى متكلماً ، وبالثاني يسمى متكلماً؛ لأن الكلام باضافته الى المخاطب عبارة تجعل الخبرَ محلَ الخبرِ فيما يقوم في ذهنه من المعانِي ، وفي اضافته الى اللفظ صوتٌ تنوعه أفالاظُّ موضوعة باتفاق الدلالة على جميع المقولاتِ حساً أو تخيلًا» (١) .

وانظر إلى تقسيمه للفعل من حيث النقل ، وكان الفارسي قد حكى قولَ المازني : « لا يجوز أن ينْتَقلَ من هذه الافعال غير ما استعمل » ، فقال ابن الطراوة : « يعني أن النقل إنما يكون في الشيء سماعاً من العرب . وقد أشرتُ فيما مضى من هذه الرسالة إلى ما يجوز فيه النقل ولا يجوز فيه الحذف ، وما يجوز فيه الحذف ولا يجوز فيه النقل ، وما يجوز أن فيه » (٢) . وأحال في بيانه لهذه الاقسام على كتابه المقدمات ، وكان قد تعقب الفارسي في إجازته : أضربت زيداً عمراً ، فقال : إن هذا « لم يرد به نظم ولا نثر ، ولا التبس به فكر » ، ثم قال ان « هذا الفصل يأتي على ثلاثة أحوال : منها ما يجوز فيه النقل ولا يجوز الحذف ، تقول : أوليت زيداً عمراً ، ولا تقول : ولي زيداً (٣) ، وتسلكت . ومنها ما يجوز فيه الحذف ولا يجوز فيه النقل ، وهو : ضربت ونحوها ، تقول : ضرب زيد وتسلكت ، ولا « تقول » أضربت زيداً عمراً . ومنها ما يجوز فيه النقل والحدف معاً ، نحو : عطا درهماً ، وأعطيته درهماً ، وإن شئت حذفته ، قالوا : عاط بغیر أنواع .

وقالوا : أعطيت في فائtement ٠٠٠ (٤) .

ولاشك أنه في كتابه المقدمات قد حدد خصائص كلّ نوع من هذه

(١) الفصحاح ، ورقة ٣

(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ١٦ .

(٣) في المchorة : « ولي زيداً » .

(٤) الفصحاح ورقة ٩ - ١٠ .

الأفعال الثلاثة ، وكان يتوصل بذلك الى أن يُعنى الناظر في العربية عن الرجوع الى معاجم اللغة يتعرف منها حكم كل فعل على حدة ، وهذا يعني أنه كانت منه مشاركة في تقييدِ القواعد ، وأنه أدلى بدلوه مع المتقدمين في التعريف بخصائص هذه اللغة .

ومن يقرأ الإفصاح يجد له تقسيمات للزمان والمكان جديدة ، فتراء يقول في صدر الكتاب : « والزمان والمكان . يقع البحث عليها من أربعة أوجه ، أحدها : ما الزمان والمكان مرسلين ؟ وماهما مضائقن ؟ وماهما طرفيين ؟ – والصواب وصفين – وما هما جارين ؟ ٠٠٠ » (١) ٠

ولقد ذكرنا من قبل تقسيمه للمنصوب الى أربعة أقسام ، وقوله ان « المنصوب يأتي على أربعة أوجه : مفعول به ؛ ومضاف اليه ، ومنقول عنه ، ومسئول منه » (٢) وعَرَفْنا هنا لك بعض هذه الوجوه ٠

فأما عناته بيان الفروق بين المتشابهات فيمكن تلمسها من قوله : « والفرق بين الحال والتمييز في ستة مواضع يُبيّن في المقدمات » (٣) ٠ وقوله : « وقد يبيّن أوجه الفاء الرابطة وفرقُ بينهما وبين العاطفات في المقدمات » (٤) ٠

هذا الجانب الذي أشرنا اليه ، وهو أن الرجل كان صاحب تقسيمات جديدة وتحديدات للمصطلحات الجوية ، وأنه كان معنِياً ببيان الفروق ، يعطي تصوراً عاماً لنحوه ، وهو أنه أقيمت على التأمل والمدارسة ، وهذا

(١) المرجع المتقدم ، ورقة ٤ .

(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ١٠ .

(٣) الإفصاح ، ورقة ٢١ .

(٤) المرجع المتقدم ، ورقة ٢٦ .

الجانب في الحقيقة أثرٌ من آثار الجانب الأول ونتيجة من تابعه . ومن ثم حُقّ لابن الحُسين أن يدرج ضمنَ الأعلام المجلَّدين الذين لم يكن جهدهم مقصوراً على الجسُم وحده بل نظروا في نصوص هذه اللغة . وما قاله النحَاةُ المتقدمون ، وكان له من هذا النظر محاولاتٌ جديدة .

ومن يشارك في النحو مشاركةً أبي الحُسين ، لابد أن يكون له أعاريبٌ تَمَيَّز بها ، وشواهدٌ كان يعتمدُها ، وآراءٌ في التراكيب بين الرفض لبعضِها والإجازة لبعضِها الآخر ، وسوف نلَمُ فيما يلى بأحاديثِ أبي الحُسين في هذه الموضوعات ، بادئين بإعراباته :

(١) إعراباته :

شَغَلت ظاهراً الإعراب النحَاةَ منذُ وضع النحو ، وكان قد هداهم استقرارُهم إلى أن نظم الكلمة في الجملة له أثرٌ في أن تكون على حال مُعيّنة من الرفع أو النصب أو الجرّ أو الجزم ، ومن ثمَّ كان موقعُ الكلمة أو اقترانها بنوع معين من الأدوات علامَةً على أنها قد اكتسبت أثراً إعرابياً خاصاً ، وكانت لهم في هذا المجال أصولُهم وقوانينُهم . ولم يختلف النحَاةُ في أنَّ الحديثَ لهذه الآثار إنما هو المتكلَّم ، فهو الذي يرفع وينصب ويجر ويجزم ، ولكنهم اصطلحوا على تسمية هذه الأدوات عوامل من حيث أنها أوجبت ذلك .

وقد دَرَجَ الناسُ أخيراً على أن يقولوا : إن نظرية العامل التي حَفَلَ بها النحو العربي خرافَةٌ ينبغي تجريد النحو منها . وكانوا في هذا متاثرين بمقالة ابن مضاء القرطبي : « وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل ، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بارادة ولا بطبع » (١) ؛ كأنَّ ابن

(١) الرد على النحَاة ٨٨

مضاء أبي إلا أنه يحمل مصطلح العمل على ظاهره ! وما تَصَوَّرَ واحد من النحاة أن : إنْ ولم ، ومن ونحوها يمكن أن يُحِدِّثَ شيئاً ، وإنما عَنَوا أنها إذا وجدت في تركيب اقتضت نوعاً معيناً من العلامات في الذي يليها ، والمتكلم هو الذي يفْعَلُ ذلك ، فاما هي فلا تعدو أن تكون سبباً ، وليس علة مؤثرة بذاتها .

وأن من يتبع كتاب سيبويه يجد أن « العمل » مصطلح قصد منه التعبير عن العلاقات بين أجزاء التركيب ، وأنه في حقيقته نظرية يتمثل فيها طريقة النظم في الجملة العربية ، وأن من يُتَعَنِّ فَهُمْ هذه النظرية يقف على أسرار التركيب وأوضاعها المختلفة ، وأساس هذه النظرية أنه اذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالباً لآخر من حيث المعنى فإنه يتثبت به لفظاً ، وعلى هذا يتبيّن أن المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب ، والاثر الذي ينشأ عن هذا التعلق ، ولا يتبيّن المقام هنا أن تُنْسِيَنَ في بيان ذلك ، ولكنني اكتفى هنا بالحديث عن عامل قد يستوجهه بعض التأثرين ، وهو الابتداء :

ذكر سيبويه من العوامل الابتداء ، وذلك حيث تُوجَدُ الكلمة على حالٍ لا تكون معمامطلوبة من كلمة أخرى قبلها أو بعدها ، وحينئذ تأخذ حكم الرفع ، ويقال : إن العامل هو الابتداء ، استمع اليه يقول : « هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفما ; لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ، ثم تستفهم بعد ذلك ، وذلك قوله : زيدُكْمَ مرة رأيته ، وعبد الله هل لقيته ، وعمرو هلا لقيته ، وكذلك سائر حروف الاستفهام ، فالعامل فيه الابتداء » (١) .

ولقد دلّ سيبويه بعدَ هذا على عدم الطلب بأنه لو قلت : «رأيت زيداً هل لقيته ؟ كان (رأيت) هو العامل »؛ يقصد بهذا بيان أن الفعل الواقع بعد «هل» لا يطلب المتقدم؛ لأنَّه لو كان يطلب لما أثر فيه هذا العامل ، أعني (رأيت) . وهذا من أبدع ما قاله سيبويه على أن هذه الكلمة المبتدأة غير مطلوبة لما بعدها ، بل هي الطالبة له؛ وإذا كان الاسم المبتدأ به بهذه المثابة فما بعده مبنيٌ عليه؛ وقد اصطلاحوا على أن يقولوا : إن العامل فيه الابتداء . وهو عبارة عن أنه غير مطلوب أو غير متعلق بشيء قبله أو بعده ، وما كان سيبويه أو من خلفه من النحاة يعتقد أن شيئاً اسمه الابتداء يَعْمَل ! ولكنهم هكذا اصطلاحوا ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، وكان طالباً سألا في أول الامر عن الذي عَيَّلَ النصبَ في الاسم في نحو : (إِنَّ اللَّهَ بِرِّيَّةٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) ، فقيل له : إِنَّ ، وسألا آخر عن الذي رفع الاسم في قوله : (الله وَلِيَ الَّذِينَ آمَنُوا) ، فقيل : الابتداء ، ثم مضى النحاة على هذا مستسيغين لفظ العمل والعامل والمعمول ، في بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب؛ ولقد عَرَفَ المتقدمون من النحاة أن في هذا المصطلح قساماً ، كما كانوا يَعْرِفُونَ أن في كثير من مصطلحاتهم نحو ذلك .

وقد استبدلَ ابنُ مضاء مصطلح التعلق بالعامل في باب التنازع ، وهذا لا يعني جديداً ، ولو اتبعناه لكان علينا أن نعني في بعض الأبواب بيان جهة التعلق كما فعل هو في هذا الباب ، وأن نقلها كما حاول أن يفعل في باب الاشتغال وغيره ، ومع ذلك وقع منه في باب الاشتغال ما قاله النحاة أجمعون ، فقد قال : «وَإِذَا قُلْتَ (زيداً فاضربه) ، فلا يجوز في زيد إلا النصب ، ولا يجوزُ فيه الرفع على الابتداء» (١) فهل قوله «على الابتداء» إلا ما عنده النحاة بعامل الابتداء ؟ وهل لنا أن نسأله : إذا امتنع

رفعه على الابتداء ، فعلى أي شيء نصب الاسم ؟ وهو منهج كما ترى
مضرور وحال من بيان العلاقات تلك التي عُنيت بها نظرية العامل .
ولكنا نسجل هنا أن المتأخرین قد تخلوا عن هذا الفرض في بعض
تحليلاتهم ، حتى غدا حديث العامل في قولهم خلوا من المضمن .
ونعود الآن الى ابن الطراوة ، لنرى ما كان له من أثر في هذه
النظرية :

القصد اليه :

أهم ما ينسب اليه فيها أنه أضاف عاماً جديداً ، هو : القصد اليه ،
وهو عامل معنوي كالابتداء . وقد تَبَعَ اعتقاده بهذا العامل من أن بعض
المعمولات من الأسماء والآحداث قد يُقصد إلى ذكرها خاصة ، من غير
حاجة إلى الاخبار عنها أو تسلیط عامل لفظي عليها ، وقد ذكر لنا تلميذه
السهمي ما يمكن أن تَتَعرَّف به هذا العامل ، يقول متحدثاً عن أقسام
الحدث : فالحدث إذا على ثلاثة أضرب : ضرب يحتاج إلى الاخبار عن
فاعله ، وإلى اختلاف أحوال الحدث ، فيشتق منه الفعل دلالة على كون
الفاعل مخبراً عنه ، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث .
وضرب يحتاج إلى الاخبار عن فاعله على الاطلاق ، من غير تقييد بوقت
ولا حال ، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته ، نحو ما ذكرنا من الفعل
الواقع بعد التسوية ، وبعد ما الظرفية . وضرب لا يحتاج إلى الاخبار عن
فاعله ، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث ، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على
الاطلاق ، مضافاً إلى ما بعده ، نحو : سُبْحَانَ اللَّهِ ! إِنَّ (سبحان) اسْم
ينبئ عن العظمة ، فوق القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان
أو بالأحوال ؛ ولذلك وجَبَ نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه
بالذكر ، نحو : إِيَّاكَ ، وَنَحْنُ : وَلَيْ زَيْدٍ وَوَيْحَةٍ ۝ (١) .

هذا وأمثلة الاشتغال والمفعول المقدم يجعلها ابن الطراوقة منصوبة بالقصد^١؛ يقول السهيلي أيضاً: «ومما اتصب لأنه مقصود إليه بالذكر: زيداً ضربته، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك: زيداً ضربت، بلا ضمير، لا يجعله مفعولاً مقدماً؛ لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوى ٠٠» (١) ٠

وقد تبين من كلام السهيلي أساس القول بهذا العامل، وهو أن المعمول لا يتقدم على عامله؛ فما عده النجاة مفعولاً مقدماً ومنصوباً على الاشتغال هو عند ابن الطراوقة منصوب بالقصد إلى ذكره، ولا علاقة له بالعوامل بعده، وقد وجه السهيلي القول بهذا العامل فقال: إن «ال فعل كالحرف، لأن العامل في الاسم ودال على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف ٠٠» (٢) وقد أخذ السهيلي بهذا العامل في بعض صور الاشتغال، كما قال به في باب النداء، ومن كلماته: «والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره (٣)» ونسب إليه أبو حيأن أن الاسم عنده في باب الاغراء «مفعول به من جهة المعنى، وإن لم يعمل فيه عامل لفظي (٤)» ٠

هذا ولم ينافش المتأخرون هذا العامل، وكل ما قالوه: «إنه لم يعهد في عوامل النصب (٥)»، ولكنه يستحق وقفة نظر وتقدير، ذلك أن ما يقوله النجاة من أن العامل في مثل هذه الأسماء مقدر، قول لا يقوم على أساس قوى، إذ لم يعهد ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقوى القول بهذا

(١) المرجع المتقدم، والورقة نفسها.

(٢) انظر دراستنا عن ابن القاسم السهيلي ٣٠٢.

(٣) نسخة الفكر، ورقة ١٢.

(٤) الإرشاد، ص ٤٩٨.

(٥) العوامل النحوية للدكتور عبد اللطيف سرحان ٥٢ - ٥٣.

العامل أنه وثيق الصلة بالنظرية البلاغية التي تقول : إن ما قُدِّمَ فلعرض نحو : الاهتمام او التخصيص ، وليس بين الاهتمام وبين القصد إليه فرق ، بل يكاد يكون كلّ منهما عين الآخر .

وقد أشار ابن الطراوة إشارة عابرة إلى هذا العامل في كتابه الإفصاح : وبين أن الاسم إذا قُدِّمَ مرفوعاً يكون مُنْبَهاً عليه ، وإذا قدم منصوباً يكون مقصوداً إليه ، ثم قال : « وفي المنبه عليه والمقصود إليه ، وأنَّ لكل واحد منها معنى على حاله يُحَسَّدُ من الشاهد عليه من القرآن ومنظوم كلام العرب ومتshore ، في « المقدمات » ، ما يلزم الإقرار به ، والتسليم له ، إن شاء الله تعالى (١) » .

الاسماء يعمل فيها ولا تعمل :

هذا أحد أصوله في العمل ، فقد تَعَقَّبَ الفارسي في باب النداء في قوله : « المضاف عامل في المضاف إليه » فرَدَ عليه ابن الطراوة : « والاسماء يُعمل فيها ولا تَعْمَل (٢) » على أن الفارسي رجع عن قوله في باب الاسماء المجرورة ، فقال : « وضرب ينجر بإضافة اسم مثله إليه » وهذا يقول ابن الطراوة : « هذا هو الصواب ، لا ما قاله في باب النداء : المضاف عامل في المضاف إليه » والسر في عدم عمل الاسماء هو أن معانيها في أنفسها ومن ثم هي لا تطلب غيرها ، فأما الحرف فمعناه في غيره ، ويبدو أن الفعل عنده كذلك ، فقد كان تلميذه السهيلي يرى أنه يدل على معنى في الفاعل ، وهو كونه مخبراً عنه ، ومن ثم فهما يتباينان بما يبعداها ويطلبانه وفأه لحق المعنى ، وهذا هو العمل . ويبدو أن السهيلي قد

(١) الإفصاح ، ورقة ٩

(٢) المرجع المتقدم ، ورقة ٢٣ .

تأثير بشيغه في هذا القول (١) .

وقد يتسائل سائل فيقول : ما الفائدة التي نجنيها من قولنا ان العامل هو المضاف أو الاضافة ؟ إن النظرية قد تُسْلِمُ في بعض تطبيقاتها الى ما قد يُعَدُّ غريبا ، فنحن قد تصورنا العلاقة بين الفعل وكل من الفاعل والمفعول والظرف والحال ، وندرك أثر الارتباط بينه وبين كل من هذه الاشياء ، وذلك لانه طالب لها من حيث المعنى ، فإذا وجدنا متضادين نحو : غلام زيد ، فإن ابن الطراوة ومن يقول بقوله لا يرى في « غلام » من المعنى ما يطلب به زيدا حتى يعمل فيه ، ومن هنا أحال العمل على الاضافة ، أي عمل المتكلم ، فهو الذي عقد بينهما علاقة التبعية .

العامل في المصدر المؤكّد :

سأل السهيلي في النتائج شيخه عن هذا العامل فقال : « وقد سأله عن العامل في المصدر إذا كان توكيدا لل فعل ، والتوكييد لا يعمل فيه المؤكّد ، إذ هو هو في المعنى ، فما العامل فيه ؟ فسكت قليلا ثم قال : ما سألني عنه أحد قبلك ! فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسم ، لأنه لو كان اسم كأن منصوبا بفعل المضمنة فيه » (٢) .

وقد أخذ السهيلي على شيخه أنه ذَهَل عن كلام سيوهه في ذلك ، يقول : « وذلك أنه « يعني سيوهه » جعل المصدر المؤكّد منصوبا بفعل هو التوكيد على الحقيقة ، واخْتَرَل ذلك الفعل ، وسدَّ المصدر الذي هو معموله مَسَدَّه ، كما سدت (إياك) ، و (رُويَدًا) مَسَدَّ العامل فيما ، فصار التقدير : ضربت ضربا ، فضررت الثانية هي التوكيد على الحقيقة ،

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ٢٧٧ وما بعدها .

(٢) النتائج ، ورقة ٨٧ .

وقد سدَّ (ضرباً) مسْدَهَا ، وهو معمولها ، وإنما يقدر عملها فيه على أنه معمول مطلق (١) لا توكيد « (٢) ٠

ولكن السهيلي مع ذلك يأخذ برأى شيخه يقول : « والذى أقول به الآن قولُ الشِّيخ أبي الحسِين » ٠ وَيُسَرُّ عدوه عما نسبه إلى سيبويه أن الفعل المختزل معنى ، والمعانى لا يؤكد بها ، وإنما يؤكد بالالفاظ ، ولكن كيف يُؤكَّد الحَدَثُ المُتَضَمِّنُ ؟

يلجأ السهيلي إلى القياس فيقول : « فضررت يتضمن الضرب المعمول ولذلك تصيره فتقول : من كذب فهو شر له ، أي : فالكذبُ شر له ٠ وتقييده بالحال فتقول : قمنا سريعا ، فسرينا حال من القيام ، فكما جاز أن تقييده بالحال ، وأن تكتفى عنه بهو ، جاز أن تؤكده بضربا ، كافك قلت : ضربا ضربا ، ونصب الأول ضربا الثاني ، وبه يعمل في الثاني معنى فعلت »

ومن هذا يتبيَّن أن العامل في المصدر المؤكَّد هو قبيحه لل مصدر المُتَضَمِّن في الفعل ، فكأن ما تضمنه الفعل هو العامل فيه ، وبهذا تخلص ابن الطراوة من عمل المؤكَّد في التأكيد ، فالعامل متَضَمِّن ، وهو غير المؤكَّد وغير التأكيد.

على أن أبا حيان يعرض رأى ابن الطراوة على غير ما هو عليه ، يقول : « وزعم ابن الطراوة أنه معمولٌ به ، والتقدير : قمد — فعل — قمودا ، فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إلتهاره (٣) » ولم يقل ابن الطراوة ذلك فالمعمول عنده ما تضمنه الفعل من الحَدَث ، ثم هو معمول مطلق لا معمول

(١) يخص السهيلي المصدر المحدود والمنعوت بمصطلح المعمول المطلق .

(٢) النتائج ، ورقة ٨٧ ، وانظر الكتاب ١١٨/١ ٠

(٣) الارتفاع ٦٤٣ — ٦٤٤ . وانظر المجمع للسيوطى ١٨٧/١

به لانه المفعول حقيقة (١) وهو ما أفصح عنه السهيلي بان المعنى : فعل ضربا ، وأما (ضربا) الملفوظ ببها فهو توكيـد للفعل المتفسـن . وزاد الامر وضـوها في نهاية المسـألة بقولـه : « إنـما يـتصـبـ « يـعـنى المصـدرـ المؤـكـدـ » كـما يـتصـبـ (زيـداـ) الثـانـى فـي قـوـلـكـ : ضـربـتـ زـيـداـ زـيـداـ ، اـتـصـبـ مـنـ حـيـثـ كـانـ هوـ الـأـوـلـ ، لـأـنـكـ اـخـسـرـتـ فـعـلاـ ، فـتـأـمـلـهـ » (٢)

والقول بهذا العامل أدلـ شـىـءـ علىـ ماـ بـيـناـهـ مـنـ قـبـلـ ، مـنـ اـنـ مـقـصـودـ النـاحـةـ بـالـعـمـلـ هـوـ التـعـلـقـ وـالـارـتـبـاطـ ، فـلـمـ يـقلـ : « اـنـ الفـعـلـ هـوـ العـامـلـ » ، لـاـنـهـ هـوـ نـفـسـ التـوـكـيدـ ، وـالـشـىـءـ لـاـ يـتـعـلـقـ بـنـفـسـهـ وـانـماـ يـتـعـلـقـ بـغـيـرـهـ ، وـمـنـ هـنـاـ قـالـ إـنـ العـامـلـ مـاـ تـضـمـنـهـ الفـعـلـ مـنـ مـعـنىـ « فـعـلـ » ، وـأـنـ المؤـكـدـ مـاـ تـضـمـنـهـ الفـعـلـ أـيـضاـ مـنـ مـعـنىـ الـحـدـثـ ، وـالـذـىـ دـعـاـ أـبـاـ الحـسـينـ أـنـ يـنـزـعـ إـلـىـ هـذـاـ المـنـزـعـ هـوـ إـحـسـاسـهـ بـالـارـتـبـاطـ بـيـنـ العـامـلـ وـالـمـعـسـولـ وـأـنـ الـأـوـلـ طـالـبـ للـثـانـىـ مـنـ حـيـثـ الـمـعـنىـ ، وـلـوـ كـانـ القـوـلـ بـالـعـامـلـ شـيـئـاـ لـاـ يـقـومـ عـلـىـ اـسـاسـ لـسـارـعـ مـاـلـىـ اـجـتـلـابـ عـاـمـلـ مـاـ ، وـلـكـنـ الـأـوـأـلـ - رـحـمـهـ اللـهـ - كـانـواـ أـثـقـبـ أـذـهـانـاـ ، وـأـعـرـفـ بـمـاـ يـقـولـونـ ، وـأـكـثـرـ اـدـرـاكـاـ لـاـ يـصـدـرـ عـنـهـمـ .

ما تقدم كان بعض أصولـهـ فـيـ الـعـمـلـ ، أوـ فـيـ بـيـانـ الـعـلـاقـاتـ بـيـنـ أـجـزـاءـ التـرـكـيبـ وـنـقـدـمـ الـآـذـ منـ أـعـارـيـهـ ، التـىـ قـدـ تـفـصـحـ عـنـ فـهـمـهـ لـتـكـوـنـ الـجـملـةـ :

(١) من الاصول التي نبه عليها السهيلي - ولعله فيها متأثر بابن الطراوة - أن الافعال العامة نحو « فعل » لا تؤكـدـ بمـصـدرـ ، كما أنها لا تتعـدـىـ إلىـ المـفـعـولـ بـهـ : لأنـ الـافـعـالـ العـامـةـ عـنـهـ لـاـ تـعـلـقـ إـلـاـ بـالـاحـدـاثـ لـبـالـجـواـهـرـ .

(٢) النـتـائـجـ ، وـرـقـةـ ٨٧ـ - ٨٨ـ

إجازته إلغاء كان وظن مع التقدم :

قال السيوطي : « وجَوْزُ الجَمْهُورِ رفعُ الاسمين بعدَ كَانٍ ، وأنكِرَهُ الفراءُ ، وردَ بالسماعِ ، قال : إِذَا مِتَّ كَانَ النَّاسُ صَنْفَانِ شَامِتُ وَآخِرَ مُثْنِي بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ

وقال :

وليس منها شفاء الداء مبنوٌ

ثم اختلفوا في توجيه ذلك ، فالجمهور على أن في (كان) ضمير السائد اسمها ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر . ونقل عن الكسائي أن (كان) ملغاً، ولا عمل لها ، ووافقه ابن الطراوة « (١) »

وفي باب ظن يقول السيوطي : « أما إذا تَصَدَّرَ الفعل فلا يجوز الالقاء عند البصررين ، وجوزه الكوفيون والاخفش ، وأجازه ابن الطراوة إلا أن الإعمالَ عنده أحسن (٢) » .

ولم يكن ابن الطراوة في قوله هذا متابعاً للكوفيين، ولكنه في الحقيقة كان يحتمل إلى نظرية العامل، ذلك أن (كان) و(وُظِنَ) و(إِنْ) وحروف المعانى أجمعَ كأن الشأن فيها أن لا تعمل فيما بعدها؛ فاما (كأن) فلا أنه لا ارتباط لها بجزئي التركيب بعدها. وإنما يضسون الجملة، وأيا (ظنَّ) فإنها تتعلق بالظاهر ومضمون الجزئين بعدها، ولا ارتباط لها بعين هذين الجزئين، وقس على ذلك حروف المعانى. وقد أجاز الالفاء احتكاماً لنظرية العامل، ولو رُوِدَ الساعَ به. وقد أفسحَ السهيلى عن ذلك، ولعله

(٤) الهمع / ١١١

٢) المرجع المتقدم ١٥٣/١ .

متأثر في ذلك بشيخه ابن الطراوة (١)

واعراب قوله تعالى : (ويَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا) (النَّحْل ، آية ٧٦) ٠

أعرب الفارسي (شيئاً) منصوباً بـ (رزقاً) ٠ وقد تعقبه ابن الطراوة فقال : « وهذا خطأ ، لأن الرزق اسم بمنزلة الطحن والرعى » يعني بكسر الغاء « لا يجوز عَمَلُ شَيْءٍ مِنْهُ فِي غَيْرِهِ ٠ فَإِنَّمَا (شيئاً) فِي الْآيَةِ فَيَتَصَبَّ اتِّصَابُ الْحَدِيثِ كُنْيَةً عَنِ الْقَلْةِ ، كَمَا قَالَ : (لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسِ شَيْئًا) وَالْمَعْنَى : قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا ٠ وَمَثَلُهُ قَوْلُهُ : (لَقَدْ كِدْنَتْ تَرْكَنْ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا) ، كَأَنَّهُ قَالَ : رُكُونًا قَلِيلًا ٠ وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ ، وَهُوَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَفْسَنُ مِنْ أَنْ يُحْتَاجَ لِهِ أَوْ يُبْنَيَ أَحَدٌ عَلَى تَفْسِيرِهِ ٠ كَتَوْلُمْ : اتَّظَرْنِي شَيْئًا ، وَلَمْ أَقْلِ لَهُ شَيْئًا (٢) ٠ »

وَمِنْ يَتَأْمِلُ إِعْرَابَ ابنِ الطَّرَاوَةِ وَنَفِيَهُ أَنْ يَكُونُ نَحْوًا : الرَّزْقُ وَالطَّهْنُ وَالرَّعْيُ عَامِلًا ، يَدْرِكُ مَا سَبَقَ أَنْ قَلَنَاهُ مِنْ أَنَّ قَضِيَّةَ الْعَامِلِ تَقْوِيمُ أَسَاسًا عَلَى بِيَانِ أَنْوَاعِ الْعَلَاقَاتِ ، فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ لَا تَعْمَلُ لِأَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدِيثِ ، وَقَدْ تَمَحَضَتْ لِلدلَالَةِ عَلَى الذَّاَتِ نَحْوَ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ وَمَنْ ثُمَّ لَا تَرَاهَا أَبَدًا طَالِبَةً لِغَيْرِهَا ، وَانْمَا هِيَ حِيثُ كَانَتْ مَطْلُوبَةً أَوْ مَعْمُوسَةً ٠ وَلَذِكَّرَ بَحْثٌ عَنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ فِي شَيْئًا ، وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ ، بَلْ هِيَ فِي الْأَصْلِ صَفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ ٠

وَانْظُرْ إِلَى إِعْرَابِهِ لِبَيْتِ الْحَطِيَّةِ يَتَمَكَّنُ هَذَا الْمَعْنَى أَتَمْ تَمَكَّنْ :
أَمِنْ دَسِّيْمَ دَادِ مَرْبَسَيْعَ وَمَصِيفُ بِعَيْنِيَّكَ مِنْ مَاءِ الشَّسْنُونِ وَكِيفُ

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ٢٨٩ وما بعدها .

(٢) الأفصاح ورقة ١٤ ، وانظر البحر المحيط ٩٦/٥

وكان الفارسي قد استشهد به على اضافة المصدر الى المفعول ، وذلك في (رسم دار) ، وأعرب (مربع ومصيف) فاعلاً برسّم ، فقال ابنُ الطراوة : « وهذا التقدير زيفٌ لا وجية له ، لأن الرسم اسم لما يقع في الدار من الرماد والزبل ونحوهما ، مما يُذَكَّر به مَنْ دَمَّنَها وآقام بها .. . وَإِذَا قَبَذَ ذَلِكَ امْتَسَعَ أَنْ يَرْفَعَ شَيْئاً أَوْ يَنْصَبَ ، كَمَا امْتَسَعَ الرِّزْقُ وَالْخَبْزُ وَالدُّنْعُ من ذلك (١) » .

فتراء منع أن يُعَتَّل (رسم) في (مربع) لأنَّه لا يطلبَه ، وإذا كان كذلك فهو من جملة أخرى بينه وبين أجزائها ارتباطٌ محقق ، يقول ابن الطراوة : « وبعد ، فإنَّ المربع محلَّ القوم حيث كانوا ، والمربع محظوظ في الريبيع خاصة ، فالرسم هو المربع والمصيف ، وارتفاعه على القطع ، كما تقول : مررت برجلين مسلم وكافر ، قال الله تعالى : (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةً فِي فَتَنَيْنِ التَّقَتَا ، فِتْنَةُ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَآخِرَةً كَافِرَةً ، يَرُونَهُمْ مُثِلِّمِ رَأْيِ الْعَيْنِ) » .

أمثال هذه الاعاريب تردد في كتاب « الإفصاح » ، وهي ناطقة بذن النحاة في قولهم بالعامل ، كانوا يصدرون عن منهج ، هو بيان ما بين أجزاء التركيب من علاقتين ، وتحديد الصفات التي تجعل بعض الكلم طالباً ، وبعضه الآخر مطلوباً .

على أن النحاة قد يختلفون في إعراب بعض الكلم ، ولا يكسون اختلافهم عائداً إلى قضية العامل ، وإنما يكون مصدره بيان نوع الكلمة أهي اسم أم حرف ، وهو اختلاف – كما ترى في الدلالة ، يترتب عليه الحكم باستئناف الكلمة أو حرفيتها وفاكتلافهم في تفسير المصطلح النحوي ،

وذلك كاختلافهم في المشتمل والمشتمل عليه في بدل الاشتغال ، إلى غير ذلك من خلافات نعرض بعضها فيما يلى من خلال أعراب ابن الطراوة :

رب أسم :

قال السهيلي في إعراب قوله عليه السلام : (رُبٌّ كَاسِيَةٌ فِي الدِّينِ^أ
عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) : « وأجاز الكسائي أن تكون (رب) اسمًا مبتدأ ،
والمرفوع خبرها . وإليه كان يذهب شيخنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة
السبئي . ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أذ أعرج معتقدًى عنه (١٠٠) »
ولم يلغنا كلام ابن الطراوة في توجيه هذا الأعراب ، ولكن السيوطى
قال : « وزعم الكوفية وابن الطراوة أنها اسم مبني ، لأنها في التقليل مثل
(كم) في التكثير ، وهي اسم بإجماع ، وللأخبار عنها في قوله :

إِنْ يَقْتُلُوكُ فَسَيَانٌ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَارًا عَلَيْكَ ، وَدَبَّ قَتْلِ عَسَارٍ
فرت عندهم مبتدأ ، وعار خبره (٢) »

فإذا أعراب ابن الطراوة (كم) اسمًا في نحو الحديث والبيت ، فلان
معناها مخبر عنه ومبني عليه ، والمنبه عليه — كما قدمنا له — يكون مبتدأ ،
وكانه قيل : قليل من الكاسيات عاري ، وبعض القتل عاري .

إعراب قوله تعالى : (قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ . النَّارِ) (البروج ٤-٥)
قال الفارسي إن « الأخدود مشتمل على النار » وقال ابن الطراوة :
« وهو قول بارد جدا ، وهو بدل منه بدل الشيء الذي هو هو ، لأن

(١) الامالي ، ورقة ٢٥ - ٢٦

(٢) الممع ٢٥/٢

الأخذود إذا تُركت فيها النار تسمى ناراً كالحطب والفحم وغيره مما تلبس
به النار ، لأنها لا توجد إلا به ، ولا تتميز عنه » (١) ٠

سحر : مبني على الفتح :

والنحوة مختلفون في سحر المراد به يوماً بعينه ، والمشهور في اعرابها أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل ، على أن ابن الطراوة كان يرافقها مبنية ، يقول السيوطي : « وقيل : إنه مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ، كما أن أمي بنى على الكسر لذلك ٠ والى هذا ذهب صدر الأفضل ناصر المطرزى (٢) وابن الطراوة ، ونصره أبو حيان (٣) »
وقد أشار ابن الطراوة الى « سَحْرٍ » في الأفصاح بإشارة عابرة ،
وأحال على المقدمات في بيانِ بابها (٤) ٠

هذا ولابن الطراوة آثارٌ أخرى يحسن الرجوع إليها في معنى
البيت ومحض الموضع (٥) ٠

ب - آراء في التراكيب :

تسوق فيما يلى أحکامه على التراكيب قبولاً أو اختياراً أو رفضاً ،
محاولين أن تعرف شواهده وأقيمته التي اعتمدتها ، ذلك لأن الحكم

(١) الأفصاح ، ورقة ٢٦

(٢) ولد المطرزى بعد وفاة ابن الطراوة بعشر سنين ، انظر بقية الوعاء
٢١١/٢ .

(٣) المع ١/٢٨ .

(٤) الأفصاح ، ورقة ١٧ - ١٨

(٥) انظر معنى الليبب : ٨٢ ، ٢٨١ ، ٣٠٣ ، ٥٥٩ ، ٦٧/١ ،
١٢٦ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٥ ، ١٤٤/٢ .

بإجازة بعض التراكيب أو اختيارها ، وعدم الإجازة لشيء منها لا يقدم عليه إلا من تكاملت فيه أهلية البحث والنظر ، وكان مستندا فيما يقول إلى شواهد معتمدة وأقىسية صحيحة :

* إجازته مجىء الحال من النكرة :

رَدَ ابن الطراوة على النحاة تضييفهم لمجيء الحال من النكرة ، وكان في هذا معتمدا على القياس والسماع ، وقد حكى لنا السهيلي كلامه فقال « أما القياس فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها ، إذا قلت : جاءني زيدُ الكاتب ، وجاءني زيدٌ كاتباً – وبينهما من الفرق ما تراه – فما المانع من اختلاف المعنى كذلك فلابد من الحال إذا احتجي إليها . كاتب ، أو : ب الرجل كاتباً ، وإذا كان كذلك فلابد من الحال إذا احتجي إليها .

وأما السمع ففي الحديث : صَلَّى خلقَه رجَالٌ قِياماً (١) »

وكاد تعقيبُ السهيلي : « والذى قاله الشيخُ صحيحٌ ، ولكن أكثر الكلام على مقاله النحويون ، بإشاراً لاتفاق اللفظ ، ولتقارب ما بين المعنين في النكرة وتباعد ما بينهما في المعرفة » ٠

ولعله قد بدا من كلام ابن الطراوة أن المتكلم قد يكون من أنصاره التقىيد بالحال وصاحبها نكرة ، وأنه بهذا يحقق نوعاً من الإفادة ، وقد قيل إن سيوه أجاز مثل هذه الحال ، يقول السيوطي : « واختار أبو حيان مجىء الحال من النكرة بلا مسوغٍ كثيراً قياساً ، ونقله عن سيوه (٢) »

(١) نتائج الفكر ، ورقة ٥١ .

(٢) المهمع ٤٠ / ١

* إجازَتْه وصف المعرفة بالنكرة المختصة :

وهذا القول قد تبدو فيه مخالفة صريحة لقول سيبويه : « وأعلم ان المعرفة لا تُوصف الا بمعرفة ، كما أن النكرة لا توصف الا بنكرة » (١) .

ولكن النحاة يقولون : « وجوز أبو الحسين بن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصاً بالموصوف ، لا يُوصف به غيره ، كقوله :

فَأَنِي بِهَا السُّمْ ناقِعُ

قال : ناقع ، صفة للسم » (٢) .

ويبدو أن هذه إحدى المسائل التي خالف فيها سيبويه ، فقد عَقَد سيبويه في كتابه بابا قال فيه : « هذا باب ما يتصف فيه الخبر لأن الخبر معروض يرتفع على الابداء ، قدمته أو أخرته (٣) » ومثل بنحو ، فيها عبد الله قائماً ، وعبد الله فيها قائماً ، وقال إن الظرف في هاتين الجملتين هو الخبر ، وقد اتصب قائماً على الحال ، وقال : إنه يجوز أيضاً الفاء الظرف فيرتفع الاسم على الخبرية ، فيقول : فيها عبد الله قائم ، وعبد الله فيما قائم ، ومثل لذلك بيت النابفة :

فِيْتُ كَائِنًا سَاوِيَتِي فَسِيلَةً
مِنَ الرُّكْشِ فِيْ أَنِي بِهَا السُّمْ ناقِعُ

وبيت المتأخر :

(١) الكتاب ٢٢٠/١

(٢) ممع المهاجم ١١٧/٢ ، وانظر الاشموني ٦٠/٣

(٣) الكتاب ٢٦١/١

لَادَرَ نَدِيَ إِنْ اطْعَمْتُ نَسَالَكُنْ
قرفُ الْحَتَّىٰ ، وَعِنْدِ الْبَرِّ مَكْنُوزٌ

وبيت ابن مقبل :

لَا سَافِرُ أَنْتَ مَدْخُولٌ وَلَا هَيْجَ
عَارِي الْعَظَامِ ، عَلَيْهِ الْوَدْعُ مَنْظُومٌ

ويبدو أنَّ ابن الطراوة تأمل هذه الآيات وأمثالها ، فرأى أن هذه الأوصاف كثيراً ما تصحُّب موصوفاتها ، حتى كأنها مختصة بها وكان سائلاً لو سأله : ما الناقع ؟ لقليل؛ السم ، وما الشيء الذي يكتنز ؟ لقليل في الإجابة ضمن ما يحاجب به : البر . وما الذي ينظم ؟ لقليل أيضاً : الودع – وهو الغَرَزُ ٠

ومن هنا أجاز أن توصف المعرف بالنكراتٍ إذا كانت الصلة بين الموصوف وصفته على نحو الآيات المتقدمة ، ولم يُعرِّب الوصف خبراً كما أعرَّب صاحب الكتاب ، وكأنه رأى القول بالخبرية بعيداً ، ذلك أن تقديم الظرف يُشعرُ بأنه المحدث به ، فالمقصود من بيت النابغة الأفاده بأن السم في أنيابها ، ومن بيت المتنخل أن عنده البر ، وفي بيت ابن مُقبل أن عليه الودع ، ومن هنا جعل الظرف خبراً ، والمبتدأ موصوفاً بما بعده ٠

ويغلب على الظن أن حديث ابن الطراوة عن هذا النعت في كتابه المقدمات عند هذا الباب من كتاب سبوبيه ٠

● إِجَازَتُهُ تُوكِيدَ النَّكْرَةِ الْمُحِبُودَةِ بِالْفَاظِ الْأَحَاطَةِ :

وهذا القولُ يُنْسَبُ إلى الكوفيين والأخفش ، وقد ذكره ابنُ الطراوة « في الإفصاح » وهو يوازن بين « كلام » و « كل » وما قاله عن كلام : « وأنها تلي المنكور في نحو قوله :

أَوْلَادَ بْنُو حَبْرٍ وَشَرِيكِهِمَا

ولا يكون هذا في باب أجمعين ، « إلا » (١) ما كان اسمًا منكورة العدد معلوم ، فإنه يجوز توكيده بكل وأجمعين ، قال :

**نَمَكِثُ حَوْلًا كَامِلًا كُلَّه
لَا تَتَقَوَّسْ إِلَّا عَلَى مَنْهَاجِ**

وقال فتي من الاعراب :

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ الصَّبَئِيَّ الْمَرَضَمَا

**تَخْمَلُنِي الْلَّفَسَاءُ حَوْلًا اتَّفَعَا
إِذَا بَسَكَيْتُ قَبْلَتِنِي أَرْبَعَةَا
إِذَا أَطْلَلُ النَّهَرَ أَبْكَى أَجْمَعَةَا**

هذه النصوص وأمثالها هي التي جعلته يأخذ بهذا القول ، ويعدل عن رأى أكثر البصريين الذين متّعوا توكيّدة النكرة بشيء من الفاظ الإحاطة ؛ وقد أخذ به ابن مالك وقال : « وهذا القول أولى بالصواب ؛ لصحة السياع بذلك ، ولأن فيه فائدة » ، لأن من قال : صمت شهرا ، قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره ، ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ٠٠٠ (٣) .

● إجازته عطف الفاظ التوكيد بعضها على بعض :

لم يقع لي كلامه في ذلك ، يقول السيوطي (٤) : « ولا يجوز تعاطفها ، أي : عطف بعض الفاظ التوكيد على بعض ، فلا يقال : قام زيد نفسه وعينه ، ولا : جاء القوم كلهم وأجمعون ؛ لاتحادهما في المعنى ، خلافا

(١) مكانه في المchorة : « لأن »

(٢) الأفصاح ، ورقة ٥

(٣) المعجم ١٢٤ / ٢ .

(٤) في المعجم : « تعاطفهم » .

لابن الطراوة في إجازته ذلك ٠٠ » (١)

* إجازته نصب « الطريق » على الظرفية :

هذا من أشهر الأقوال المنسوبة إلى ابن الطراوة ، والتي يؤخذونه بها ؛ فالنحاة يقولون : إن « الطريق » من الظروف المختصة التي لا يتعدى الفعل إليها إلا بواسطة « ف » ، ومن هنا قال الفارسي وغيره في بيت ساعدة بن جويبة :

لَذْنُ ، بِهَرَّ الْكَفُّ يَعْسِلُ مَتْنَهُ
فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الْطَّرِيقَ التَّلَبَّ

إنه محذوف منه حرف الجر ، كأنه : عَسَلَ في الطريق ؛ وأن البيت ضرورة . وكان سيبويه قد ذكر هذا البيت ، وهو يتحدث عن الفعل الذي لا يتعدى ؛ وأنه يتعدى إلى المكان ، ومثل له نحو : ذهبت المذهب البعيد ؛ ثم قال : « وقد قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبه بالمعنى ٠٠ وهذا شاذ ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، ومثل ذهبت الشام : دخلتُ البيت ٠ ومثل ذلك قول ساعدة بن جويبة ٠٠٠ » (٢) ، وذكر البيت المتقدم .

فمن النحاة من فهم كلام سيبويه على أن بيت ساعدة من الشاذ نحو : ذهبت الشام ، فاما ابن الطراوة فكان يرى أن الإشارة في قول سيبويه « ومثل ذلك » عائدة على ما ذكره قبل نحو : ذهبت المذهب البعيد ، وأن البيت من المقياس المطرد يقول ابن الطراوة : « وإنما قال سيبويه « ومثل ذلك » مشيراً إلى المكان الذي قد ذكره ، لأن الطريق صفة غالبة

(١) المرجع المتقدم والصفحة نفسها .

(٢) الكتاب ١٦/١

على كل مكان مستطرق من بَرْ وبحر وأرض ؛ قال تعالى : (نَعْدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلْسَّمَاءِ) ، وليس الطريق الذي يقبل صورة الآثار خاصة ، ولكنه على ما يتوجه سلوگه ويطئه ، وأيضا فإن الثعلب لا يواطئ الطرقات ولا يألف العمارات ٠٠ ٠ (١) ٠

وقد ذكر ابن هشام نحواً من كلام ابن الطراوة (٢) ، وقال أبو حيان : « وذهب بعض النحاة ومنهم ابن الطراوة إلى أن انتساب الطريق ظرفًا يجوز أن يكون في فصيح الكلام ؛ قال : وذلك مشهور في الكلام جار على القياس ، قال : ومنه قول العرب : (أَبْعَدَ اللَّهُ وَأَسْحَقَهُ ، وَأَوْقَدَ نَارًا أَثَرَهُ) قال : ويقال : ذهبت طريقي ، ومرروا طرقاتكم » (٣) ٠

فترى من كلام ابن الطراوة ، كيف أحال لفظ الطريق إلى الأباء ، وكيف نظر للطريق بقول العرب : « وأوقد ناراً أثراً » ؛ فاما قولهم : « ذهبت طريقي ومرروا طرقاتكم » فلم يتبه ابن الطراوة في الافصاح إلى العرب ، بل قال إنه مما قبسته العامة من كلام العرب ، وأنهم لا يقولون غيره ٠

إجازته حذف الجار إدا تعين :

نقل الدمامي عن ابن عصفور : « أَنَّ الْأَخْفَشَ الصَّفِيرَ وَابْنَ الطَّرَاوَةَ ذَهَبَا فِي الْمُتَعَدِّدِ إِلَى اثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا بِنَفْسِهِ وَالْآخَرُ بِالْجَارِ ، أَنَّهُ تَجَوَّلُ حَذْفُ الْجَارِ إِنْ تَعِينَ مَوْضِعَهُ ، لِطُولِ الْفَصْلِ بِالْمَفْعُولِيَّةِ ، فَيَجِوَّهُ عَنْهُمَا : بَرِيتُ الْقَلْمَنِ السَّكِينَ ، وَقَبْضَتُ الدِّرَاهِمَ زِيدًا ٠ وَمِنْهُ : (وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) (٤) ٠

(١) الافصاح ، ورقة ١٩ ٠

(٢) انظر مفتني الليبيب ٥٧٩ ٠

(٣) الارتفاع ٦٨٩ ٠

(٤) حاشية الصبان على الاشموني ٩١/٢ ، وانظر المجمع ٨٢/٢ ٠

ولم يتبنا كلام ابن الطراوة في هذا ، ونكتفى بسوق ما نسب إليه
إلى أن نقف على قوله .

* إضافة الاسم إلى صفتة ومرادفه :

منَّ البصريون هذه الإضافة وأَوْلُوا ماءِرِدَ منها ، وحجَّتْهم أن الشَّيْءَ
لا يُعْرَفُ بِنَفْسِهِ ، فَالموصوفُ هو الصفة ، والمتراَدفانُ واقعانُ على حقيقة
واحدة . ولكن ابن الطراوة يُحيِّز هذه الإضافة لورود السَّماعِ بها ، استَسْعَ
إليه وهو ينْقُدُ الفارسيَّ في منع هذه الإضافة : « وذَكَرُ إضافة الاسمِ إِلَى
الصفةِ وضيقَهُ ، ووجهُ ما جاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنْهُ مَا لِغَيْرِ وَجْهٍ ، حَتَّى أَدَاهُ
سُوءُ النَّظرِ إِلَى قَوْلِهِ : دَارَ السَّاعَةُ الْآخِرَةُ ؛ فَإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ : السَّاعَةُ الْقِيَامَةُ ،
فَلَا تَأْقِيتُ لَهَا ، وَإِنْ أَرَادَ الْوَاحِدَةَ مِنَ السَّاعَاتِ فَلَا نَهَايَةَ فِيهَا وَلَا آخِرَ لَهَا
إِلَّا بِاتِّهَاءِ الْمَخْلوقَاتِ وَطَوْيِ السَّمَوَاتِ . وَقَدْ بَيَّنَتْ هَذَا الفَصْلُ فِي الْمَقْدِمَاتِ ،
وَهُوَ إِضافةُ التَّخْصِيصِ ، وَمِنْهُ : بِاسْمِ اللَّهِ ، وَمَكَرَّ السَّيِّءِ ؛ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَا نَاسُ الْمُؤْمَنَاتِ . وَقَوْلُ الشَّاعِرِ :

إِذَا حَاصَ عَيْنَيْهِ كَرَى النُّومِ لَمْ يَرْزُ

وَحْبَ الْحَصِيدِ ، وَحَبْلَ الْوَرِيدِ ، وَحَقَّ الْيَقِينِ ، وَنَحْوُهُ ، مَا لَا يُحْصَى ،
وَهُوَ إِضافةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ لَا خِلَافَ لِلْفَظِينِ ، تَشَبِّهُ بِمَا اخْتَلَفَ لِفَظُهُ
وَمَعْنَاهُ .

ومثله في النعت : (غَرَابِيبُ سُودَ) . وفي العطف : أَقْوَى وَأَقْنَرَ .
وفي التأكيد : أَجْمَعُونَ أَكْتَعُونَ » (۱) .

فانظر كيف أفادَ ابنُ الطراوةَ من هذه المسواعاتِ ومن القياسِ ؟
فما سُمِعَ في الإضافة له نظائر في أبواب النحو . من النعت والطف

(۱) الأَفْسَاحُ ، وَرْقَةٌ ۲۶ .

والتوكيد . ويندو أن السهيلي قد اعتمد كثيراً على شيخه في حديثه عن هذه الإضافة ، فقد ستهاها أيضاً إضافة التخصيص ، وقال عنها : « وهو أن تخصص الاسم بإضافته إلى وصفه أو إلى لقب علم ، كقولهم : زيد بطة ، وفي الوصف : جانب الغربي » (١) . وقد قاس هذه الإضافة مشترطاً شرطاً عاماً ، هو أن يكون المضاف إليه معرفة . ويخص إضافة الموصوف إلى صفتة بأن تكون هذه الصفة لازمة له ; وهذا الشرط يتحقق له أمرين :

١ - الرد على كلمات البصريين ؛ ذلك أن المضاف إليه إذا كان لقنا نحو : زيد بطة وسعده ناثرة ، تكون قد أضفت في الحقيقة المسمى إلى الاسم ، فمعنى : جاء زيد بطة : جاء صاحب هذا اللقب ، فاللفظان مختلفان في المعنى ، وإضافة المسمى إلى الاسم لا يختلف النهاية في جوازها ووقعها .

ومن الحق أن البصريين يتوّلون ماورد من هذه الإضافة على أنها من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم ، ولكنهم يتوقفون ولا يقيسون .

وكذلك يقول السهيلي : إن الوصف إذا كان لازماً نحو : مسجد الجامع وماه البارد ، فالمضاف إليه أفاد معنى ليس في الموصوف ، وهو الصفة ، فصرتَ كأنك تُضيفُ إلى هذا المعنى ، ولما كان هذا الوصف لازماً فهو بمنزلة اللقب ، فترجمت الإضافة أيضاً إلى إضافة المسمى إلى الاسم ..

ولا أستبعدُ أن يكون هذا كلام ابن الطراوة أو نحوه ، فاشترط السهيلي أن يكون الوصف لازماً يذكرنا بما سبق من حديث ابن الطراوة عن الوصف اللازم وجواز وقوعه نعتاً للمعرفة وإنْ كان نكرة .

٢ - الاستدراك على الكوفيين ، ذلك أنهما أطلقوا القياس في هاتين

الإضافتين ، وقياسهم في اضافة الموصوف الى صفتة يُعِزِّزُ أن يقال في نحو:
رأيَتْ رجلاً قائماً : رأيَتْ رجلاً قائماً ، ولا يُعِزِّزُ السهيلي ذلك لأنَّ الوصف
ليس معرفة وليس لازماً ٠٠

وبعد ، فإنَّ لم يكن السهيلي متأثراً بشيخه تمام التأثر ، فلعله بنى على
كلامه ، وأقام على أساسه (١) ٠

﴿ إجازَتْهُ تعرِيفَ التمييزِ : ﴾

أجاز ابن الطراوة تعريف التمييز ، يقول السيوطي : « وذهب
الكوفيون واين الطراوة الى أنه يجوز أن يكون معرفة ، كقوله :
وطلبَ النَّفْسَ يَا فَيْسَ عَنْ عَمْرٍو
وقوله :

عَلَامُ مُلْتَثَ الرَّعَبِ وَالْعَرَبِ لَمْ تَقْدِ

وقولهم : سَفِيهُ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَأَلَمْ رَأَسَهُ ، وَبَطِيرٌ مَعِيشَتَهَا » (٢) ٠
وقد تأثر ابن الطراوة بهذا النمط التركيبى ، وانطبع به أسلوبه ،
وقد مر من ذلك قوله : « فَلَشَدَ مَا خَدَعَ نَفْسَهُ ، وَغَنِّ رَأْيَهُ ٠٠ » (٣)
فرأيه : تمييز معرفة ٠

﴿ إجازَتْهُ نصبُ الجزاينَ بعْدَ اَنْ وَاحْوَاتَهَا : ﴾

حکى ابن سیده أنَّ قوماً من العرب ينصبون بابن وأخواتها الجزاين
بعدها ، وذلك نحو :

(١) انظر دراستنا عن السهيلي ٣٦٢ فما بعدها .

(٢) المعجم ٢٥٢ ، وانظر الجر المحبط ١٩٩/١ .

(٣) الأفصاح ، ورقة ٩ .

إِنَّ الْجَسُودَ خَبَةً جَسَرُوا

ونحو :

إِنْ حَسَرَاسْنَا أَسْنَدًا

ومثل :

كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَابِيَةً أَوْ قَلْمَاتٍ مُحَرَّفَاتٍ

أَلَيْتُنِي حَجَسْرَا بِسَوَادٍ

يَالِيتْ أَيَّامَ الصَّبَّا دَوَاجِمَا

وسمع : لعل زيدا اخانا (١)

وقد عد ابن الطراوة هذا المسموع سائغا مقيسا ، ولعله في هذا قد اعتمد أيضا على أن الشأن في « إن » وأخواتها آن لاتعمل في واحد من الجزأين ، لأنها لم تدخل لمعنى واحد فيما ، وإنما لتوكييد مضمون الجملة بعدها ، فإذا عيّلت في الاثنين فلان أحدهما ليس أولى بالعمل من الآخر ، وقياسا على باب ظن ؛ وقد نبه على ذلك السمهيلي .

* الأحسن وصل الضمير مع الفعل الناسخ في نحو كاهن :

هذه إحدى مسائله التي خالف فيها سيبويه ، وكان سيبويه قد تعرّض لوصل الضمير مرتين ، مرة في أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلة أو ندور ، قال : « وتقول : كناهم ، كما تقول : ضربناهم . وتقول : ماذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم ؟ كما تقول : إذا لم نضربهم فمن يضربهم ؟ قال أبو الاسود الدؤلي :

فَسِيَانٌ لَا يَكْنُهُمَا أَوْ تَكْنُهُمْ فَإِنَّهُ

آخُوهُمَا ، غَدَتْهُ أُمُّهُمَا بِلْبَانِهَا (٢)

(١) انظر المجمع ١٣٤/١ .

(٢) الكتاب ٢١/١

وفي موضع آخر صرّح أن ذلك الوصل قليل : « ومثل ذلك : كان إيماء ، لأنّ كانه قليلة (١) ». فيخالفه ابن الطراوة ويصرّح بأنّ الأفضل ما ذكره في أول الكتاب ، يقول ابن الصانع : « وزعم ابن الطراوة لذ الأجدد الوصل . وهذا تكذيب لسيويه ، واحتاج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام : « كن أبا خشمة فكانه » (٢) .

وقد ذكر أبو الحسن الشسونى أن هذا هو الذي اختاره الرمانى (٣)
وقد رَجَحَه ابن مالك في الالفية .

* لا يجاب بنعم مكان بلى :

المشهور أن « بلى » تختص بالنفي وتفيد إبطاله سواء أكان النفي مجرداً أم مقوينا بالاستفهام ، نحو قوله تعالى (زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يَعْثُوا ، قل : بلى ورَبِّي) . وقوله تعالى : (أَلْسْتَ بِرَبِّكُمْ ؟ قَالُوا : بلى) وأن « نَعَمْ » لا تؤدي مئدّى « بلى » ، لأنّها تفيد تصديق القائل مثبتاً كان أو نافياً ، ويوضح ذلك أنه لو قال قائل : ما قام زيد . فتصديقه نعم ، وتکذبته بلى . ولذلك قال ابن عباس في الآية الثانية : إنهم لو قالوا : نعم لکفروا .

وقد أخذ ابن الطراوة على سيفويه أنه وضع « نعم » موضع « بلى »
ولحنه في مقالته (٤) .

ويبدو أنّ أول من اتّصر لسيويه هو السهيلي ، فقد ألف مسألة في

(١) الكتاب ٢٨١/١

(٢) شرح الجمل لأن الصانع الجزء الأول . ورقة ٣٤

(٣) شرح الشسونى ١١٨/١ . ومامعدها .

(٤) انظر الكتاب ٢٢٧/١

الجواب يلى ونعم أجاز فيها وقوع نعم في الموضع الذي تقع فيه «بلى»، ويكون المقصود بها تصديق معتقد التكلم ، ومعتقد التكلم هو ما بعد النفي ، ولكنه قال : «إلا أن أكثر العرب على غير هذا ، يرون مراعاة النفظ أولى ، لانه الظاهر المسموع وبه نطق القرآن ، كقوله تعالى : (أَسْتَ بِرِّبِّكُمْ أَقْلَوْا : بلى) ولم يقولوا : نعم (١) » وجاء من بعده تلميذه أبو علي الشلوبيني (٥٦٢ - ٦٤٥) ، فرداً على ابن الطراوة ، ومن بعد بعد هذا تلميذه ابن الصائغ (٢) . وجاء من بعدهم ابن هشام (٣) فذكر الشواهد التي قدمها السهيلي في أماله .

* يمنع الإضافة إلى «أن» المفتوحة خفيفة أو ثقيلة :

ذكر ابن الطراوة ذلك في الأفصاح مرتين ، أولاهما وهو يذكر رأى الفارسي في مذ ، وكان هذا قد مثل لها بنحو : «ما رأيته مذ أن الله خلقني» ثم قال : «ولابد أن نقدر حذف المضاف قبل أن ، جعلت مذ حرفاً أو اسمـاً» فيقول ابن الطراوة : «ولكنه أساء التأويل في تقدير الإضافة إلى (أنـ)، وهذا ممتنع فيها ثقيلة أو خفيفة : فاما ماحكاـه سيبويـه : لحق أنه منطلق ، ففيه نظر ، وبينـا القول عليه في الموضع الذي يختص به (٤) » وأشار الى أنه وجه ما قد يعـد شاهداً على هذه الإضافة ، من نحو قوله :

مَخَافَةَ أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ لَيْسَ بَدَا
لِي الْهَجْرُ مِنْهَا ، عَلَى هَجْرِهَا صَرِّ

ولم يقع لنا تحرـيجـه لمثل هذه التراكـيب .

(١) الـأـمـالـيـ ، ورقة ١٥

(٢) شـرحـ الجـملـ لـانـ الصـائـغـ ١٣

(٣) انـظـرـ المـفـنىـ ٢٨٣ـ - ٢٨٤

(٤) الـأـفـصـاحـ ، ورقة ١٢

وفي باب النداء وَقَتَّ هذه الإضافة في عبارة الفارسي ، فقد قال : « بدلالة أن نداءه شائع » وقال : « بدلالة أن كل موضع يقع فيه اسماً » فيقول ابن الطراوة : « وهذه عجمة قبيحة تنبو عنها الأسماع ، ولا تقبلها الطاع » (١) .

* يتم نصب المفعولين متقدمين في باب ثلثت :

وكان سبيويه قد أجاز الإعمال على ضعف ، فقال : « وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملت ، وذلك قوله : زيداً أخاك أغلن ، فهذا ضعيف كما يضعف : زيداً قائما ضربت ، لأن الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل » (٣) .

وقد أخذ الفارسي بهذا القول ، يقول ابن الطراوة : « وأجاز نصب الاسمين متقدمين ، اغتراراً بجوازهما مرفوعين ، وهذا مرفوع عنه لأن غيره قد ألم به (٤) » ويعني بغيره الذي ألم به سبويه .

(١) المراجع المتقدم ، ورقة ٢٣

٢) المجموع

٣) الكتاب / ٢

١٢) الاصح ، ورقة

وقد أوجب ابن الطراوة إلغاء الفعل في هذه الحالة لأن من مذهبه . . .
 كما قدمنا — أن المعمول لا يتقدم على عامله ، فإذا تقدم أحد الآسمين
 منصوباً نحو : زيداً ظنت قائماً ، فهو منصب بالقصد إليه لا بالفعل
 المتوسط ، فاما إذا تقدم فإنه لا سبيل إلى نسبهما لأن القصد لا يتوجه إلا
 إلى واحد فقط ، ولا مفرّ من رفعهما على الابتداء والخبر وإلغاء الفعل .

* رفع الاسم بعد الاستفهام إذا كان السؤال عن الفعل :

وهذه مسألة أخرى خالفة فيها سيبويه ، وكان أبو بشر قد اختار
 النصب في الاسم الواقع بعد الالف ، وتمثل بيت جرير :

أَنْطَبَسَةَ الْفَوَارِسَ أُمْ دِيَاحَةَ
عَسَدَلَتْ يَهْمَمْ وَالْخِشَابَاً (١)

فاما ابن الطراوة فقد عرفنا من قبل أن أمثلة الاشتغال لا يعد المنصب
 فيها معمولاً لفعل محدود مفسّر بالمذكور ، وإنما هو منصب بالقصد إليه
 وقد رأى أنك إذا كنت سائلاً عن الاسم نحو : أزيد أكرمه أم عمرو؟ فإنه
 يجب الرفع (٢) حيث إنه لا يتأنى القصد إلى المتقدم وأنت تردد السؤال
 بين اثنين ، فاما إذا كنت سائلاً عن الفعل في نحو : أزيداً أكرمه أم أهته؟
 فإنه يجوز أن يكون الاسم منصوباً بالقصد إليه لانه يتصور وروده هنا .
 هذا ما بدا لي من توجيهه لرأي ابن الطراوة في وجوب الرفع إذا كان
 السؤال عن الاسم . ولذلك عذر بيت جرير المتقدم من الشاذ الذي
 لا يقاس عليه .

(١) الكتاب ١٠٢/١

(٢) انظر أوضاع المسالك ٨/٢ ، والممع ١١٢/٢

ج - شواهنة واقيسنة :

من أبرز قضایا اللغة العربية قضیة الاستشهاد بالحديث ، وقد بدأ من خلال مدارستي لها أن المعنین بها قد شغلوا بالحديث في ذاته **أیشتھمڈ** به أم لا ؟ دون أن يشغلوا بالجانب التاريخي لهذه القضية ، فلم يقل قائل : متى نشأ رد الاستشهاد بال الحديث ؟ وما الأسباب التي حملت بعضهم على رفضه ؟ وقد تبين لي أن أول رد على الاستشهاد بال الحديث كاد من ابن الصائمه (ت ٦٨٠) ، ولهذا الرد أسبابه فقد عنى الرجل بتتبع ابن الطراوة وتنقض اعترافاته على سیبویه ، وقد تبئنا على ذلك من قبل ، ولما كان ابن الطراوة من يَسْتَشَمِدُ بالحديث ويرد به على سیبویه ، وآراؤه المتقدمة تشهد بذلك ، فقد أراد ابن الصائم أن يُوَهَّنْ أدله ، وكان كتابه « شرح الجمل » يُنْبَرَ هذه الحملة ، بسبب استشهاد ابن الطراوة بقوله عليه الصلاة والسلام : (كُنْ أبا خشیلة فكانه) وجذبنا يرد عليه مرتين في كتابه ، قال أولاً « وقد تقدم غير مرّة أن الحديث وقع في روايته تصحيف كثیر ولحن ، هذا مع أنهم يُجَوَّزُونَ النقل بالمعنى ، وعليه حُدَّاقُ الأئمَّةَ ولأنَّ كَانَ الْمُحَدِّثُونَ أَخْيَرًا قد تجنبوا هذا كثیراً وحافظوا عليه ، ولكن لم تبق ثقة مع تجویز من تقدّم ذلك (١) »

وقد كرر ثانياً مقالته ، ورتب عليه أن هذا « هو السبب عندي في ترك الأئمَّةَ كسيبویه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بال الحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصریح النقل عن العرب ، فلو لا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ، لكان الأولى في إثبات فصیح اللغة حدیث النبي – صلی الله علیه وسلم – لأنَّه من المقطوع به أنه – صلی الله علیه وسلم

(١) شرح الجمل ، الجزء الاول ورقة ٣٤ .

— أَقْصَحُ الْعَرْبِ (١) » .

وينتقل ابن الصائمه من نقد ابن الطراوة إلى نقد ابن خروف ، فيقول: « وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا ، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرّك بما روى عنه — صلى الله عليه وسلم — فحسن ، وإن كان يرى أنَّ من قبله أغفل شيئاً وجَّبَ عليه استداركه ، فليس كما رأى » (٢) .

فلم تظهر حملة ابن الصائم على الاستشهاد بالحديث إلا مقررونة بالاتصال لسيويه من ابن الطراوة ، وجاء نقدُه لابن خروف تَبَّألاً قصداً والذى يعنيها هو أنَّ ابا الحسين كان من يعتمدون الحديث ويمدونه أحد الأصول السماعية .

ولقد وجدتُ ابن الصائم أيضاً ينسب إلى أبي الحسين أنه كان يتحجج باللفاظ أهل زمانه ، ففي مسألة إيقاع نعم موقع بلى حيث لعن ابن الطراوة سيفويه ، أراد ابن الصائم أن يتصرّل بابي بشر ، وكان مما قال : « يُقال لابن الطراوة : هل يجوز أن يقول المجبوب عن سؤال : ألسْتَ قد عَلِمْتَ ؟ نعم قد علمت ذلك ، فإن قال : لا يجوز له ذلك ، خالف ما هو كالمركون في الطياع ، فإنه جواب صحيح معلوم بضرورة العقل ! وكيف لا يكون هذا حجة عليه ومن مذهبِ الاحتجاج باللفاظ أهل زمانه كثيراً (٣) » وعباراته « الفاظ أهل زمانه » — كما ترى — عبارة مجللة ، لا يُدرِّي المقصود منها ، فإنَّ عنى أنه كان يستشهد باشمار المؤذنين فلم يأت ابن الصائم بشاهد من هذا الشواهد التي اعتمدتها ابن الطراوة ، وإن كان قد عنى أنَّ ابا الحسين كان يفيد من طرائق العامة في الحديث والمخاطبة ، فقد نبهنا على ذلك من قبل ، ونحن نعرّف بالمعالم العامة لنحو أبي الحسين ، وقلنا : إنه كان يفيدُ مما يسمّ « توجيه لغة العرب الفصحى لا أنه كان ينوط القواعد باللفاظ العامة » .

(١) المرجع نفسه ، ورقة ١٢

(٢) المرجع المتقدم ، الجزء الثاني ، ورقة ٩٦

ولمنا قد لا حظنا من قبل أن أبا الحَسَين كان لا يتسرّع في الحكم على الشواهد بالشذوذ ، أو القول بأن هذا الأمر مرجعه الساع ، وأنه كان يحاول تقويم هذه المسوغات وإن قلت ، واستنباط أحكام جديدة ، مadam القياسُ يؤيّد هذا الساع . والمثل لذلك إجازته معنى الحال النكرة ، والغاية كانت وطن وبابها متقدمتين ؛ وغير ذلك .
.....

وبعد ، فأرجو أن أكون قد قدمت مشاركةً نافعةً في التعريف بالاستاذ أبي الحَسَين بن الطراوة ، أحد أعلامنا الخالدين الذين مكثوا لفترة في عصرهم ، وتركوا من بعدهم جيلاً ينبع بحثها ويعيا من أجلها ، فكان هو وأمثاله من أرادهم الله لحفظِ كتابه ، وكان تتابعيهم على مرّ الزمان تصديقاً لوعده : (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) .

وما توفيق إلا بالله عليه توكلت ، وإليه أنيب ، والحمد لله رب العالمين .

دكتور

محمد إبراهيم البنا

المراجع

اولاً : المخطوطات والصورات والمنسخات :

- ١ - ارتشاف الضرب لأبي حيان ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٨٢٨ ، ١١٠٦
- ٢ - الإفصاح بعض ماجاء الخطأ في الإيضاح ، لابن الطراوة ، مصورة بمكتبتي .
- ٣ - السهيلي ومذهب النحوى ، للدكتور محمد ابراهيم البنا ، نسخة بمكتبة كلية اللغة العربية - جامعة الازهر .
- ٤ - شرح الجُمل لابن الصانع ، مخطوط بدار الكتب ، برقم ٢٠ نحو .
- ٥ - طبقات ابن قاضى شمبة ، مصورة بدار الكتب ، برقم ١٩٨٨ ع .
- ٦ - العوامل النحوية للدكتور عبد اللطيف سرحان ، مخطوط بكلية اللغة العربية جامعة الازهر .
- ٧ - النحو في الأندلس للدكتور أحمد كعبيل ، مخطوط بكلية اللغة العربية - جامعة الازهر .
- ٨ - نتائج الفكر في النحو ، تحقيق الدكتور محمد ابراهيم البنا - نسخة بكلية اللغة العربية جامعة الهرم .

ثانياً : الطبعات :

- ١ - الآثار الاندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال ، لمحمد عبد الله عنان ، ط لجنة التأليف .
- ٢ - أدب الأندلس وتاريخها لليفي بروفنسال .

- ٢ - الأئمّة والنظائر للسيوطى ، ط حيدر آباد .
- ٣ - امالى السمبلى ، تحقيق د . محمد ابراهيم البا ، ط دار السعادة بمصر
- ٤ - إنباء الرواية على أنباء النحاة للقططى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط دار الكتب المصرية .
- ٥ - الأنساب للسعانى .
- ٦ - اوضح المسالك لابن هشام ، شرح محمد محبى الدين عبد الحميد ، ط السعادة الثالثة .
- ٧ - البحر المحيط لابن حيان ، ط السعادة .
- ٨ - بقية الملتمس للضبى ، ط روش بمبريط .
- ٩ - بقية الوعاء للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل ، ط عيسى البابلى الحلبي
- ١٠ - تذكرة الحفاظ للذهبى ، ط حيدر آباد .
- ١١ - التكميلة - لكتاب الصلة ، ط مدريد ، ط الشرقيية بالجزائر .
- ١٢ - حاشية الصبان على الاشمونى ، دار احياء الكتب العربية .
- ١٣ - الحلة السيراء لابن الأبار ، تحقيق الدكتور حسين مؤنس ، القاهرة .
- ١٤ - دراسات في اسلوب القرآن الكريم للأستاذ محمد عبد الخالق عصيحة ، ط السعادة بالقاهرة .
- ١٥ - الديباج المذهب في معرفة اعيان المذهب ، لابن فردون ، ط شقرتون .
- ١٦ - الرد على النحاة لابن مضاء ، تحقيق الدكتور شوفى ضيف ، ط دار الفكر العربى .

- ١٨ - رسائل ابن حزم ، تحقيق إحسان عباس ، الخانجي بمصر .
- ١٩ - الروض الأنف للسهيلي ط الجمالية بمصر .
- ٢٠ - شرح الاشموني ، دار احياء الكتب العربية .
- ٢١ - الصلة في تاريخ علماء الاندلس لابن بشكوال ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ٢٢ - فهرسة ابن خير ، منشورات المكتب التجارى بيروت .
- ٢٣ - الكتاب لسيبوه ، ط الاميرية ١٣١٦ هـ
- ٢٤ - كشف الظنون ل حاجى خليفة ، ط ستانبول .
- ٢٥ - المزهر للسيوطى ، تحقيق محمد احمد جاد المولى وآخرين ، دار احياء الكتب العربية .
- ٢٦ - المطرب من اشعار اهل المغرب ، لابن دحية ، تحقيق ابراهيم الابيارى وآخرين ، ط الاميرية
- ٢٧ - المُعْجَبُ فِي تَلْخِيصِ أَخْبَارِ الْمَغْرِبِ ، لِعَبْدِ الْوَاحِدِ الْمَرَاكِشِيِّ ، تحقيق محمد سعيد العريان .
- ٢٨ - معجم البلدان لياقوت .
- ٢٩ - المغرب في حل المغرب ، تحقيق الدكتور شوقى ضيف ، دار المعارف بمصر .
- ٣٠ - مفني الليبي لابن هشام .
- ٣١ - المقدمة لابن خلدون ، تحقيق الدكتور على عبد الواحد واف ، ط لجنة البيان العربي الاولى .

٣٢ - نفح الطيب للمقرى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ،
ط السعادة .

٣٣ - همع الهوامع للسيوطى ، ط السعادة .

٣٤ - وفيات الاعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط السعادة .

فُرس الكتاب

الصفحة

٧ - ٨ تمهيد

٩ - ٢١ عصر ابن الطراوة وحياته وبيته :

(الحياة العلمية والأدبية في عصر ملوك الطوائف ، أبرز العلماء ، النشاط اللغوي . نشاط حركة التأليف ، ابن حزم ووقفه من الدراسات اللغوية على عصره . المرابطون في الأندلس : هجرة شيخ اللغة والنحو ، النشاط اللغوي في هذا العصر . بعض الاتجاهات في مدارس اللغة .

حياة ابن الطراوة ، نسبة وبيته) .

٢٢ - ٣٥ شيخ ابن الطراوة وتلاميذه :

(شيخه : الأعلم الشنتمرى ، عبد الله بن سراج ، أبو الوليد الباقي .

تلاميذه : ابن الرماك ، السهيلى ، وآخرون . موقف السهيلى من شيخه) .

٤٠ - ٣٦ شخصيته وأدبه :

(عالم وشاعر ، اجتهد ، حلة مزاجه . تلقيه بالأستاذ ومفهوم هذا القب ، أدبه الإنساني ، مناقصاته مع الحصرى أبي الحسن علي بن عبد الغنى ، رسائله ونشره) .

٤٦ - ٦٥ كتبه :

«المقدمات إلى علم الكتاب ، وشرح المشكلات على توالى الأبواب » التعريف بهذا الكتاب ، نصوص منه ، موقفه من سيبويه ، المقدمات أهم كتبه .

« ترشيح المقتدى » ، مختصر المقدمات السابق .

« رسالة فيها جرى بينه وبين ابن الباذش في مسألة نحوية » ؟

هل هي في الاستثناء ؟

« مقالة في الاسم والمسمي » .

« الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح » ، اعتمادنا على هذا الكتاب في التعريف ب ابن الطراوة ، بعض مشكلات هذه الخطوط وحلها وتوثيقها ، موقف ابن الطراوة من الفارسي في إيضاحه ، الجهات التي عنى فيها ابن الطراوة بنقد الفارسي) .

٦٦ - ١٠ : آراؤه في النحو :

تعريفه للنحو : احتكماء إلى كلام العامة ، تحديده للمصطلحات ، تقسيماته الجديدة ، إعراباته . قضية العامل والتعريف بها ، المقصود إليه عامل جديد ذهب إليه ابن الطراوة ، بعض أصوله في العمل : الأسماء لا تعمل ، العامل في المصدر الموكد ، ابن الطراوة يجيز إلغاء كان وظن مع التقدم ، اسم المصدر لا يعمل . رب اسم ، مسألة من باب البدل ، سحر / مبني على الفتح .

آراؤه في التراكيب : يجيز جيء الحال من النكارة ، ووصف المعرفة بالنكارة المختصة ، وتأكيد النكارة بألفاظ الإحاطة وعطف ألفاظ التوكيد بعضها على بعض ، ونصب الطريق على الظرفية ، وحذف الجار إذا تعين ، وإضافة الاسم إلى صفتة ومرادفة ، وتعريف التمييز ، ونصب الجزاين بعد إن وأخوايتها . ابن الطراوة يفضل وصل الضمير مع الفعل الناسخ نحو : كانه ، وينم ليقاع نعم موقع بلي ، والإضافة إلى أن " المفتوحة خفيفة أو ثقيلة ، ونصب المفعولين متقدمين في

باب ظنت ، ويوجب رفع الاسم بعد الاستفهام إذا كان السؤال عن الفعل .

شواهده وأقيسته :

يستشهد بالحديث ، الجانب التارٍخى لهذه القضية . قيل : إن ابن الطراوة كان يستشهد بشعر معاصريه ، تقدّمه للمسموعات ودرجها تحت قواعد تخرجها عن الشذوذ .



الإيداع القانوني عدد 27
الثلاثة أشهر الثالثة 1981

مجموعة كتب اسلامية

- الاسلام اولا
- حوار مع الاجيال
- مقدمة في التفسير
- التربية في كتاب الله
- ابو الأعلى المودودي
- الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
- رسالة الحج والعمرة
- ابو الحسين بن الطراوة
- معجزة القرآن

مجموعة كتب رسائل الفكرة الاسلامية

- شريعة الله في الصوم والصلة
- جيش الشفاعة
- التفسير بين الماضي والحاضر
- الصلاة قولا وعملا
- الاسلام ومكانة الشريعة
- الصيام في الاسلام
- حكم تارك الصلاة وكيف تصلی
- ايمان الله
- لطائف من سيرة الرسول
- الشهداء الاشقاء
- المأمور والمنهي
- المكتبة في القرآن

مجموعة كتب سلسلة المرأة المسلمة

- المرأة في ركب الامان
- الامومة والطفولة في الاسلام
- النور

الثمن: 8 رس - 1,050 د.ت